

عین المیزان تألیف  
میرزا فتح علی خان قزوینی  
تألیف  
۱۳۵۵

یا فتاح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَتَمَّ بِالْخَيْرِ

احسن مثل عجل لا دهان السليمة واجبلة واعلى كلام حليم على  
الارواح الكريمة واعلمه من افاض على انوار لطائف العارفين العلية  
والعلوم والتحقيقه تصور واصدقاً والحق اسرار فاض الفنون  
العقلية والفنية وبدائع الصناعات العلمية والعلية انفاً تفتقها  
سبحانه بيده ازمنة المباني واختمه المسائل في قبضة مقاليد لغا  
ومناجى الدلائل ان لديه طواع الانظار وطها ومنه والاشياء  
الافكار ومطالعة عرسانه ان عظم الاشارات والافهام تحل  
سلطانة ان نورها تحيات الوهام قد است سرقات جلالة  
ان يحول على قاسر او شئ من هبة سبحات سمائه ان يقوم كائن  
تدبر اوبوليا عظم على علمه اربع الخليات والحيات والكمات  
حليم حول الحاصلات والحوادث تعالى عن الجباب كبريا ومن مداد العصور

والنحواس

والنحواس في قضاكم قباب عز علوان تقوم بفصول ولجبا انزل الواع  
الأكوان واشتخا صفا لوضع فيجوه الاذن شرا على ان الاعيان  
وتواصها للوامم فصل وجوه المقدس في الصلوة والسلام على من  
اقوال الشاذلة الاحكام الذين حجج سامعة نضاياد الموصلة لكل  
الحقين براهين قاطعة والوالد العصف من يميز ان ملته المتسكبن  
يقانون شرعية واصحاب المغيرين الاوضاع سنة والمسقرين  
الانبار سر على التابعين لهم باحسان ثاوارت الا زمان شملت  
الأكوان اما بعد فخذ هدية الوالاد صناعة الميزان وهما دية  
الظفار فين الرهان تكسب الايقاظ وحلادعوى الاذعان في  
مسالك التحقيق والافتان سميتها بعين الميزان اللهم اجعلها من

مسألة التحقيق والاتقان سميتها العين الميزان اللهم اجعلها من  
مات متون الفن كالإنسان من العين وكما عين من الإنسان والله  
المستعان وعليه التكلان وقد وعده العلم الصور وهو بعض الصور  
حضور الشيء للذهن بعينه أو صورته بحضوره وحصوله وتوهم  
حضور الصورة لا بعين المحضور لا يختلف معنى ما لا يشك في أنه  
أفلا سفة تصور الحاضر هنا أو صورته وعند المتكلمين صفة غير  
والمحصول إما اعتقاد حكم إيجاب أو سلب في قدرته ويقال الحكم كما  
لمتعلقاً أو لفصول ما نزع ويطبق عليه التصور مطلقاً فيصير له هو



كون يحصل لنفسه عما دون حصوله للسوا بل هو متساو  
 المعاني بحسب الكفاية وما به الاشتراك عينين فكانه تدليس لان كفاية  
 انما هو عند الكفاية لا عند الكفاية عند الكفاية اصطلاحا  
 شعري اذا كان مغفور العلم هو الكفاية فاما مفهوم المعلوم فكنته  
 اشار الطوسي في شرحه للاشارة الى ان حقايق حقيقة العلم حيث  
 كثرت فيه الاختلافات اما هو لشدة حيلته في اقول هذا بظاهر لا يخفى  
 بعدد وقرين منه ما يقابل الشيء اذا جاز وجرده العكس ودره وما  
 هي ان يقرب قياس البصيرة بالصر في ما قبلان في تصور نظمها  
 هو قواية القرب منها والقد اخفيت حقيقة النفس مع كونها ان  
 الاشياء الباطنية في انوارها ان هو الدين او جسم سار فيه  
 كالماء والورد او غير من متغير هو القلب او الدماغ او غيرها او غيرها  
 واصدق قولها في الحقيقة ان القوم الحق يحسدون لكونهم في الانوار  
 ومثل كل انوارها في ان الاشياء او ظواهرها كذا في حقيقة العلم  
 الظهور في الحديث بحياة النور بعينه نوراني اراه الشافعي  
 هل صورته الشيء لنفس حقيقة موجودة بوجوده لا يترتب عليه  
 الاشارة كالفلاسفة الذين قالوا بالوجود والعدم او شيئا وشا انما  
 له الحقيقة كالمشكلين القائلين بغيره وكان هو الحق فاولا لا

اختلاف

اختلاف لوازم الوجود في تقضي اختلاف الملازم وهو الحقيقة  
 هي الماهية لان الوجود بمعنى ان لا شيء الا باعتبار متساو  
 لان الشخص الخارجي يمتنع حصوله في الدهن في شخصه والاشكان  
 له في شخص آخر فيصير شخصين واليه الوجود مساو في الشخصين  
 يستلزم اختلافه فيكون صورة الشخص شيئا له فيلزم القول  
 في بالاشباح مطلقا اذا قائل بالفصل والاشكالان في وجود الحكمي  
 الطبيعي في الخارج وهو القول المنصور قول الشيخ حقيقة والاشباح  
 لان تخيل مقدار السعارة لا يمكن الا بحصول مقدار أصغر منه في الخيال  
 على حسب حيلة المقادير المتفاوتة مختلفة بالحقيقة كبر الامور  
 والاشباح الغامضة في الحقيقة في العقل والافرق وحاصلها ان  
 الانسان المستخفي في الدهن في خارجي للانسان عنده  
 الحكم الحكمي على الشخص ونحوه والحاصل ان يزيل لوازم الاشياء  
 وتقلب لوازم الاشياء في الحقيقة وهذا الوجه المستظهر في الحقيقة  
 السقيمة لعلمها ما ترقيضية الطبايع القوية وتفتت به النفوس السقيمة  
 والاشكان للشيء في بعضه بالاجمال ولقد اعجبني ما قال الامام الرازي  
 ان الشبان بين الانسان وصورة اشده ما بينه وبين الغريب  
 مثلا كالثالث انكر الامام كون العلم نفسا حاصل او الحصول

كثرت الامور عند

ثبت الوجود للذهن قائلًا لو كان كذلك لكان السواد الحاصل للحمى ان يحصل  
 علما ان اعتبر ان يكون المحصول للجزء بقا افضل من حصوله في بقا وقت فلا  
 في الجزء من اعتبار ان زمانه يعني لا كشأنه فيكون ولا يتم لكان علما  
 يحصل السواد للجزء بخلافه ان اشأت كونه عالما به ولما كان علما  
 نقال السواد بحجمه ولا جعالي فكيفنا مؤنة البرهان على كونه نقال  
 عالما بذاته ولما كان حصول الصورة في التجلية في الخيال علما من غير  
 شرط المحصول في جميع الصور والحصول المشكوك واللازم من شقته وللحق  
 عن هذه الوجه اجرة زيفها النقاد والله الموفق للسداد الرابع  
 قد استمر ان العلم ان الصورة الحاصلة للذهن فكيف يحصل  
 له فاما انما وكيف بها وارتساها فيه فافعال وفيه ان يحصل  
 ليست خفية من كونه وكيف ليس بفعل الانه في حيا وهي الحقول ان  
 والحكمة فالتأكل ان يتخذ الصورة بذاته اذ انما هي انما من مقولة  
 الكيف فاشكل عليهم امر الصورة الجوهرية كذا يكون عن هذا ففقد  
 الرئيس في الصيات شفا في هذا ففقد الرئيس في هذا ففقد الرئيس في هذا  
 واخر بادرة وكان له ليس بشيء ان صورته الجوهرية كذا يكون كذا  
 يدخل تحت مقولة ان فالحظ ان يقع من كذا في الجزء او يصح من  
 ان يقع والمتاخر ان غير في هذا ففقد الرئيس في هذا ففقد الرئيس في هذا

فالعلة القوي في حق بين القيام المحصول بفعل القائم كذا  
 جوهرية بانها ان فاعلا اذ انما في المذهبين ونحو ذلك  
 المركب وما او اعتبارا فاعلا انما في القائم بحاله وقد روي ان  
 المحصول في الذهن ليس الا المحصول فيه لانه كالحصول في الزمان  
 وبان الحاصل كاف في الانكشاف فاعلا في غير ما في العلم ان مدار الغنية  
 الا حاطة بغير ما ولو حاطة الكل بجزءه والاصل بغيره والدليل  
 بدلوله العلم معلوم فليعمل كون الشيء في الذهن معنى كونه  
 ملحوظا في الاعراض عن قيامه وان القيام بجزءه اشكوك في شرط المحصول  
 والحق في الدلائل التجا الى كيف العلم مساعدين في تشييد العلم  
 الذهنية بالغبية ولا يخفى ضعفه لبعده عن العلم على الساحة في  
 الفنون العقلية والعلوم الحقيقية وانما يليق بالمخاطبات العربية  
 المقامات الخطا وبسبب الى الصدر الشكر الى ان الجوهرية  
 القلب كذا فان منتهى المهية بعد الوجود ولا يخفى ان قلبه في القول  
 ان يقال ان زيد لما دخل الدار صاعدا واما خلافه في القول بالصدق  
 لاذ لا يقول الفرق بينه وبين ان نعلم زيد بوجد زيد على ان  
 قولنا الشيخ والمثل انهم من زعم ان للذهن حالة اذ اكثر من مقولة  
 الكيف بالذات فالحظ ان في الصورة محمولة عليها مولاها بالعرض يكون



الصورة انما يقابلها الصغر ولا يعي على ذوى الاصابع وهذه ذات  
 تضاد في المقولات وكذا في افعالها سواء كانت غير مقولة ويكون الابعين  
 كيفما يحل على الجسم بالعرض سبق على اتحاد المشتق وبدلها بالتحقيق  
 وهو خلاف التحقيق واليقين عرض كالحالة العلمية للصورة اما ان باب  
 عرض المشتقات كالكتاب للانسان او المبادى كالكتابة له فيلزم  
 قيام مبدأ الحالة او نفسها بالصورة فتكون عالمة وما قيل ان حمل العرض  
 انما يقتضي قيام المبدأ اذا كان مشتقا حق يكون له مبدأ اصطلاحا  
 بل هو حقيقة حمل مقهور العلم والقدرة على الواجب على ما علم قيام  
 امره بقبول انما يصدق ان عليه تعالى معنى مبدأ لا كشأنه في التاثير  
 فيها سادس هي المبادى وان لم يوضع للفظ بخصوصه اذ ليس الكلام في  
 الالفاظ ولا وضعه بل في المعاني والحقائق وتلك ان ذلك كل ما هم  
 او فهم فيها تجل الاتحاد والذات بل الصورة وذاتها تلك حقيقة  
 اركانها واسبانها واهية بقدر ما هو واسبابها والله اعلم الخافس  
 قالوا علم الجبروت بل والاهل وصفها بخصوصي والاشياء الغائبة  
 عنها حصولها بطا الحضور في العينية والناحية وقد يراد بالعلمية  
 ذهابا الى ان علمه تعالى وكذا العقل العالمة بمعلوماتها حصولها ايضا  
 قلت الظاهر سبيلها في طرق الاشراق ان العقول النورية لا يجب ان لا

غيبة فيما بينها بل ولا بينها وبين المبدأ الاول تعالى وقد رس  
 فيسبغ ان ذل المناسبة في الجبروت انما يعلم وان زيدا العلمية وقد علم  
 نفوسنا بتعلقها بالعقول فان احبب بخصوص العلمية بالناحية  
 علمنا جميع ما لا يدخل في حيزنا الا ان احبب بالسيطرة اليه وكيفما  
 يلزم من كلامهم كون علمنا باذنا حصولها بل مرجعها وليس في  
 اشاراتنا بخصايها علمية ما نلوه فرض الانسان في مبدأ خلقه بحيث لا يغير  
 ولا يتلاصق اعضاؤه بل هي منفردة بعلقة وهو اطلق كان غافلا  
 عن بذنه غير شاعبه ولكن في ذل الشعور الاجمالي لا في العقول عن  
 التفصيل العقول النفس عن ذاتها فكم ممن لا يعرف ان هذا الامر واد  
 بذنه ثم الاصاصات كلها عندهم الا الاصابا عند الاشراق علق  
 حصوله فيكون العلم بها حضورا بامر الله غير قائم بالنفس بل بالانها  
 فيجانب نعم الناعية ومن العجيج حصولها بالصورة المحسنة مع غيبة الحواس  
 ومخاطباتها وروى على المشايخ في تخصصهم الجبروتات بكونها عالمة  
 بذواتها وبغيرهم الجبروت عن نفوس الحيوانات الجبروتات تكون عالمة  
 بذواتها بل ولا يعرفها في زمان من لا يعلم ذاتها لا علم حيزها والحكمة  
 فذهبهم هنا خارج عن سلك العقل السائر في قدراته انما حاصل  
 في العقل من حيث هو معلوم ومن حيث قيامه بعلوم حصوله فيهم متحد

معلوم انما اعتبارا بخلاف المحسوس فاعتبارا بالذات ولا يعلم في  
 تقديره معنى العلم والمعلوم مطلقا وانما الكلام في المصادق فان  
 صلا الاضافة العينية والمعلومية تقتضي اعتبارا بمصادرها اذ لا  
 وعليها خلاف في بين العلم والخيال ان العلم معلوم  
 فصار كانه وعلم هذا غير علم والخيال ان يعترف المحسوس  
 حينئذ وخصوصية ليست ومعلوم ولا كذا لان المحسوس اطلاق  
 فيكون شي مبداء لاكتشاف نفسه وبهذا علم ان العلم بالانسان  
 المحسوس في شخص شخص ذهني وسو جردا على لترتيب انما عليه  
 بخلاف معلوم بل خارج كما ان الكيفيات النفسية الان ليس الخارج  
 بالخارج عن الشئ فيخرج عنه النفسات جميعا الا ان راو من حيث  
 شاعرا بالخلة فتقوم العلم بغيره الشخص في ان مصادره هو المركب  
 من الذهن وعلمه من اجزاء مصادره وان كان مصادره ذكرها انهم الذين  
 حقيقة محسوسة ان ان اريد الفصل والجزء الخارج مع الملائمة  
 لسند الحقيقة الشخصية على القول بتركيبها او التعيين النوعية فبطلان  
 الاذم وليست مع هذا حقيقة لغت في مصادره الاتي في محسوسة فان  
 اعتبر حقيقة الاتي ان العلم على انها اجزاء من حقيقة كانت  
 غير مضمون لتعريف المصادق ومن الصعب اعتبار ان الحقيقة التقييدية

الموجبة

الموجبة لشئ الموضوع في التعريف الاعتباري كالتمسك بالحقائق  
 من لوازم الحقيقة المعتبرة ولواحقها من خواصها والوصف بالمفهوم  
 الذات والحقيقة فانه ارجاع للتعريف الاعتباري الى المحقق بل هو  
 انقلا الى الحقيقة الواحدة باعتبار ان شئ حقائق مختلفة وهو كذا  
 السابغ قالوا لا يجوز عاقل الذات وعقل ومعلوم ان الفاهيم الشئ  
 في عقله الذات واحد وما في عقله لصفاته فالآخر ان فقط ولم على  
 وجوب كون الجرد عاقل الذات حجج ضعيفة منها ما ذكره الرئيس في  
 تعليلاته من ان الجردات وجودها العاقل تكون عالمة بذاتها وفيه  
 ان ان اذ قيامها بذاتها فتقوم بالاجسام او عدم انقارها  
 الموجزها اصلا فتقوم للوجبة الى الوجود والى الوجود فذلك هو مفهوم  
 فالجزم في الصغرى لغو والكبرى عين المدعى ان يكون وجودها الاستكلا  
 ذواتها لا في وضع المقامين واباما كان يعارض بغيره استدلال  
 الجرد لذاته اضافة الشئ لنفسه وتصادق المصنفاتين وانما عوينة  
 عمدا اعتمدت حيون العقل وذهنه رها باعتبار ان العلم والخيال  
 التي اصلت اقسام شريفة من القدرات وازلت قدامهم حتى انكروا العلم  
 الواجب تعالى وقد روجوا بها اجالا لتشكيل والفرق في الوجدان  
 واما تفصيله لا كثير من الاعلام اعقب التعريف بحقيقة الصلابة

بطلانه

في الجمل والمعلومية كذلك كما بين المعالج والمعالج في الامراض النفسية  
بحيث يتحقق القوة العقلية ولا تغاير وكما بين ان سقطوا ان النفس  
بالحقيقة النفسية بوجوب كون العالم ارضا او العالم معنى  
انما اعيان لا يكون العلم حضوريا ولا عقلية لا تجوز ويتم من  
تقصي ان الحضور هو عدم الغيبة كالقيام بالذات بمعنى عدم  
القيام بالغير فهو سلبا فانه لا اضافة فيه ان مفهوم الغيبة هو عدم  
الحضور فالامر بالعكس على ان يلزم جميع الاشياء لصدق سلب  
الاضافة عنها والذي ادى الى الاضافة قد يكفيها التغير بالمحاطي  
من المتناقض كما بين في المحل الاول وانها انما يقال ان اذا كانت  
بحيث تقتضي وجود معنى لاحدها وعدمه فلا يخرج من جمل الاشياء  
والسلب لا يرفع والذات والمقدم واللاحق والعلة والمعلولية فان  
الاعتبار لا يخرج من وجوده في وقت لا يوجد فيه اياه ولا كذلك العالمية  
المعلومية فالعقل لا يتغير عن تغير اعيانها الا بقصدي احدها  
اي بما يعنى الاخر سلبا املا وان قلنا يكون العلم مطلقا متغيرا  
اضافة على اكثر المتكلمين سهل الامر فان الاضافة انما هي على  
ذات الصفة وان موضوعها او متعلقها او انما هي متاخر عن واقع  
الرئيس في الحقيقة على اتحاد العقل والمعنوي في عقل الحرة لذاته

بدراته

بانه لو كان عقله لذاته بامر اسطر صورة من يحصل ذاته في ذاته  
ومن البين انه لا دخل للصورة في ذلك لا يكون وجودها في ذاتها  
وجوده لذاته بذاته فيخرج الى ان علمه الصورة اصلا وهذا لا كان  
ما يمكن المناقشة فيه ولكن علمه الطبع السليم يقتضيه والحال القوي  
يقوم انما من قدر انك بعض الامم حضورية علمها ابد واستداف  
صفاتها بل الحضور مطلقا فالامر من هوسات القلائد  
ما انزل الله لها من سلطان اذ لو كان الحضور فقولنا ان افقنا  
ولم تشبه حقيقة علمنا باخرتنا او ابيارها بما عيش لا تغرب  
التغير بينهما الا بعد نظر اخر حتى استمر التحلل فيها بين نظرنا  
زمان الى الان **القول** لهم ان يقولوا الشعور الاحل الى العلم  
التفصيل كالشبح المزمع من بعد لا تغرب حقيقة بالتحلل في الحاشية  
هو المعتبر دون الحقيقة ثم التفاوت بين ذاتنا وحقيقة ذاتنا  
سائر من كان في نحو الادراك كانه كونه في العقل لا يظلم الله  
التي فطرنا اس عليها علم اصل الحضور ما لا يرفع فان العلم كانا  
للصور العلمية انما هو بغيرها وانها لا تصور اخرى الا لا يظلم الله  
به سلطانا مميذا العلم وانه قد يكون في الغيبات التي وانما  
وصفها انما كانا حكمها عليها او بها وقد يكون في السجود ان



حدث لنا على ما عرفت على ما استقصا الصور الخفية كان حصولها  
 ناقضا لذاتهم وان لم يحدث استوى حال التوجه وما قبله والوجدان  
 بآية فاما ان يثبت بهذا الرفع المحصور علم حصول معلوم  
 بالذات معنى متفرع عن الحاضر لا عين هوية العينية او يقال لا تقوم  
 حادثة غير اذركية شرطية في الحكم على الشيء وبه وان لم يستفح علما  
 جديلا فلا يستوفى حال جرم وعينه والظم هو الاول التاسع  
 قد اشبه ان المعلوم بالذات في الحصول هو الشيء من حيث هو  
 اما المقترن بالضرر من خارجية فمعلوم بالعرض لا بالذات والا  
 لا تنفع العلم بانقضاء وجوده ان لم يحصل عليه والمشتق اليه بالذات في  
 الحصولات هو الا قد اذيع ان الحكم لا يستفي باشتغالها وبما تجلده فتعفن  
 القصد ولا تنفك بالذات ليق بان يسمي معلوما بالذات مع انه  
 لا شاحة في الاصل طبع ثم التسمي هو ان المعلوم اما حاصل في  
 الذهن باهية مفصلة او محجولة فمعلوم بالذات واما ما هو عليه  
 غير هذا فهو لئلا نملك بمجمل الاول المعلوم بالذات والمعلوم  
 الكنه والما التزم مع مجمل الثاني فسمي المعلوم بالوجه والمعلوم الكنه  
 شخشا لا ينعرف بالوجه بالبرصم لانه لا يكون هو المعلوم حقيقة  
 والكلام فيه ثم ان خصص التسمية بالمعلوم المقصود بالذات

فالكنه

فالكنه والوجه في المعلوم بالكنه وبالوجه خارجان ولا محذور  
 وان عجم فيها معلوما الكنه ح يتصادق لقاسم العلم وانما تميزا لا يميز  
 ثم ان خصص التسمية بالمعلوم كما هو الانب فالمحصور والاشياء  
 والتصديق خارجة عنه وان عجم كانت في الثاني من العلم بالكنه  
 الثاني من العلم بكنه الشيء لا العلم بالكنه اذ لا تفصيل فيها لثبات  
 معلوما انها لا لحاظا مرصادا عليها العاشر الكلام في علمه  
 بالملكات وهو من معظم مقاصد الانبياء طوبى كيف لا وهو محصور  
 محبط عرفت فيه علوم الا وانه لا لا يدركه لا قهر ولا يقف  
 له على ما حل ومجمل القول فيه انه اما عين ذاته وهو العلم بال  
 كنه غير من النظر واهل الحقيقة واصفة ذات اضافة كالانسان  
 او حصوله بصور قائمه به تعالى كالمشاهدة او غير ذلك مما  
 المشاغل الانطلاعية وبعض الممارك العاليية مثل العقل الا والكنايس  
 الملتصقة بتعب الطوبى او محصوره بمجسوس الاشياء طر الدرع والار  
 وان كانت لا يزيل لثباته تعالى عن تحولات الارضه وتبادله عليه  
 واستواء نسبت جميعها اليه كبحر من المحققين او فيما لا يزال كخبر بينهم  
 الشيق المقبول او يثبت جميع الاشياء في الارض او ثوبا خارجيا قبلها  
 او علميا لاحقيقة كالسر او بايجاد العاقل والمصور للفرق بين

واعينه البار المار

فليس شرط كماله واما الاضافة فواجبة اليها اذ هي ضرورة فيها  
 الذي اريد ان الاجزاء في جملة العلم كمن معلوما متعارفة به  
 من حيث حصول نفسها والحصول لصورها ما يجعل العقل ضروري  
 لا لشئ الا انها واما الاستدراك واما الاستدراك واثبت الاستدراك  
 المشقة فلا يحل العقل به ومعنى قولهم ان الحقيقة لا تدرك  
 بالعقل لا غير ان العقل قد صار عن كنهها لان منها ما تحكم  
 باستحقاقها وما يمتنع من مدية العلم الواحد في البسيط للصور العقلية  
 كالحال الحاصل المحجب قبل ذلك الحول شيئا نسبيا فمتلازم له  
 بيجب القول على ان مدية الحصول وتاخره ان الاضافة  
 والصفة ذاتها متدريان مضافا اليه عيانا ومعرفة فالحصول  
 لان الاول لا يؤول الى الحصول او الحصول لا بد من القول بها جميعا  
 اذ الحيات العقلية انما تدرك حصولها والهيئات الكلية والصفات  
 الاعتبارية انما تدرك حصولها فلا تنفرد على احد ما كان قدر العلم على  
 وتقدم على بعض الاشياء ولا يرضى حاقا والظاهر في الحصول قول  
 المشائية اللطائف الى المسادة الصورية ولا يحذر في قيام الكثرة  
 البسيط الحقيقي فمرتبة متأخرة من ذاته ولا في صدرها خاضعة  
 سمي على الترتيب الصولي للمعلوم ولا في كونه فاعلم وقابل بالقبول

الاعتناء في كون الاستعداد وان ابيت فالمثل الاطلاقية وما  
 اريد عليها من احتمال قيام الصور العينية بل وانها اولى من التسلط  
 فيها ان اقتربت الصور اخرى في معلوليتها ومعلوميتها اذ قال في  
 لغوية لموسى ان استغنت عنها الكفاية العلم الاجمالي في نفسها  
 ويكون ما لمعلوميتها معلوليتها اذ العلتان مشتركتان بينهما  
 واما في هذا فنقد فمع بان المثل الاطلاقية لطلال واشباح مباحثة  
 الحقيقة لذويها وان سلم فوجدنا ان سلم فلا يعد في اختلاف  
 مقتضياتها والوجوب وتباين احكام العلم على ان قيل يجوز  
 الاعراض بتمتع بها وان كفاية العلم الاجمالي في المعلول لا في الجارية  
 لا في انقضاء غيرهما في التفصيل وكون ما لمعلوميتها في المعلول  
 ممنوع وان ابيت فلا بد من اختار الطوق الا لزوم كون ذلك المدرك  
 معلولا لاجبلا واما ان لم عليه الحق الذي من شاعة القول  
 متأخر عليه سبحانه عن علم تلك المدرك فغيرها لما كانت في  
 عنه تعالى بما فيها من الصور كانت نسبتها تعالى الى تلك الصور  
 اولى واقدم من نسبتها اليها واما المحذور فان يمكن حصول  
 المتواردة في الازل فذلك والا فلا يمكن حصولها في الازل ولا  
 في غير شرط سبق الحصول في قسم في الحصول مطلقا شكل لزوم

العلم

نحو

التمسك بصورتهم وتلاسن قباب لا تفتقد مع خفاها في  
 الوجه والعلو وقبها بالانفاة الى اربعة اوجع وهذا فسطاط  
 من سقف مستر ان حاط بطله حبر والبرصع في فيه ما عسى ان  
 احزن دكرنا ونحو الله يحدث بعد ذلك امر الكاثر عيسى  
 هذا المقسم الى الصور والصدق على المطلق والصور والحد  
 سر فقط والصور ان كل صفة من مظهر من المعلوم ان المحصور  
 غير صالح للانقسام اليها ولا يكون تصديقا ولا انفاة ولا يثبت  
 والنظرة والمحصول القديم يحتمل للانقسام لا لا انفاة ولا يثبت  
 بها غير الفن اذ لا يكون شيئا كما ساء ولا كسبا فان لو حظ  
 الغرض من القسم المحصول الحادث وان لو حظ اصل الاحتمال  
 للفتحين حقن المحصول مطلقا وان اذ في الاحتمال لاحدهما  
 علم على المطلق وادرج المحصور في تصور ونسب على الاجزائي  
 تخصيص القسم النظري والبدائي على اربعة المحصور قد يقم  
 بحجب قسم القسم الى الصور والصدق المحصور والادرج  
 في الصور لا يدخل في مجموعها ولا يدخل في تصور طرفيه  
 حاضرا فيه ان المقسمات محصوره من حاضرها محصورا ولما  
 النظم وادرج المحصور وحصوله القديم في سبيل ما عسى

مفهوم سلبا محضا لا عهد ملكة بخلافه وبمفهوم غير مفهوم  
 اسد يعني انما وان اريد خبر بل هو ان لا يفسد من الناقوس عشر  
 قبل الصور والصدق نوعان سلبا ان لا يدر فيهم فيهم ان  
 في الصور فيعلق بكل من سبق نفسه ويقسمه بل يقسمه بلير  
 من تعلق بالصدق في والمصدق بالحد المتباين حقيقة بناء  
 على اتحاد العلم ومعلومه وانها في وحلات العلم في سلبه اتحاد  
 معنى الصورة الحقيقية وانما الصور والصدق نوعان لحد في  
 بالصور الحرة عليها بالعرض فتباينها كباين النوم واليقظة  
 العارضين لذات واحدة اقول قد عرفت ما في اصل الاتحاد  
 المعنى عليه الاشكال ونوبت الحكاية انزعوس اسلفه الصبي في ان  
 التحليل لا العقد في ولا محل على الحديث التباين النوع في  
 مكر محل فان التصديق ان صرا لا دعان كان ليقسمه في ذلك  
 كما قرره ناقد المحصل وغيره وان فريلا لا لا المقترن بكان فيما  
 من الادراك متصلا بالانفاة الى اربعة اوجع عند فلا يكون نوحا  
 كيف ولو كان انهم من طرفه لا دعان حكم ما انقلاب الحقيقة في  
 جهة سلبا كحكم عن الصور بحيث فاق تصور حقيقة الوهات حال  
 متنع والصور والمعاني الحرفية بدون متعلقاتها فان اريد له

يمكن تصور كل من ولو مجموعا من غير ان يكونا قد يكون تصور  
 بوجه لا يمكنه وقد يكون من غير ان يكونا قد يكون تصور  
 ثم ان قد لا يكونا قد يكون تصور من غير ان يكونا قد يكون تصور  
 ان على كل مجموع من غير ان يكونا قد يكون تصور من غير ان يكونا قد يكون تصور  
 النوع على كل مجموع من غير ان يكونا قد يكون تصور من غير ان يكونا قد يكون تصور  
 او اعتبارية واما الحكم في الحقيقة فير من ان التصديق كالتصديق  
 والظن مختلفة بالحقيقة فان دليل الاستحالة عشرة انما للحاصل  
 هو ان صدق احد المتباينين على مجموع الاخر فيجب في العالين في  
 ان فريقان ذلك انما يجوز بالعرض والعلل انما يتبع ما تحتها  
 وروى عن الدائرية لغير التصديق مع وجود البسائط وان  
 في التصديق من غير انما العلم التصديق معلوم انما عشرة  
 فسر انما التصديق بجميع الادراكات والحكم بالحكم فقط احكام  
 وكانا معطاة من فلا شاحة فيه الا ان قيل عليه ان القسمين  
 والتصديق انما هو اختصاص كل فريق بتصديق وليس للمجموع  
 طريق لذلك انما هو صدق ادمه من حيث صحة قسمة  
 المكتسب منها انما هو الايمان كما ان ادراك المقربين وليس هو كبقية  
 ادراكهم بل هو لاحقا فتم الاستقراء من غيرهما ولا يتم

فنام

الرئيس

الرئيس في النجاة وغير العلم في الصور فقط وقسم مع تصديق  
 اي اذعان في الاشارات في الخطوط معه حكم بالحكمة فلا يمكن ان  
 يقسم تجيب يكون احد قسمين نفسه مكتسبان شدة بل انما يقارنه  
 نواحي عشرة من تصديق ما هو الحكم الذي انما النسبة  
 الحجة من الحكم كانه المشهور والمجموع مع القضية لظاهر عبارة  
 الرئيس والموضوع والمجمل بل طرأ النسبة شرط جها بينهما  
 كما علمه المحقق لمرى واعقده مراد الرئيس من ذهبه او امر  
 مستقل بحمل فبصد العقل في الامور الثلاثة كما احضره سابقا قدما  
 زعمانهما ان النسبة الغير المستقلة والمركب منها لا يصلح ان  
 مستقلين للادعاء بشهادة الواحد والآخر في امر من مرتبة  
 ان التصديق ليس كادراك الملة عند تصديق الملة واداء قد  
 يحصل تصديق بقضية قبل تصور النسبة الحكمية لا من اتمية  
 ولعل الفطن المصنف لا يترى ولا يراى وان ذلك استشهدا  
 بغير شاهد بل بالاشهاد بخلاف المدعى وليس شغرى كيف  
 ادعى قولين متباينين واستشهدا واحدا وكيف شرط  
 المهرى الواجب ثم فاه وطى انه لا يقع للراعي فان لمرعاه  
 بكلين الثلاثة تعلق الاشتراط بمتعلقة التام هو المجموع كان

الاسماء نظر الى هذا واعيد في نفسه من مجموع اوردت والله اعلم  
الخاص عشر حرف النظر في ما يتوقف حصوله على النظر وان عليه  
الحقيق الذي لا يمتنع ان الله تعالى قد وضع في راسه ما لا يحصى  
بالحدود على انما هو حقيقة النظر في ذلك حصولها من سبل شخص  
فلا توقف على النظر مطلقا ثم وضع ما ان توقف على احسن معنى  
متناعه بل ويراد ان لا يتصور تعدد العقل المستقلة لاحتياج  
وهم قد جوزوه على التبادر وان صنعوه على الاحتجاج والتعاقب بل  
معنى الترتيب المتعارف واستغيب وليس من شخص علم الحاصل في النظر  
لا يمكن حصوله بالحدود بل انما يحصل من شخص آخر ثم قال ومن عرفه  
باحتياج في تحصيله الى النظر على الامر فان الفاقد للوقوف  
القدسية حين هو فاذا احتج الى النظر قطعا وكان هذا هو  
الامر من التوقف وبهذا العلم ان الديهيته والنظرية تختلفان بحسب  
الاشخاص والافات قلت الامر اضعيف اذا كان حصول  
القدسية لكل شخص ممنوع فممكن له بالنظر الطبيعية ولما  
بالنظر الطبيعية في نفسه قد يسلط على الله تعالى في استغناءه  
لنوعه ولو انما كان حقا في نوعه لكان قد وضع بان  
الاستماع بالفرج اذ فيه اذ فيه ولما الذي فرغ المحقق المهرجاني

بان بانا الحجاب بالمنع على حوله تعدد العلم المستقلة ونحوه من  
اذ حصوله من كل منها ملغاة في الترتيب فالترتيب حليفي في الحقيقة  
هو القدر المستقل اذ لا ترتب الا على ما لو لا سنة لصدقه في سبي  
وكونه متحدا بالبر ومتوقفا عليه ويستعد ما باله من معان ثمانية  
وثانيا بان بانا التسليم على ان النظرية والتدريج يستندان للعلم  
بالدلائل والعلوم بالذخ والخبر عكسه اذ يحصل بالنظر في الدلائل  
هو الشيء من حيث هو مع الاعراض عن حصوله في الدهن لانه  
الحاصل في من حيث هو حاصل وثانيا بان اختلاف العلل متحدا  
بالعلم اذ العرض انما يستفهم بالحصول وحصوله على كل من  
لنظر والحجاب ممكن وعندك ان الارتفاع قطعه من راسه  
اراد انما يتوقف على النظر تحوي به تعدد دلائل في خبر اذ هذا  
لا يجوز ان ما هو الى البطلان وثانيا لان دعوى البطلان من بين  
اثنين مما لا شبهة له الا انه يتوقف في راسه على كل من عليه  
وان كان متنا في الترتيب هو القدر المستقلة واحديت ما يخصه  
ان اردت بانها ليست هذا الترتيب بل هو لا مدخل له هناك  
انما ليست مرتبة عليها مجموع اذ لا معنى للاستنعاء والاستغناء  
امعوه من قولنا وجد فوجد لا يقتضي بوجه الاستغناء كيف ولو خرج



وحلت المناقضات المحرقة وثالثا لان سائر الجوابات تنافي بانها  
 على ان المعرف ما هو قسم من العالوس وكان ترتيبه على نظرية الذات  
 او العرف وديان تلك مرتب عليه اوله هو المعرف اي الشيء من  
 حيث هو غير معلوم من الظاهر وهو الموصول في الذهن من حيث هو  
 حاصل في القائمة به لانه صفة في المقصود في النظر من سببها  
 على ان يكون حاصل الذهني المحبب هو العلم بخلاف المعلوم المتغير  
 في اذهان المحصلين واما سائر حصره فيحصل العرف في محله باطل  
 والامتناع قيامه بتخصيصه من محله ولو في وقتان نعم المحل شرط  
 من خصوصه ويجوز ان يكون علمه مدخل في خصوصه كإرادة المانعون  
 لعدم العمل المستقلة لشخص في تفرقه في الجواب عن اصل  
 الاشكال ان من المعلومات ما يحصل بالشيء مجرم والحصول بالشيء  
 ومنها ما لا يمكن ان يحصل الا بغيره والحصول بالنظر لا يمكن بغيره  
 وبالعكس بالمعلومات الا بغيره وبثانية مدونه فالمراد بالخصر  
 في تعريف النظر مطلقا يحصل وتحويل يحصل المطلق وفي  
 البداهة يحصل لفظا بدلي في الاول توقف فرد من حصول العلم  
 النظر هو الجواب عن وجه الثاني السلب على ما ذكره على  
 نفسه ان من البداهة ما يلي ان يحصل بالنظر كاعتبار الواحد

لا جاب

ولجواب بان الحاصل من سبب الجواب من متبع حصوله بعد  
 بالنظر قوله لا يتبعه على سبب سائر صاحب النظر باقية الا  
 ان اختلاف الفرد يحصل في مكانها بالشيء بغيره هو الذي  
 في العلم على غيره فكيف يقسمه في العلم نفسه وان كان المراد ان  
 الحصول بالمقيد بالنظر لا يمكن بغيره وبالعكس كان صحيحا حين ان  
 لا يذهب الوهم البين في التعريف ويمكن اعتباره في العلم انهم  
 على ان هذا الكلام حصوله من خلال في الجواب في كسبه تعاوت  
 المعلومات في مكان حصولها بالنظر الجواب سلبا وثانيا ان  
 الفرق بين اعتباري الاطلاق مما خرج من خلافه لكانه اعتقاد  
 وهو محل بحث طوله ليس هذا محله وانهما هنا اشارة لاعتبار  
 اعرض المطلق الذي لا يعتبر الاطلاق في سلبه فانه متى يسمى  
 مطلق الشيء وثالثا ان الفرقية على اذنه الجواب في احد  
 التعريفين والاخر في الاخر واحد من انما يكون تعريف على  
 تلك الازالة الفاذا وتعميمه ولو قيل ما هو الجواب انما هو  
 وظاهر السلب لانه هو الكيفية المتعاقبة اولان الحصول  
 لعدم قصد تعريفه كالتكليف المتعاقبة ليعرف ولا جابا ان  
 كون سبب المطلق بغيره موسوعا للشيء بغيره بانها

لا يقتضي ان يكون ذلك كذا عند سماعه . . . الا ان كانت السالبة  
الطبيعية في قوة الكلية مالا يتصور منه شئ . . . فاما سلب التوقف  
عند سلب عن جميعها على ان يكون توجدهم وجود فردا يقتضي  
ان يكون سلب التوقف عند سلبه . . . فردا منه . . . ومعقول سلبه توقفه  
على كذا هو ان كان وجوده يدل عليه الا ان يرى انه يقتضي سلب  
توقفه على المطلقة على التاثير فيكون فردا منها بالشمس  
وحاشا ان لا نوضح ما ذكره توقف الحكم من غير علم ما على العلم  
بمجموعه الجميع وانما لا ننظر في كماله وسأكون ذلك المطلق  
وعطف الشيء الغير بوضوحه المصلحة القديمة . . . يوجد ان يوجد فرد  
مالا يقتضي كون شئ من الحكم لها بشرته له والا كانت القضية ان  
ملازمين للحقيقة فلم كان توقف المطلقين بتوقف فرد ما على ان  
توقف المطلق على كذا هو امتناع وجوده بدونه فيجب امتناع  
جميع افراد ما سلف عنه . . . غير سلبه . . . هو على غير نظيره الكل  
بفرد الذي . . . والسلب ليس من خصه . . . فلا يطرأ على علمهم  
ما دون وان اردنا تحديد . . . فلهذا . . . وانما لا يكون  
منه كحبات . . . وحيث ان مدحها يتصف بالان حبة كذا  
مع ان ما هو التوهم من اعتبار حصول مطلقا لا مقبلا بحقيقة ما

الموجبات

وتاسعا

وتاسعا انه يلزم عليه اختلافه والبداهة والطريق بالاعتبارات  
وهو دخا الى الاختلاط من الاختلاف بحسب الانتماء مع الاوقات  
وعاشرا ما المحدث في اليوم هذا الاختلاف مع ان كثير من  
المتفكرات كذلك وهم قد هموا به والتمسوه وبعد التمييز  
ظهور ان ما قاله من انه القول به ان الاختلاف هو اول او مرده  
ما لا يقول عليه ولا يلتفت اليه . . . اثنا عشر فالواحد  
في كل من الصور والتصديق ضروري . . . احتياجا الى النظر  
في الحق . . . والتصديق واما في الصور فغيره والذات  
الامام الا ان يرجع النكاح الى غير ما هو فيه ولا يحل عن بعد  
و ما وجد الصهر في من كل فلهذا . . . تصور بحسب اللذة والاله  
والوجود والعدم والحركة والقرينة والتصديق بالمتناقضات  
وقد بين بان لو كان كل علم مكتسبا من غير فان عاد  
الانتساب اليه في دار والا تسلسل والامر باطل لا يستقيم  
تقدم الشيء على نفسه بمتين او غير متين بل وجوده بمراتب  
متسلسلة تعبر النهايات والتسلسل باطل بمراتب عديدة  
كالطبق وهو ان يوجز من المبدأ سلسلة وما فوقه بل واحد  
او بعد شتاء اخرى انقض منها فتلحقا بان يفرض طابق

مبداءها وسائر احادها مبنية تحتها فاعلم ان  
 تكون الزيادة كانتا قصداً وقطعاً فتنقسم الزيادة ايضا  
 الى اربعة مبنية وكالتصايف وهو ان كلاماً تترك المبدأ  
 كاسب وكتب والمبدأ تنقسم فقط في عدد احد المتسايفين  
 على الآخر مع ان قصص المتسايفين هي في الوسط والطرف  
 وهو ان الاصل الذي تترك المبداء في وسطه لا يترك طرفه في  
 قريب المأخذ من التصايف وكالتصغير والتقصيف وهو ان  
 كل عدد يمكن تصغيره وكذا تقصيفه ولو بعد زيادة واحد او قصه  
 وبتعديله يهبط وهو من نصفه وزيادته الزائد انما تكون  
 بعد انصافها والزيادة في الشدة في زيادة الاواسط  
 مستطمة لا تخطئها اصل ولا جبره تقسم الزيادة في الحاصل الآخر  
 فيساوي المبدأ عليه وكذا الزيادة في شدة وكما قرره بعضهم انه  
 يستند وجوهها بالعرض بل وانما بالذات وكما حزنه في ان  
 من الوجوه المستطمة للفرجة الاعلى والوتر الخطية والفرجة  
 على النقطتين المحالين لعلهم من عرض تطابق السلسلتين  
 ورفض ان السائر من المتسايفين هو الا انهم لو جرد السلسلة  
 الغير المنتهية قطعاً وهي ملزوم للحال وبالحيلة فهذا العرض

كعرضه وبن جهرتين او على صلتها وما بالآخر  
 في الامور الغير المتساوية مطلقاً ولو جردت تحتها فان عرض  
 الترتيب منها بوجه ما بين الاثنين انهم على التصايف  
 كلاماً من احاد السلسلة فالجواب على ذلك في الاضافة فكل عرض  
 احد المتسايفين ما يوازيه من الآخر ويصل قدره يتجوز نصفه  
 التصايف ويقصو حقه واما التكاثر فبعض المتسايفين عدداً  
 فانما يجب في المتسايفين ضرورة المتسايفات المذكورة هنا لا  
 وفيه انما جرد ما به لو كان بازا كل عرض من هذا العرض والآخر  
 عدداً وانما هما في غيرهما وعلى الوسط والطرف انما امرين  
 بالطرف والمالين وسطاً اصلاً فليس تصايفاً للوسط اذا لا يجب  
 ان يكون للان ارباب ليس ارباباً او غير ذلك من غير  
 والتصنيف فظنوا انهم لا ايمان الا ان رجعا الى النقطتين فان كان  
 عدداً يزداد من آخر متبعين كونه اكثر احاداً واعداداً تصغيراً  
 الا ان يقال ان احادها واحداً او احاداً ولو احاداً لا يغير احادها  
 عن تمام المقابلة ومعنى فضل الآخر وذلك هو التلخيص ثم فيها ان  
 امكان التصغير والتصنيف قد يجمع في غير المتسايفين مع انه احاجة  
 اليه الزيادة والنقص يتحقق بواحد ابيض واما ما بالعرض



هي بحسب حصوله للمدعي وهي هيئة ترتبها خارجة في التصديق  
 بحسب الهيئة العقدية الحكائية وهي هيئة ولما تابن نظرا لها  
 امتنع العقلية فيما بينه وبين وجوب اتحاد طرفي العلة ومعلومها  
 ان المعلوم في طرف لا يشانه وجوده في بقدر ان امتناع  
 الانساب من الحكايات فيحصل من وجوه منها انساب على تاليف  
 الجعل وهو مجموع ثم اعتبار العقد على اعم من البسيط المعبر  
 عند الشامية ثم امتناع بطلية الواجب تعالى لكون وجوده عين  
 ذات فلا ترتب الا ان يخص الكلام بالمكانات ثم بالمبدأ الفياض  
 للصور الذاتية ثم بالعلية الغائية ثم استلزامه للتسلسل في علل  
 الذهنيات ثم عدم تنسب على من الفرقين في النظرية انما  
 صحت فائدة للعلم ولعلومه لاستواء العديدين في اتحادية العلل  
 في الدهنية ان المنسب والتصديق هو الادعاء وهو كقيمة  
 خارجية ولقد جدد التأمل في كلامه لاصلاح مراده والحق ان  
 اصلاح بعض الفساد ما دون جزم القاد وهو يصلح العطار  
 ما بعد الدهنية في اصل النسب انفسه استلزامه ما على  
 سقراط عساكنه الامام وهو ان المطلوب لما لمعلوم فطلبه يحصل  
 الحاصل او لا فنوجه الى الجهم المنطق احبب معلوم من وجوب

به نحن مجهول من وجه يطلب تحصيله فاعاد الامام قائلا ان الوجه  
 معلوم مطلقا والمجهول مجهول مطلقا وبحجاب بان المطلوب ذو  
 الوجهين لا نفسه ما بان الوجه المجهول عنده الوجه المعلوم  
 ان المطلوب كنه الحقيقة المعلومه بعرضها واختارها وما  
 الموافقة محتاجا بان اثبات وجهين معن عن اثبات ثالث فيها  
 اقوله فبعد ان المكشوب بالحذر والزم غيره وعبر الوجه السابق  
 عينها ثم في الجواب بان المعلوم بوجه ما انما يطلب بوجه بصدقه  
 بصدقه عليه حتى اذا كان نظرا باقتضائين دليله فيقول الامر بالصدقة  
 ولا عبرة بما قيل من ان المقصود هو التصور بالبحث وان حصول الحكم  
 بالعرض بالمقصود وهو التصور بالحال للواقع وهو حكم المعاني  
 ثم المشهور ان الشعور بوجه ما يكفي للصلوات لانه يعرف اذا كان آتيا  
 من طائفة من الانسان كيف يشعر بان المطلوب هو هذا الشخص  
 كالانسان الاخير كافر من غير علم ان الكاسب المناسب له هو  
 الحيوان الساطع مثلا في الصاهر ثم قد جزم الاستدراك في المطلوب  
 مطلقا ولكنه في التصديق بين الاتحاد لا يمانع من غيره بقدره الا  
 تصديقا ومطلوب بعكس السامية عشر ذكره في احد المقامات  
 للامام لانه معان حركة النفس المعقولات ولو غير بسيط لتقبل

وهو الحكيم



والحواس ومجموع تلبها من العلم به من غير ان يتصل بالعلم  
والاخر منها وهو العاطلة للعلم فاذا هو الاستيعاب الاول  
وعيا والنافى لندرج بها حصل نوع من العلم به من غير ان يتصل  
في علمه لندرج وتوعد بهما في العلم ويرد على الثاني المحرك  
فانه مجموع الانقائين الرئيسين والافضل من مجموع المبادى  
المتنيرة للعلم وقدره اقول ان المضايقة العظيمة بغيرها  
الاستيعاب الاول وفيه نوعا فاما الثاني فيها لندرج بها فقد  
عدوها من الضمومات وان كان وفيها نوعا في الحدوث  
الاولى بغيرها في الحدوث عدم لزوم حضور الوسطا طرية بحسب  
القطعة ثم ان يلزم على مقابلة الضرورة للحركة الاولى من تفسير  
الماخرين نظرا لتقرب الملازم للحركة الثانية اجتماع الضرورة  
والطرية للصورة الموسومة بالضرورة ارتفاعها وتعليلها وما  
اعتد به من الثاني من انه يحجز ان يغير الحدوث بالاستيعاب الثاني  
الذي كان سامع الحركة الاولى اريد وفيها ويجمع الحدوث مقابل  
الحركة الاولى مقابلته تفسيره مقابلته الحركة الصاعدة بالعاطلة  
بما عد به من الاول والماخر من ان يرفع ارضه ان اجتماع الضرورة  
مع الحركة الاولى والمرفوض خلافه وانما مقابلة الحدوث لها على

ان يحرك ان فلا يدخل في ذلك فان مقابلة الاخص لا الوجوب  
مقابلة الام على ان مقابلة الحركة الثابتة للساعة والسطح والغير  
للاربي بالتقوى المذكور اعظم من مقابلة العدد المعنى لم ومن هنا  
يتم كون تردد النفس في المعقولات المحركة بحركة متعينة استحالة  
وهو ان معنى الحركة في عقله لا ماعده هو ان يكون التحرك في كل  
آن في زمانها لا يكون في سابقه ولا لاحقه فليزم اختصاصه بوقت  
غير متناهية في زمان فتد مع كونها محصورة بين حاصري  
وما حلوا به العقد في سائر الحركات من ان الاقل والاراني غير  
موجبة بالفعل بل بالقوى القريبة منه وانما الموجبة في واحد  
زمان تدبر في نسبة الأليات اليه كسنة الاثنتان من بين عشرة  
وكسنة حدة الساعة اليها عداها جميع ان يكون  
متصلة تدبر بحيث تكون الصور المختلفة المتعينة من حركاتها  
وكانت لم تكن الصور موجبة بالفعل بزمان استدارتها على  
او التجميع بالمرح الواحد ان قاصر وجود صورته متناهية بهال  
بالفعل والمخلص ان تسمية الفكر كحركة ما هو على الاستعداد بتسمية  
ترب انقالات دفعية متتالية واحدة في نحو اذاعلة الارسل  
للمنازعة حركة الروم والظنون الداعية على ما قرره الاطباء وما

ما نحو المحقق الذي من ان الصورة بحسب الحظ والانتفا  
 وهو المحصول في الذكر كما في مجزأة الاخرى غير متناهية بالعقود  
 ان كانت بحسب حصول الحركة بخلاف ذلك في مجزأة من ان كانت  
 الصورة في ذاتها متسلسلة متبدل بها او بعضها والا شذو لا  
 مختلفان بالتحقيق بل كونهما حقا في مختلف على انه خلاف  
 قضية الوحدة وان كان التدرج لازما لزمانها كان على صورة  
 متحرك بها ولا فائدة وان كان ما عرقل بعض الصور كالمباذى  
 المستحضرة كانت هي سائر الحركة لا غاية وانما لا يتوقف المطلوب  
 على حصولها وبها لا بد من ان يكون حصولها مجزأة بالثبات  
 والمتردد فيكون الحركة انما تدرج لتصور بحسب الحظ ولا  
 ثبات لا بد منها في جهة التحديد في الحظ وانه لا يكون الحركة  
 في نفس الصور المعقولة وانما هي في مجزأة والترتيب وبعدها المذكر  
 وبها تتحدد ما عرقل حصوله من جهة لا تدرج في جميع الحركة  
 في تلك الصورة وانما في الحقيقة ما فاضل الانتفا في الحركة فيها احد  
 او كذا فاما له مجزأة في الانتفا فيكون حاله اذكر كذا في الصور  
 وهم لا يقولون به الا لا يكون الحركة في غير ما لا بد في المطلوب  
 ولقد عرفت ان بعض اعلام باه عسى ان يعرقل بعض التعريف المتناهية

نظير

انتفا

ان كانت العلوم واحدة فاما كانت في انفسها فيكون مستغنى اسرارها  
 غير متناهية الا فلا يكون شئ معلوم في سريان الحركة والوجود  
 بل هي واحدة في مكانها كانت معلومات متعديرة سره شتافا في بعض  
 عتباته او عدم انكشاف في اصلها وانما بالظن متسلسلة لان  
 صور لمعلومات مختلفة باحقيقة فلا يحصل منها واحد من غير  
 فلا يكون حركة اصلها وانما الحظايات فيجب فيها الترتيب المذكور  
 مع ان كل القنات لادنين ملذبة ليلتصن وفيه ان لا يرد على  
 الا لا تاتى انكشافات انية مفردة في انكشاف في انفسها  
 وتطلبا في نفسي وتكون كل القنات ولور جنبها فيبقى مستغنى اليه  
 في جزئ المنع انما من عشر قر يتحقق شريف وغيره ان سامع  
 مطلبها او يتطبع الصور ومطلبها في يتطبع القصد في  
 تصور ما يحسب الامم وهو تصور مفهوم مع وعاء من مائة  
 خفيفة عينية وهذا في في الاعبايات والمعدومات ووجوب  
 قبل العلم بوجوهها والظالمات ما شارحة لعلامه ومنحسب كحقيقة  
 وهو تصور الشئ المعلوم ووجوهه والطالب ما الحقيقة في العقل  
 اما بوجوه الشئ في نفسه والطالب هل البسطة ان يتقوى لعقود  
 لا عايات هل الركن في طبقات الشارحة مقدمة على مطلبها

فاندر

برغبوه وهو الشيء الذي هو صدق وجوده ومطلوبه بسيطة  
 مقدم على مطلق حقيقته او لا وجود له في ذات تصور  
 من حيث الوجود ورتب له مرتبة من حيث مرتبة الماهية  
 الحقيقية لكن الاول تقدير مائة الى الاسباب ان بعد حقيقته  
 الشيء ثم ثبوت الاحوال الله اقول لا ريب ان تصور الشيء حقيقته  
 ما لا يتوقف على التصديق بتصوره فانما يتوقف على ما يعلم  
 وجوده ويمكن تصور من حيث الوجود تصور المقدر على  
 بعضه بحيث لا تصور انصافه بها وتصور معلومته بهذا  
 الانصاف فترى ان الماهية الحقيقية تدل على انها تصور كنه الحقيقة  
 ولكن لا نستطيع فيه وهذا هو الذي لا يشك في الترتيب بينه  
 وبين هذا المركب واما بعد تصور الشيء المعلوم وجوده فلا ريب  
 ان تصور المطلق بالاشارة وهو البسيطة فطلب الشارة فطلب  
 مطلق الحقيقة بعد حصوله بطلب الماهية ان مطلق البسيطة  
 انما يجب تقديره على المركب في غير التقدير الحقيقية فاما الحقيقة  
 كالقصدليات فلا يشك في وجوده موضوعه فان  
 مثل قولنا لا بد عشر فاعرفه اثنى عشر فبقا ان كان  
 شئت عدد وحسب هذا ان بقا ان كان واحد ما يجزم به

بدليله

بدليله وان لم يعلم وجه الشك ان موضوعه وان لا يكون الا بالذات  
 الباقية ثم ان المطالب الاربعة المذكورة في الامهات والاسور وها  
 فروع تعطف عليها استهان بطلبه في الشيء وانه يعرفه  
 عن اشاراته فيما اضيف اليه ومنها من يطلب الشخص الذي العلم  
 ومنها الذي كذا وان ومتى طلب الامر بدلالة تحت المقولات  
 السماة بها وما في العلم من الامهات اربع ناهي وراعيها علم  
 بطلب دليل الجرح الصدق او ينسب امر في نفسه واما سوف في عادتنا  
 لا ي اومنه جهة في الجهل المركبة ففيه اول ان فظلم تحتمل الخراف  
 الالف فاما اشارته او حقيقته ومعناه بدليل او ما العلة فان  
 نوقش بان الدليل المطلوب بصدقها ومطلوبه بين هو لتصور  
 طالب دليل لاشان حيث البصر وان سطر قلنا يمكن مثل  
 انما ما يتجر وما المدعى وما السائل من حيث هو حان به  
 ما اشارت اليها الا ان يخص له اكثر وجوبه في ثانيا ابره  
 ان بعد مجموع الامم وعم وحتم كل علم من زمان راجع  
 الاربعة الاخرى الى ليس وان من ارجاع هذه خمسة الى الستة  
 جميعا الى الحدك الما بين علم او اجماع في المركبة ووجه ظاهر  
 الا ان كان ذلك سهل ان يسمى عشر الدليل العاجلة الى الحق معارضة

اللفظ

مشهورة هي ما ظهر من ذلك فلهذا لا ينبغي ان يفتقر الى غير ذلك من احواله وبقائه  
 الخطا فيه وهذا اجل ان يفتقر الى التماسه في قانون  
 اخر وقيل لو اوجاهوا بان بعضهم يفتقر وبعض يفتقر  
 يكتب منه بطريق ضروري كاستباح لشيء لا يعلم من  
 استباح الشكل الاول بطريق العكس والخطا الواقع على منه الشكل  
 الاول ويرد عليه ان مثل هذا يمكن وسائر علومه فيه فلا ينبغي لحيث  
 الى التي اصلها ويدفع من مكان اكتساب بالطريق الضروري  
 مطلقا لما ينبغي الاحتياج الى بعض وكانت الأفكار كلها واقعة على  
 ذلك الطريق وليس كذلك اقول فيه اعرف بانها لو التزمنا اجراء  
 الأفكار على ذلك الطريق لانها ناعن الفن وكذا ناعن منه تحصيله  
 وما ذكر المحقق الشريف من ان ذلك الامر مع حصره قد يورث  
 تغيير المقدمات عن اوصافها الطبيعية ويصح عن الاذهان  
 ففيه ان ذلك الاشياء العينية الى الواضوح على ما سوى اعتبار  
 العكس في احكام المقدمات او النتيجة ولهذا لم يقر من الطبع  
 كثير من معاني التي لم يسميها في الظاهر ان صاحب  
 المدعى المتوسط لا يحتاج الى ما بالظاهر والظاهر لا يحتاج  
 ان يكون بالظاهر في العكس من جهة المادة انما يرى من خلال محلة

باطلة

باطلة تسلك بقياس شكل الا وقد ارجى غير ذلك من احواله وبقائه  
 وجهه ولكن ترى الخطا في التماسه من قبل ما رتبه وانها سألها  
 الفن في عصبه الصورة ففقد يكون غدا وهذا لا يفسد  
 مع ان رتبها الفن اكثر من يدعون عصبه عن الخطا مطلقا  
 رتبها في اشيء الا نادوا ذلك في خواصها بالبلادة المتشابهة  
 فكاد عن مطالبه فان قيل تدور في باب التصانيع  
 شرطها صحة المادة وانما يقع الخطا المادي من احوالها قلت ما  
 ذكره فيه لا يعني في العصبه كثرتها اذ لم يبينوا علامات مطردة  
 منعكسها في كل شيء بحيث يميزها واقف عليها اصولها من  
 عن المشتبهات بها فيكون لو كانت تحتها لغيرها في الباطن  
 ما يميزها من الباطن والباب ويرفع بخلافه يدعي من يوفى  
 الباب وسير كذلك فقد كان ما ذكره من المطالع من  
 مرعات الشرائط المادية عاصمه عن الخطا المادي ويدل المحقق  
 الشريف بان ما بين التصانيع كماله من غير ما يدرى بعضها من  
 بعض لا يعمل عليه وما اذكره هو ان من الخطا المادي  
 ينهي بالآخر الى الصور المادية والاولى من حقيقة فطرها  
 فلو كانت حقيقة الصورة كانت الشرائط كذلك وهم حين





[illegible]

هي وكذا من حيث سريانها في بعض الافراد الذين ارادوا ان  
من حيث هو مطلقا لا يتغير اعين المطلق من وجه واحد  
نفسه ولا لتغير واحد بوجهه مطلقا من وجه واحد  
متغير معها انا وهو موجود او غير موجود مستقيا بافتقار  
صالحا لان بسند اليه احكام العوم والنقص من وهما اجتماع  
القيضين فهو اعتبارا للعلم او وصفه فيتمتعين نفسه بحكم  
ما ليس بجوارح الموضوعية له والوعين سلبها عنه وايضا لكان الحكم  
عليه بالموضوعية باعتبار اتحاده بالطبيعة المطلقة فلا بد في  
النداء عنها بالوجود الاشكال كالحكم وان كان باعتبار فرض ما كان  
الموضوع بالتحقق هو ذلك الفرد هدف وان اراد الطبيعة المطلقة  
الوجود بوجه مهمة المتحد باورها وانما وجودا مستند اليها  
احكام العوم فقط لا معنى لقوله لامر حسب الامر مع ان  
فيها بحاله وثانيات الطبيعة من حيث السريان كلا او بعضا  
الحكم انهم من الاخص والعرض بالتحقق فالعارض بالتحقق لا يخص  
عرضه بغيره وان كان بما سألته فالامر اظهر منه المحقق والعرض  
الاول وهو العارض للمعنى لذاته فهو الواسطة في العوم وهي التي  
تلك معرفة بالذات وهذا هو الذي لا يفي الواسطة في العوم

وهو ان يكون: وما معنى هذا بالذات سؤال كانت هي ايضا كذلك  
 بان يتعدى العارضا ويزيد فيه حتى يوافي الوجود مساو في  
 الوجود بالذات في ذاته العارضا في ذاته مساو في الوجود  
 والاستسلاط في ذاته مساو في الوجود بالذات مساو في الوجود  
 معصودا بالذات في الوجود مساو في الوجود بالذات مساو في الوجود  
 المحقق المحقق من ان المعقوف الاوحد في الوجود مساو في الوجود  
 له كذا في غير محض من النبوتية في العارضا مساو في الوجود  
 بشرط التساوي حذرا او تحقفا انما هو ان يتحقق ذلك القسم  
 من النبوتية في العارضا مساو في الصدق متبع لا شئ لا يتعدى  
 العارضا مساو في الوجود متابع الملبس ويتحقق في العارضا مساو  
 في يتحقق يستلزم تنقية العروضية في الوجود مساو في الوجود  
 من التساوي في الوجود مساو في الوجود مساو في الوجود مساو في الوجود  
 لتبرير في الوجود مساو في الوجود مساو في الوجود مساو في الوجود  
 في الوجود مساو في الوجود مساو في الوجود مساو في الوجود  
 وانما ما قاله بعد العلم قد بحث في الطبيعي عن علم العارضا  
 لما هو اسطر المبدأ العيانا وما ما قاله ايضا من ان الاوسط في  
 برهان الاوسط في الوجود مساو في الوجود مساو في الوجود مساو في الوجود

ذو ان يكون الاكبر في هذا القدر من الوجود مساو في الوجود  
 فاقول ايضا على عدم اعتبار قدر العارضا في النبوتية وشكل  
 الفرق بينهما وبين العروضية انما كانت الاوسط مساوية او  
 اعلى او اخص وان فرق بان العروضية غير مقصود ليس بغير  
 الاقامة بحسبته بخلاف النبوتية ورواية لا يتفق على علم  
 ذي النبوتية كفي معروضا بالذات محذوف في العروضية وبما أنه  
 يستلزم ان لا يكون للمعقوف اسعة في عزمه العجز للانسان قد  
 صرحوا بخلافه فالتحق اعتبار ذلك العجز وانما جعلوا الاوسط  
 في برهان العلم وسط في النبوتية ما بين المقادير الاوسط والاشياء  
 لا في العروضية ولا يضر غرابية الاكبر للاصغر في البحث حذرا اذا كان  
 ذاتيا موضع الفن كما عرفت مما لا يحق من ان في العارضا  
 المساو في الضحك العارضا للانسان بواسطة التخييل مساحته  
 مفهوم التخييل ليس معروضا للتضاحك وانما المساو هو المفهوم  
 ولا يجزى ما ذكر المحقق الذي قال ان كل مفهوم بعيد على قدر  
 متى فهو صادرة على مفهومه لا تنطوي تحتها ولا تنبع  
 الا ان يراد بمفهومه المفهوم الذاتي او الصدق ما ينشأ الصدق  
 المجازي انما هو الصدق المحقق في هو قيام مبدأ الاشتقاق والكون

ولانما للفقهاء مفهوم صحيح واليه ينسب وهو ما اعني  
 المتعجب من حيث هو لا يشترط ان يكون له مفهوم صحيح  
 الطبيعة الاساسية مع غيره بل هو ما له مفهوم  
 المتعجب من حيث هو مع غيره بل هو ما له مفهوم  
 بهذا الاعتبار وفيه مفهوم الاساس وان ارادنا ان لا نحذف ولا  
 نحذف فلا نسمي بالاساس مع غيره المتعجب من حيث هو بل  
 عرّف جميع المفهومات الصادقة عليه بالذات او بالعرض وانما  
 لو لم يكن مفهوم الجبريل واسطة وعرض الحق للانسان ان  
 العقل لا ينفك باني مفهوم الجبريل والمتعجب وعرض الحق  
 والعقل هما والذات بالاساس حقيقة ان مفهوم المتعجب  
 من حيث الاتحاد بالانسان هو من المفهوم وهو حقيقة بالذات  
 عقول فوجدنا ان المتعجب من حيث هو لا يشترط ان يكون مفهوما  
 من حيث هو مع غيره بل هو ما له مفهوم من حيث هو انما  
 مفهوم من حيث هو مع غيره بل هو ما له مفهوم من حيث هو على جميع  
 المراتب والمجئيات في جميع اسناد واحكامها اليه وان اراد  
 ان يكون له مفهوم الاساس المعروض بالذات حتى  
 يكون له مفهوم الاساس المعروض بالذات حتى

بعكس الواقع بعيد جدا ومن العجب ان بعض الناطقين في كلامه  
 ان مفهوم المتعجب من حيث هو من القسم السفلي المحض في واسطة  
 الثبوتية ومن حيث الاتحاد من قسميه منها وهو كما ترى يفتي  
 على تصور اتحاد العارض في القسم الثاني منها وقد عرفت ما فيه  
 انما هو ان في موضوع المنطق يختلف فيه والعدا بالاعتبار  
 الثانية وهي التي تفرز المعقولات الاولى والدرج فقط والمثاني  
 المعلومات التصويرية والمصدقات من حيث انصافها بالمتعجب  
 قريبا او بعيدا وذكر شراح المطالع اهم ما عدلوا عن الاول ان  
 المنطق قد يبحث عن نفس المعقولات الثانية كالكتابة والتجريدية  
 والثالثة والعرضية فلا تكون موضوعا ورويه بان بيان معاني  
 هذه الالفاظ ليس يبحث عنها او الصدق بنبوءة المعقولات  
 الاول ليس من المنطق انما هو انقسام النطق الى لذات والعرض  
 وانقسامها الى انقسامها وهكذا في اداة المفهوم انما هو ان  
 واتساع الدين والظن ونحوها احوال متعجب عنها وهي معقولات  
 فاعية فاقبل بل هي الشدة او البعثة قلنا فلا يكون الذاتية  
 والعرضية ونحوها اية ثانية وقد مر من اجل ان مفهومها بالذات  
 اليه بان ان اريد ان المعلومات التصويرية والمصدقات هي

يتم كون جميع المعارف والشيء المستعمل في جميع موضوعات  
 المنطق والظواهر وان اورد منهم شيئا من حيث المنطق  
 عن اعراضها البتة وان انفساءه وحسن استعمالها في  
 المعارف الصورية من حيث انما في موضوعها لا في موضوع  
 وكذا نحو افعالها التي هي الحقيقة من حيث هي وانما هي  
 المعارف الصورية في نفسه لا في موضوعها بل في  
 لانها الشكل الاول غير ما قد عرفت ان شكلها شائع فان في العلم  
 والنحواء مشترك وعندي ان النزاع في هذا المقام مما لا يحتاج  
 لطال ان لا يلزم ولا امتراء وان موضوعات موضوعات المسائل  
 هي لمعقولات الثابتة وانما هي من حيث الظواهر على  
 المعقولات الاولى بل هي من حيث هي في موضوعها  
 الموضوعات هي الذاتية وموضوعها موضوعها في موضوعها  
 في موضوعها الموضوعية وهو موضوعها في موضوعها  
 كما انما عرفت فان اوجب ان المنطق هو العلم بالمعقولات  
 والنحواء هو العلم بالاعراض والاعراض هي الموضوعات  
 والاعراض هي الموضوعات والاعراض هي الموضوعات  
 الموضوعات هي الموضوعات والموضوعات هي الموضوعات

المهنية وما يكون للوجود الذي يخصه من غير موضوعها  
 تعرض لمعقولات الاولى في الموضوع ولا يجوز ان يكون في الموضوع  
 او لا يوجد في الموضوع ما يطابقه وهذا القيد لا حرج من اورد  
 المهنية ولو قال في الموضوع فقط للموضوع لا في الموضوع  
 الاعراض المعقولات الاخرى قال المحقق الذي في الموضوع لا في الموضوع  
 اي من حيث هو معقول والادخل الاضافات الخارجية كالأثر  
 والقوفية وبالجمل فقط في نظر هذا الاحتمال عن لوازم المهنية و  
 العلويات الخارجية ولو انما تارة كالاضافات لا من غير الموضوع  
 والامكان وغيرهما من موضوعات علم ما بعد الطبيعة بل في  
 ذلك ايضا معقولات ثابتة ولو فترقا بين الفريقين كانت  
 اقرب الى القول بالنسب بالمعقولات الاخرى في الموضوع  
 في موضوعها لانها هي الاصل في الموضوعات  
 لا بل في الموضوعات او في الموضوعات او في الموضوعات  
 ان لا يكون في الموضوعات في الموضوعات او في الموضوعات  
 موضوعات في الموضوعات او في الموضوعات او في الموضوعات  
 لوازم المهنية ولا يرد ان الواجب في الموضوعات او في الموضوعات  
 الموضوعات او في الموضوعات او في الموضوعات او في الموضوعات

الموجود بالحقيقة على المحقق الاعبانية لا الاعيان الخارجية  
 ولان الخارج طرف للموجود الخارجي وليس الخارج الا  
 المحيطة تم العقل خرب من التحليل يتبع عنها الموجود فلا يظن  
 معرفة عنه ويصعبها به فيكون في غير هذا هذا الملاحظة  
 وهي من موانع نفس الامر وما يتعلق الانصاف على كون الية  
 في زوايا ما بحيث يتبع الوصف عنها لكنه ليس انصافا بالحقيقة  
 ولان الحقيقة والتجسيم من عوارض الصور الذهنية من حيث هي  
 ذهنية فيكون الموجود الذهني في معرفتها فان حيثية كون  
 الشيء صورة ذهنية غير كونه موجودا ذهنيا اذ الاول حصوله في  
 الذهن والثاني وجوده في نفسه مع ان الامر الاول عدم اعتبار  
 الشريطة والعقدية لا اعتبارهما فقد بان ان طرف عرض  
 الموجودات هو الملاحظة دون الذهن والخارج وان المعقول  
 الذي في الذات هو المستحسن والنفعية المتعقبة منه في جهة  
 الية وقالهم المعقول الثاني وهو ان يكون الذهن فقط طرفا  
 لعرضه فبان ما يكون الموجود الذهني شرط لعرضه الية وما  
 لا يكون فوضع المنطوق هو الاول وموضوعات ما بعد الطبيعة  
 كالوجود والتشخص من الثاني اقول فيه ان الان الفرق

بين شرطية الوجود الذهني وقيدية السقف تحديد دلائل على شرطية  
 الا توقف العارض على انصاف المعروض به فيكون قدرا للموضوع  
 وانما الله القاري بان قسمي المعقول لا يثنى في جهة الية في جهة  
 الذهني فقط وعرضه يستلزم شرطية الوجود الذهني فقط  
 وانما ان اريد بالوجود الحقيقي مفهوم ما به للموجود في بعض الزايات  
 او ما صدق عليه فهو عين الواجب على لانه قد منه وقد في الزايات  
 الحقيقي على تقدير برفدية الواجب تعالى لاما تمام صهيته بلزومه  
 زيادة الشخص على انه تعالى او ذات له فليكن تركيبة او عرضي  
 فيكون ما له من زيادة الوجود وسرها في الزايات  
 المحصل الاعتبارية يستلزم انحصار افراد لوازم المهيته في  
 الاوامر والافعال والاعتية في المحصل الذي يستلزم جميعها  
**فخاصا** كون الوجود منزهة عن المهيته لا موجودا وانه  
 يجري مثلا في لوازم المهيته والافعال اعين جميعا وكونه متزجا  
 عينا بطريق العقل لا سيما في الدلائل منه وانما في جهة العقل  
 الية في التركيب منه لا معقولة لية الثانوية وما لا يكون  
 اعموص في طرف بحيث يصح انشاء الصفة عنه وهو الانصاف  
 الية اعرضه من الانصاف عندهم قسمي الانصاف في فني كونه



انما حقيقة معلولاتها في الشيء - لوجه من جهة الانصاف  
 هو العي والوقعية والتجارب تكون من المعقولات التي هي هدف  
 وبما ان كون طرف الانصاف والتجارب هو عي طرف نفسه عي  
 معقول لان يرد بالانصاف النسبة المحسنة والحكمة والحق انما  
 حكاية عن الانصاف والفساد - انما ان كون معرض الحكمة هي الصورة  
 الذهنية المحسنة لا يتأتى على ما هو عند المتأخرين من انما  
 صفات المعلوم لا العلم على ان يكون مستقر بالمعقولات الثاني  
 بالوجود الخارجي - انما ان كون طرف الانصاف والتجارب هو  
 الملاحظة يكون الذهني والتجارب تناف تكون الذهني نظريا  
 لعرف المعقولات الثاني مطلقا اعرف به الان يرد في الذهني الذي  
 الذهني هو طرف في ذاته وفي الاشياء غيره ومن الملاحظة في  
 هو طرف في الملاحظة والتجارب - او قد تدعى على ان يكون معرض الوجود  
 وتكون هو الذهني لا الخارجي بان تكون مني مني في طرف في  
 لثبوت الثبوت له فيه فلو كان الوجود ثابتا للهيئة في الخارج للزم  
 وجودها في نفس الوجود في نفسه - فلو كان في ذاته من ان يكون  
 في طرف في نفسه متبعا للعلم بالوجود المعرض بحيث يتصور انما  
 في ذاته انما والوجود في نفسه لا يكون متعلقا بغيره من جهة

بجنا اختلاف الاعتراضات الخارجية كالعي والوقعية ويرد على  
 الاول بقوله انما عي بالانصاف والتجارب بالصورة المطلقة المتقدمة  
 عليها عدم مدركها عند المحقق الذي ان عن الفردية العربية التي  
 وح فلا احتياج واقول على التمسك بالانصاف بالوجود  
 انما انما كالحاسب المتأخرين فاللازم تأخر الانصاف بالوجود عن  
 نفسه ولا ينفرد في ضرورة وجوب تأخر النسبة عن كل من النسبة في  
 ان كان انما عي يكون المهمة بحيث يتبع عنها الوجود من خارج  
 وجودها في نفسه وعلى الثاني او لا ما قاله الصنف اعلام ان كان المعقولات  
 عقلا لا اصطلاح على تخصيص الانصاف بما يصح الاستبعاد دون اصطلاح  
 البحث فلا كلام لتأخره وان كان ادعاء ان مصداق النسبة المحسنة عنه  
 به هو هذا اذ ان النسبة من مصداقها ان يكون هو مصداق وطرف  
 بحيث تتضمن اليه الصفة او يتبع عنه وهو في الملاحظة البحث الثاني  
 بما ان كون طرف الانصاف بالذات هو في نفسه الاصطلاح بكونه  
 منصفة من مصداق الخارج بكونه في نفسه من انما انما  
 ايضا في نفسه انما - ما فان قيل وجود الهيئة بكونه في ذاته  
 في الحلة وان كان مستحيلا ولما هو في هاهنا وجوده في ذاته  
 متناقض في نفسه قلنا لا يتأتى هذا الفرق في جميع المعقولات الثانية

كلا مكان والمعلول والمحدث وغيرهما من الأمور الهامة ومن  
هذا أنه يتحقق ان الحق لا حق الاشارة هو ان المعقولات الثانية  
هي موضوعات المنطق لا غير ان القضايا المعقولة من النوع الثاني  
وظاهر فيها حاجتها للذهنية هي مسائل يستعملها الانسان بعد  
الطبيعة ولما المعقولات من العدم والاستماع فالتأخر خارجة  
بالحقيقة وان كانت من جهة بحسب الصور وتقوم بهذا الحجاب  
المقدمة والشرح في بحث الانظار ما انهم يعمرون بصدق  
اسماهم بها لتوفيق الاستفاد والافادة عليها لانها من  
مقاصد الفطن ان لا يتعلق بمعارضة المنطق من حيث هو منطقي ولما  
يتباحث بها من حيث هو معلوم متعدد شتت الانظار ما كان  
البحث عنها من حيث كمالها واجب تعريف الالكالات وتقسيمها  
وهذا هو الشأن انما الالذهن عند الارباع فتلحق به فاشانت  
العلامة ذاتية يتبع معها التخليق فعملية التبعيل حاصل فوضعية  
او باقتضاها الطبع للارادة وجوده لولم الطبيعية والمختصة  
وانما اشوة اليه في التعقيب من جهة التبعيل والتجوز هو كما ذكر  
على النحو والصدق على هو لولم ان هذا علامة عقلية بحسب  
باب العلم السبع على خزانة روضة لطيفة على العلم والمعرفة

لعمارة

ثم لما كان الانسان مدبر الطبع مقتدر الاجتهاد مع بني  
النوع له بحيث يخرج منهم معارف ومقارنات تتنوع الى  
اعلام ماثلة الضمير واستعلامه وتريف بذلك الاشارة فثبت  
الحكمة اقدارهم على العبارة بتقطيع حروف واصول غير قارة  
على هيئات متفرقة والحكم ان يدلوا بها بواسطة اوضاع عقلية  
على معان غير متناهية اذ قلما يتفق في اكثرها علامة عقلية او  
طبيعية وكانت اللقطات الوضعية عليها المدار وبها الاعتبار  
وهي اشارة اللفظ معناه للعلم منه ولما اختلفت في رسم الالفاظ  
فقبل الصور الذهنية لانها الحاضرة للذهن بالذات وبغير  
العينية لانها المقصورة بالذات وقبل المعاني من حيث هي  
لان حيث هي عينية لتبوت الوضع تعدد ولا ذهنية لانها  
لفظ الله اذ لا تملك الحقيقة تعالى ولا تفاوت بين الاوضاع  
وقبل النزاع لفظي لمراد الفريقين هو المعاني لان حيث تنبأها  
بالذهن وعنده ان حديث استقراء الاوضاع ضعيف موقوف  
فانما الاعتبار بالموضوع له عينيا او ذهنيا وما حله والقول  
بالصدق هو القول بالصدق واختلف في الراسخ انه هو الله تعالى  
وهو مذهب التوفيق كالاشرعية والخلق وهو مذهب الاساطير

كانهية او التورية كما استاد القدر سولف عليه بعد الاستعداد  
 في قبح وعبر اصطلاح الصور التورية نقاش في اقلان  
 ان السلك يحق عقلا لا لا له غير متعبد هم الدلالة على عين ما  
 وصوله مطابقة وعلو حرة نفس وعلى خارج عنه التزاه وشرطه  
 لزوم الحاج من مجموع له في الموضع انشاء هناك ان تصور  
 عن تصور وان لم يقا وفاقا له الزم المبدأ بالحق الاصل  
 واما المعنى الاخر فهو لا يتغير بخرجه في الوسط وهو الذي  
 محدد الخليات والحوادث الاعية ليست مطلقة بل من وجه اعتبار  
 التصاريق في الامور والاحص كالصبر العرفي مفهومه العدم  
 امتثال المبدأ من حيث هو متضاف لا محض بما فان وقس بان البصر  
 حيز لمعهم الذي في هذه العرف في الله تعالى هو حيز استمر وجوده في  
 مثل التضافين ونحوه او احرف في التهرب للزوم هم من المعنى  
 وانعزل على حق له من حيث هو مستند من الدواعي مستد بان هو في  
 وهو امتناع الفكاك التصوري عادة كالحجود للحما موجب للانتقال  
 وللمعنى حادثة على ما كانت في الاوصاف اقرب الاقرب  
 بالعبارة تفسير العرفي هو علاقة مقتضية للانتقال والوحدانية  
 والحصر في التوبة عقول ان الزم الذي غير معتبر في مفهومه الاثر

لا يتحقق وذلالمركب مطابقة لاه مع مجموع بوضع مفرد  
 بل بوضع هيئته في الوعد ان لا بد من جرد الذات من اعتبار  
 الحادثة فلا يتحقق كل منها بالآخر في السطر باب الدواعي حرة  
 كالامكان للحما في العالم وبين الملوحة والارادة النفس للحرية  
 وبين القليلين معا كالمستلزم من وضع مجموع البصر في الاثر  
 يتبع على الحيز واللازم ولان ان احدهما مطابقة في الذات  
 على اللازم التلذذ جميعا لا يتوهم ان الحادثة يجب ان تكون اطلاقية  
 لانها عاين الحيز كالمهية من حيث هو والوجود من حيث هو  
 موجود فلا نقيد الاخر من حيث تعليلية كالمسارق يقع من حيث  
 هو مسارق ويجب ان لا يغير حقيقة الخروج في الاثر تام بمعنى الحادثة  
 العينية والخرتب الحادثة اللاعبة واللاعبة والاهل جميع  
 واحدا عقليتها الحيزية العفوية والاهل حادثة معللة سلك شجبت  
 في النفس استكالا قد قدر وان لا لانه مخرج حادثة مبداء  
 صورة واحدة فاقلة للتعليل الصور متعبد ولذا الزم حادثة  
 ان المطابقة والنقص واحدة وهو ظاهر عبارة العفوية  
 ولكن المحقق التزاه بارحام الوحدة التي لها طاهر والابنائف  
 تعدد الصور في القول بوحدة الدواعي ان التزاه بالازمنة

اولها

لثمن والالتزام عند هذا العري يستلزم ان المطابقة لانها  
 لهم الجزر واللازم من اللفظ الموضوع للجزر والمترجم بها الفهم  
 لا يمكن الجزر ان يعنى بسط الالف وفيه ثواب الامام العكس في  
 محققا بان لا معنى له من قوله ليس به وانما ليس بين  
 بالمعنى العبري لا يجوز فيه معنى مع العلة عن جميع اعيانه ففصل  
 عن سلمها عنه ويرد على استلزام الثمن دلالة الفعل على الحدث  
 مدون في الفاعل ودلالة لفظ من جملة على الاستلزام المطلق فانه  
 ان لم يكن نفسا اضطر المحذور وان كان فقد وجد في المطابقة  
 ولا بد من اقبال ان احدث معنى مطابق للفعل نظر الى ما تدل عليه  
 يكون دلالة تعصبية اسلوب الفعل كما على ان لا يجوز في كلامه من وفور دالة الفعل  
 على الزمان وعلى النسبة محذورة ولا ما قبل ان هذه الدلالات ليست  
 بالنوع ماله لا محذورات العوام كمنع على معنى الثمن لو اسقط  
 تقارب اللفظين وتكرار احدهما الاخر اذ يلزم بطلان محض في  
 الوضعية وتسميها والخصاصة اذ اصبحت غير معتبرة لعدم جريانها  
 على قايدها به. نزال الالف لو سعت بانق للثمن والاستعمال  
 عند هذا العري والقبض بالالف في عدمه لا يستلزم ان المطابقة  
 لجواز استعمال الالف في جملة الموضوع لو لم يرد منه من ان يستعمل فيه

اصلا نعم يستلزم ان ويرد وجرازا الاستعمال فيه فيستلزم ثانيا  
 المطابقة فقد ركنها في الترتيب بمعنى لو استعمل فيه كان مطابقة  
 قال المحقق المردى يلزم عليهم وجود دلالة غير الثمن وهي تضمن  
 المنطوقين والقرائن ولا يلزم المنطوقين من دلالة جواز استعمال  
 العربية في المطابقة لما فيها من الوضع السوي اقوله للعربيين  
 ان يقولوا انما لا تعتبر بالاشتراك بين لكونها غير قصدية بين والمهم  
 بالبحث لناهي القصدية وهي المختصة في الثمن وانهم لم يلزم اللزوم  
 العملي الا التزام ببل لزم فاسقطه اكثر اوردته اذ العنق اقل  
 قليل ولزم كالفاء ابواب المجاز ومن دلالة ما سمعنا سعتها في  
 لفظها وما يدعى بالان وضعه نوعا انما هو بشرط القرينة فلا  
 تكون دلالة كلية واما دلالة مقربة بالقرينة او مجموعها ليست  
 لفظ لان القرينة وكذا الاقتران بها غير لفظ وما قبلان القرينة  
 فغير ملزم ويتم اللفظ والمجاز الدال على به شيئا الا بقرينة  
 المركب من الجوهري والعري يكون جوهري فادعا لا قرينة عليه كلف  
 والمركب من اللفظ ونحوه غير قطع او اما المركب من الجوهري والعري  
 واما حله فهو لا لانه لا يوجب الا نظر ليس في محله ثم التمهيد من  
 الالتزام بمحصول في العلوم ولا معنى لغير التزام المنطوقين له

لازم فقلوا ولم يقصد الا ان مرادنا الاستعمال في المعنى الا ان  
يخرج والزم العربيين وعلى هجر ما به عقلي وبطرية بان  
هو اصطلاح فلا يطلب له ان يكون مرادنا حقيقة للشيء  
لقسه او بان الساعت على الاصطلاح ليس يكون عشا ونقطة  
الامام العربي بالنقص لانه عقلي بغير وضع ما انه اقوى ويزيد بان  
العلم مستلزق فان قدرت بالصعوب الكيفية تمنع العلية وانكر  
شأن المطالع فهو مع القرية اذ عاينة التحيز وقد مر جوابه  
ولو في التعريف كيف لا وهم محذورون في عين الدعوى بالانتماء  
عن الاستعمال مع محذور جواب ما هو كلاما وبعضا كالنقص كلاما  
فقط فنفس اللفظ لا يمنع ان ياد اجزائه على اجزاء معانية  
وكيف والتميز وهو ان دل على معنى لفظي فقط ولم يصلح على  
عليه ولا يوجد ما دة كقولنا والافان دل على زمان من  
الزمان وحدته بلفظ فكلية والا فاسم او يقول ان دل على ما  
يصلح بحسب عده وية فاسم او بلفظ كلية او دل على الامع خبير  
فاذا دة ومع ما يسمي كليات وحورية ككان فان معناه كون  
شئ شيئا بذكر بعد وهو معنى اللفظي لما شاركت الكلمات  
في التعريف والدلالة على الزمان صحبت باسمها قال العرب

في شفاء ليس كل ما يصيب العرب فقلوا كلمة هذا المنطقيين فان  
المضارع العربي الغائب اي الحتم والمخاطب فعل عهده وادخلنا  
لا يتركب فاولا لاحتمال الصدق والكذب تحلان باعتبار  
اولي معناه ان شيئا ما يمتحن في الاحتمال لصدق او بوجه الشئ  
لشئ ما في العالم وليس كذلك ولا منع اساءه الى ما بعده تمام  
خبر او نفس المعناه نبوت الشئ لشيء معين في نفسه لم يبدل  
اللفظ على تعيب بل ينطبق الى ما يذكر بعد ما لم يذكر لا يتم مع  
الكلام وان ذكرنا المحتمل هو المجموع المركب وانما الدلالة الضمنية  
والنون والتاء على معنى ان الذي لم يذكر وحده ومع غيره والمخاطب  
واو يرم عليه صاحب المطالع ان ياد الغائب اللفظي ياد على زيادة  
ورده شأنه بان عيش لا ياد على موضوع اصلا اقول ذلك  
على الغيبة والمضاربة اعني الحالية والاستغبات ما لا يلائم  
او عي ان الدلالة على ما هو مجموع بمعنى لا ياد وحدها فمما ينبغي في  
الدلالة تسمى في معنى فالفرق مشكل الا ان ثبت ان الدلالة على الزمان  
ووجهها متصلا بكلمة غير مستقلة للفظ يكون طارة كذا ثبت  
ويكون سرب بخلاف الدلالة على حالة المعنى ما يتصل به كذا الضعيف  
والسنة والسنه النسبية واول الجمع وان يكون علامة لا كلمة او



له كذا مصدر واليت والعلة الغيت والافان له وهذه الجاهات  
 الاثر لان الواحد الحق المقسم الى جزئين والكل يجب ان يكون  
 بحيث يساوي اولا مكان كل اسير بغيره لا منسبة الى كل واحد منقسم  
 الى جزئين فيقسم الى شأين ان الواحد يصعد الى حط كل من طرفي  
 الوضع بخصوصه لا عام يكون مرة ولا مكان موضع لعماد  
 في نفسه موضع خاص لان لا حط للفظ الا بخصوصه بل بخصوص المكان  
 على صفة كذا وهيبة كذا موضع نوعي كوضع المستنقعات والبركيات  
 وان لا حط للوضع له عقوبت عام غير اني موضع عام لموضع  
 له خاص كجاءه القاصح العصد واختاره المحقق الشريف وغيره  
 في نحو الصاروم سماه الماشاة حللا فادقم من العلة لا النفاذ  
 زعموا انها صنعت للذات المفردة العام بشر استعمالها في الجزئيات  
 وقيل انما صنعت للذات الاستعمال للوضع ملازم ولازم المجازية مع  
 استعمالها انما كان يخص استحقاقها واختار عاشر طالع الوضع التناهي  
 حصلا ووجه التعليل بالاسم في رتبة الاول والاولى والاشارة  
 والزيادة ما خوزة بمقابلتها وزعم الشافعية اختصاصها بالعرضيات  
 واتبع حرا بها ويذهبون عنها في الاولوية بالقدم والذات  
 الشامل للعلل والطبيعي احقر الزمان في العارض لا احقر الزمان

بالذات

بالذات ولما يقارن بها بالعرض واما الاولوية فتفسر بكون الكل  
 في مقتضى الذات مقياما لكونه في آخر مقتضى العرض والاسباب الاربعة  
 بالنسبة الى العلة على القول بعينيتها لذاتها على اول اقتضا  
 ح وكثير في مرتبة عين ذاته ولا ينطبع على القول ببارية على ذاته  
 تعالى ويكون في مرتبة مالا مدح لغيره ولا يساوي اختلافه وفي  
 افرادها بالذاتية والعرضية اللازمه والا لا يكون في مرتبة احقر  
 احقر بكونه عين ذاته او امتياز او مقتضى ذاته ولو فسررت  
 بالا حقية بوجه ما غير النسبة للباقية لكان له وجه غير انه يجعل احقر  
 عقلا وهم على خلافه واما الشدة فقد نصر بكونه اذ لا يرد  
 اكثر منها في حيزه واختار المحقق الدواني انه يكون في مرتبة بحيثية  
 العقل بمعنى الوهم منه امثال الاخر قوله او هام العامة قد هيبت  
 الى شوقها ومثله الزيادة الا ان الاستار فيها مشابهاة  
 بخلاف الشدة واجتبه في جواسيف القدم على بغيره وليس كذلك  
 باستواء النسبة الى جميع ما هو ذاك فلا يجوز كون شدة لغيره  
 على لبقه لاحد او مقتضى لذته دون غيره لا شناع جعله لغيره  
 العرض على عي الاحقر بان الاسد والاربع اما ان يستعمل على امر  
 رائد ليس في مقامها او لا على التناهي السابق فرق وعلى الاول والاعلى

عقليا



معتبر بحيثها فلا يكون الاضعف ولا اقصر من تلك المهيئة الا ان  
 يكون الاختلاف في ذلك من طرف واحد هـ وفيه النقض بالعرض  
 ما يدل على انه على سبيل الاجراء في بعض احواله وعلى نفسه  
 اوله في بعض اختلاف سبيل وفي بعض السواد وان يقول  
 ما هو اسود وشد وبالاخر ضعف فاكلا الله وتلك الصلابة  
 وتصل المهيئة او احرانها لانه نفسا والذات والمكان في الخارج  
 لها ليس التفاوت في السواد بل في اجزائه على ان يتغير الكلام الى  
 ذلك العرض هكذا وانما كانت السواد اما متغيرا بامته فلا  
 يكون التفاوت منها من حيث الذات عاقرته والتفاوت في  
 عاقرتها لا في الذات فيس ويتجملان فيها ولا يغيرا شيئا من اجزاء  
 من الاخر فيكون ان المهمات المتشابهة لا يغير بعضها الى بعض باسند  
 والضعف كالحركة في سواد اجزاء من الشدة والاضعف مختلفا  
 نوعاها ونحوه في مساقاوتها سدة وبعدها مستند الى اختلاف  
 وصلها المتوحد وفيه يستلزم هو مفهوم مشترك من  
 احسن نسبة في بعض السواد في بعض السواد في بعض السواد  
 تلك العاقرات بالذات بمقتضى احوالها اشتدادا وازيالا لا يتحقق  
 الحقيق حدها فذلك ان يميز الازدياد اقوال اصل الدليل

ركب

ركب بوجه واحد من التشكيل فالا ما قبل عدم اشتداد  
 والازدياد على امره لا يبقى الفرق عوارض السدة والضعف في  
 واحد في اتحاد الوجه كاختلاف الاشياء من بعضها من غير زيادة  
 حتى على المهيئة النوعية عند القدماء انما ما قبل ان يدر عا  
 الامور انما هي المهيئة النوعية فلا سدة ولا زيد في بعض عدم كون  
 الاضعف والاقصر منها ولا سدة وفيه وان اريد اعتبار في المهيئة  
 المستمرة منها وبين مقابلتها فاستلزام عدمه لعدم الاختلاف  
 في الذات منوع لمحو كون المعبر من الفصول المتوحد في بعض  
 حال التجسس سدة وضعفا وانما النقض بالعارض فانه اذ يطرأ فيه  
 على الشدة الاخر في خلافه في فرض وهو ان لا يكون الاختلاف والعارض  
 في بعض السواد بل في عاقرته وقدر في بعض السواد وشد  
 سواد بوجه سدة وصدق الاسود على سواد سدة يستلزم  
 انشاء العقل بعرض الوهم انما الاضعف في بعض السواد  
 لا سدة في صدق المستحق عليه فيصدق عليه من اكثر بعد الاشكال  
 المستمرة بخلاف السواد فانه لا يصدق على الفرق الاشد منه من  
 لانه قبل التحليل او الواحد وبعده او اكثر في بعض السواد على  
 كل منهما فلا بد وان اختلاف صدق الاسود على بعض السواد

معدون في بعض السواد  
 مطلقا على بعض السواد  
 امين في بعض السواد  
 فانما اوجه الاختلاف في بعض السواد  
 وهو ان يكون في بعض السواد  
 من كل السواد في بعض السواد  
 وان الاختلاف في بعض السواد  
 وضعفا في بعض السواد

كان باعتبار اختلاف صوابه ستر وضعه فيكتفي صواب السواد  
 على من الغريب اجم به هذا الصواب في الاخذ به بل هو مصدر فيه  
 معروصين للسند فيضطر الدرب اقول له ان يكون والاشد  
 كتسب التحليل الذي لا يوجب ضرورة في احواله ويدرك تلوه صدق  
 السواد على من لا يراه الا ان يقال ان هناك الوهمية للضعف  
 اجزاء تحليلية للسند وصدق مذهب ما على حرو السند لا يقتضي  
 صدق على كل فلا يلزم تكرار صواب السواد على الاشد ولكن فيه  
 ان تكرار صدق على الاشد ونوع اعتبار حيزه بخلاف الاضعف نوع  
 من الرجحان والكمال بمعنى السوادية ان لم تكن ستر فلذلك اوجه  
 فان اعتذر بالسطح على تخصيصه بالوجه او التشكيك بغير هذا  
 الوجه بل يعم ثمة في اصل المسئلة حتى يستغنى عن الاحتجاج بالمرء  
 ثم قد يفتقر الى ذلك باجواب اخر في الزمان فان حقيقة انصاف  
 يعرف لاجزائها السند والحدود المادية عما هي في مقابل لا يستلزم  
 التقديم على اقل ذلك ويطال الفرق وان اشتغل عليه فما كان داخل  
 في حقيقة طر السواد في السواد هو ساطع التقديم حقيقة  
 لا الزمان فان دفع ما لا يصدق وليس في نصيصة تعاقب اجزائه  
 وانما تأخرها بالتقدم والتأخر بالسؤال الى ثمة يقدم الجزر التقديم

في قوله  
 على من الغريب اجم به  
 هذا الصواب في الاخذ به  
 بل هو مصدر فيه  
 معروصين للسند  
 فيضطر الدرب  
 اقول له ان يكون  
 تلوه صدق  
 السواد على من لا يراه  
 الا ان يقال ان هناك  
 الوهمية للضعف  
 اجزاء تحليلية  
 للسند وصدق مذهب ما  
 على حرو السند لا يقتضي  
 صدق على كل فلا يلزم  
 تكرار صواب السواد  
 على الاشد ولكن فيه  
 ان تكرار صدق على  
 الاشد ونوع اعتبار  
 حيزه بخلاف الاضعف  
 نوع من الرجحان  
 والكمال بمعنى السوادية  
 ان لم تكن ستر  
 فلذلك اوجه

كالسؤال عن ثمة هذين امرين مثله في الثبات السوادية وثمة ثانيا  
 اشخاص حقيقة واحدة فان اياها في مقابل لا يستلزم على الجواب  
 سائرهما نظرا لثبات وان استخوان دخل في حقيقة طول الخواص  
 الحقيقة او عارضا كان هبوطا هذين المعبرين مع وجوب تقدم  
 هذين على العوارض وثانيا احتلا لثبات هذين في وجه بهما التعيين  
 والذهني والعقود والمادية وبالحلول في الزمان وعدمه وطلوع من  
 عرض الزمان الرايد هسا كون هو السواد للاحتجاج الى المادة والحول  
 او حيزا والحلول الحاجة الذاتية وبعدها واما ان نجعل الماحول  
 لستر على المادة لانه عينها وعلى النوع لانه في حقيقة الاشتغال  
 بالعينية الذاتية وثانيا بان صدق الجسم على النوع ذات وعلى الفصل  
 عرضي وثانيا ما قال ان محل العمل على السواد في سائر السواد  
 الاختصاص في التشكيك بالنسبة والوجه غير ان وجهه في السواد  
 تمام الاخر اربعين فمر السند في السوادية وبعض فرسها في كونه  
 انا هاهنا او كونه تحت ستر بعد اشار سائرنا او تحت قدم  
 سفسر وهذا الكافي الجوهري في وفي الذكر اية في الكلف ستر  
 فانما احتلا الى سائر احتلا واحدا واسمى السند المقتول على وجه  
 التشكيك والمهية والذرات بانها لا يريد حذو على امر نفس السطحية

في قوله  
 على من الغريب اجم به  
 هذا الصواب في الاخذ به  
 بل هو مصدر فيه  
 معروصين للسند  
 فيضطر الدرب  
 اقول له ان يكون  
 تلوه صدق  
 السواد على من لا يراه  
 الا ان يقال ان هناك  
 الوهمية للضعف  
 اجزاء تحليلية  
 للسند وصدق مذهب ما  
 على حرو السند لا يقتضي  
 صدق على كل فلا يلزم  
 تكرار صواب السواد  
 على الاشد ولكن فيه  
 ان تكرار صدق على  
 الاشد ونوع اعتبار  
 حيزه بخلاف الاضعف  
 نوع من الرجحان  
 والكمال بمعنى السوادية  
 ان لم تكن ستر  
 فلذلك اوجه

والسواد اسند مد على ضعيف فهو سوربة واحا الضعيف الذي  
عن الاول بل يارده حجة على حرميت وهو حط عن محمد بن ابي  
نضر بن القياس الى آخره فان اذا الضعيف اليه قيل انه ازم من متروا  
بغير فلا يقف بذلك <sup>اسلا</sup> وان فوقف النقائض على المناقضة  
العارضة لا ينافي التشكيك في المقدار والمعرفة اذ شرط في التشكيك  
اينكون هو نفس ما به التفاوت ارتفاع التشكيك وأسا وبعضهم  
بان المعرفة بالذات للراية والنقص هو الهوية للمقدار لا الهوية  
وفيه ان مثل هذا يجري في العرض انهم واجابوا عن الثاني بان النقائض  
والضعيف يختلفان حقيقة وإنما استأ اختلاف بالسند وان  
من الفصول المنوعة اقول هذا لا يفي بصحة الخبر <sup>الضعيف</sup> بل  
بحسب نوعين وقد بين الحق الاختلاف النوعي اولا بان كل مرتبة  
من السور لا يتجهها اولا لا تحصى فبنيها اليها كالتب سائر الانواع  
الارادية وبوجهين عديم حد السند واسا ما اخذ له مرتبة حارة  
على سبب وجهين فليس سائر حجب فلو ان سبب السور انصرف  
الى مرتبة واحدة سببها اليه فلهذا دليل من مخالفة اليقين  
مقابلة حقيقة اختلاف جميع المراتب لذلك ويرى منع اعتقاد ذلك  
الغيب من السور في الترتيب اذ لو علم مرتبة مستندة على التي عليها

وهنا

ومخلة اليها ولو وهما ان تصور ذلك في العلم السابق اليها النسبة اليه  
وعارضة بعض الاعلام بالمرتبة انهم والمرتبة السند من السند يدل  
الضعيف التيام المتصل الواحد من حقايق مختلفة اقول بل لا  
التيام منها فمضاهيها بين على ان لازم والحكمة الاثنية الوضعية  
الواقعين وفي انبات واصحاح مبدعة حقيقة واسا ووجه  
المختلفة الحقيقة من المقولين اسكا رتبة ليتها المسند عندهم  
واكا وقوع الحركة فيها كتابا الى الرابع استند الى واقع حقايق  
والقران والحديث بل يرب من دين كقر وسعس ونكر لا يعم معبويه  
بحيث يتعلق الحكم بكل منها لا حقيقة ولا سحا اعدا لضعف جميع  
من الشافعية كما لا يمان الغزالي والارزاق وعن الباقر في بعض  
المعترية بجم حقيقة وامام الحرمين بحا اوجهم من اهام  
في السور لا في انبات والحداد ونسبت وجهه شعيب ومهان  
صفي على ذلك وقيل لا يجوز وان فخرج في ذلك في مبسوطات  
الاصول فخاص اسقط بعضهم لم يخرجوا فبقا لاس المستر  
من وجهه اقول ليس هو حجة لا سائر لاس وجهه لا يحصل له  
احد المستر كين لم يارب في مله عالين بل اوجه فذكره ان لا يفتق  
وقوعه وغير الاعلام لعدم الخبر فخطب العقل فيما بين المعاني لنفسه

والظاهر انها كلها موسومة في الوبع ولا يحكم بان موضع بعضها  
او لا وبعضها بانها مخلو والاعلام فيها تعدد وسعد بها فان  
الوبع حتى ان قطعاً من الخلف هو تصور الاستعمال الاول  
او منقسم الى قسمين له وجهين بحث عنه والظاهر هو الاول  
اذا لم يسمع الثاني كما سماه الاول لكن يشك ان اكثر الاعلام  
المفقولة عن معان جسيمة بلا سبب بل يحتمل استعمالها فيها  
كاسد وتطلب السادس المشهور باعتبار جهة الاول في  
المفقول وتطلب الصواب محجبه والقناعة باعتبار الاشتها  
في الثاني حتى يفهم بلا شبهة ان لا مفقول الا وهو مستعمل في الاول كما  
استعمل استعماله في الشرع والدرعا ولا عذر له انما استعمله لانه  
من اصل اللغة فيتم فيها الصواب ليسا نهم تكلف على شدة الخفاء  
وهو من حيث لا يتوقع فيه ومتخاض بالوضع الثاني نوع  
مستعمل في الاول ثم الدليل على المفقولة الشرعي والاصطلاح في شدة  
فرق الشرع وعقد الاستعمال وانما هو العام فلان ان نسال  
عن ابن ابي عمير في شدة القناع على خلاف وضع اللغة في كتاب  
نازل في اللغة مثلا فيقتضي وضع مصدره اعني الذي يبيع  
سائر منصرفاته ايلون ليل يارب والعرب خصه بغير وامت

الاربع يحكم بانها مفقولة في الجملة في السلم كل ما مفقول لا يند  
سببويه بخلاف المحجور فنه ان مفقول ومنها ما يفقول اقرب كانه  
كلام مرئيل غير مفقول عن لوقته وان منع بعد ما المراد بالمفقول  
فيه ما وقع فيه النقل عن معنى اصله ولو بغير سببويه والمرئيل  
ما وضع للمعنى العلمي ابتداء لا ما يزيد في بحثنا ما وقع في النقل فيه  
للمناسبة وكيفية مع سببويه مع كون من اعلام الغيبة ان  
الاعلام كلها مرعية المناسب لمعانيها الاصولية وكيفية يمنع  
وكثرة وامت ونحوها قال الرضوي عدم اما مفقول او مرئيل والمفقول  
اعلى وهو ما عن اسم عين كقول راسد او اسم معنى كقوله في  
كحاشا او عن صوت كعبه كمرجدين مفتوحة شدة او عن  
فعل واحد كسائر لرس او مضارع كغلب وشكر او اسم كسببويه  
مع ضمها في الممر لان الاعلام انما تعبر عنه النقل على قيل  
بن مالك بضم السين والمرئيل لا معنى له في الحاشا من المرئيل  
الخطبة ابتداء بالاولوية وهو مرئيل الامر كما هو صلة قانما على  
رحل من غير ان يقعد صانابه والمرئيل هو خفف وقص  
وبل هما مفقولا لان الخفف الحذر والقص البذلة ومنه  
ما اشتق عن تركيب مستعمل ولكن غير زيادة حرفي كغضظان

شماست لينة معية  
نقير هو على حشر يكار  
قصر واما كسر يمه

من عطف العين اي سعته او بقصد انه ليس منقول عن معنى  
 الى اخرها ما عير ما هو ثابت في نفس ما قلنا ان دعاء كسب اسم  
 رجلا او بفتح المكسر لوجه الارض وهو مذهب لرجل والقياس  
 كسر العين كوجه موصوفه او شبر مضموم لمعنى يوجب عند من  
 قال اصله معكرك يركى ويغري فلا معنى لسند ان ينصب ما  
 بعله كجوز لمحل او يركى او باعلا ما يصح كجوز لمحل و  
 القياس جنة والمحل يصير عند المحقق بهذه التقنيات من جملة  
 ولو قيل بقليلها والتغير بما مع النقل او بعده لصح هذا ما  
 ومن تحقيق المقام متروك الغير للعلم السامح المجاز  
 له من قربة صار عن الحقيقة ومن علاقة اعتبر وانما هما  
 ولا يشترط سماع احاده اذ لم يتروك في الحق على النقل بل  
 استندوا بالحجج التي لا تنضم وعده من مذهب الدلالة والتميز  
 المحاذات تدرك الحقائق ولما امتنع مذهب لطلوع غير  
 الانسان بصفة له من جهة المحاورة وايضا لا يثبت مع العينية  
 فقول الدلالة من جهة ما يتخلف ما مع كقول الطبع ثم الجمار  
 مع وجه اهل لغة باسما او بفتح او بالنطق اما ان كانت كساد غير  
 لولا العربية ومنع على خلاف مع حقيقة كما هو ربح الامر في

داوود يجمع على القول المختص وتارة تقيده تارة تحبس  
 وخارج ذلك ونحوه لا يمان وجملة للقول كقول الطلاق على طلاق  
 اخر نحو وكروا وكروا الله ومكر الله ومثله يسمي مشاكلة واستشكل  
 وجوز العلاقة فيها سيما في نحو قالوا ففتح شيئا نحو لا يطع  
 قلت المحقق المحبته وفيما فقول المصاحبة في الذكر وقيل بل  
 المجاورة في الخيال وقيل بل التشبيه الادعائى ولكنه انما يعرف  
 بعد ذكر الحقيقة **اقول** بل المناسبة الحقيقية مشاكلة  
 غيرها ولكنها الخفاها لا تعتبر الا بعد ذكر الحد المناسب  
 المكسر سبب عنه بل يشبهه في قصد الاشارة والخياطة شبيه  
 في رفع الحاشية وكفاية الحق وان كلامهما من متوقع من محققين  
 ولكن الحاشية والواقع والظن في عزمهم قد جعلوا انما  
 حصة لفظي كسب الحاشية عن البليد وانت تعلم ان كلاما معنيين  
 متباينين فصيح صليبين في آخر فقيتين احدهما المجازية تحكم في  
 ان يرد حصة لفظي المعنى الحقيقي فتوقف على العلم والمجاز  
 فلا يكون اما ان في السلم علامة الحقيقة التبادر والعواء عن  
 القرينة وعلامة المجاز الاطلاق على التحليل واستعمال اللفظ  
 بعض السمي كالدلالة على المجاز **اقول** فيه اوله ان تبادر الحق



وقرنها على غير ذلك ولا بدوت واسم الخراب وتبلي في القبر  
 بها عند نفسه معانيها كقولهم اللام للقتل في الآية والبيتية  
 التعقيب بالتبليد اقول له محققو السبب نبيك كعب القاهر على  
 ان الحارثي جرح است الرقيم النفا في الاسناد وروى المسند كان  
 كحاحب والسبب اليه السكالك والطبق اقاطته على اعتبار الا  
 زعمه هو العواضد تحقق التعزيز فيه امالة والجم قد يتجر بالماضي  
 عن المستقبل تحقيق وقوعه وهذا يتجزى في الاعلام اختلف الاعلام  
 فالامام لاصلو والتقدم تحت الاسلام نحو سبويه للتحقيق في التعق  
 وفي المثل الكلام عن موسى العاشق هلي يصح ما يقره المفسر للرب  
 فالمفسر عند التجهيز لا يقبل نعم كتاب الحد والمحدود قوله  
 ان جرح الاعلام على اختلاف الاصلاح فلفظ في الاستبعاد بطاير الاز  
 لامساحة ولان جرحي المفسر هادي على معنى الكذب بعينه  
 من غير تعارض وما عتاد الاحمال والتقصير فالاشبه لا اذا فراد  
 يستلزم فوجه المظهره اللجائز والنية لبعضهما **فصل** المركب  
 ان استقرايا اياه مقام والاشارة في التام اما اذا عر الخواص  
 متصف بالصدق والكذب لمطابقة المحكي عنه وعدمها في قضية  
 او غيرهما فاشارة اما اذا عر طلبة الاثر في مع استعماله الطائفة فيه

معناه

على المطلوب منه اذ لا يفرق مع التساوي ولو زعمنا التماثل مع  
 التخصص دعاء وسؤال الاستنبيه اذ لا يفسد اعلام حاله  
 بعامة كالتمحيص والرجح والقسم والتعويض سدا لا يفرق بين  
 الاستفهام مع استعماله كالاتي في اعلام الايجاب طائفة المناسبة  
 والناقص اما تعقيد كالاتي في التوقيضي كالاتي في  
 نحو خمسة عشر وغيره نحو قد صرب وفي الدار وهو ما حلفه فقلت  
 الفصيح اجم والمطيق اكم نقب الحذر لا حتم وهو ان قول القائل  
 كلامي هذا كاذب مشبه بالظن هذا الكلام يستلزم صدقه  
 كذبه وبالعكس لان صدقه امارا هو مشبوه بالكذب ليحول الى يوثق  
 وهو نفس كذبه اذ انفا والكذب عنه المستلزم له انه محرم  
 لانه اوق ولا كاذب والا كان صادقا وكذا ما سار من ارجا  
 قوله على ان اليوم كاذب ولو تمسك به بغير هذا الكلام وهو  
 قد لا يفرق كالاتي هذا صادق وفي قوله لا يفرق لا يفرق  
 او حتمه فمفسر اليوم من على الكلام بين فان صدق مصدق  
 فهو يستلزم صدق الكاذب وكذا كذب وصدق الكاذب كذبه  
 المصدق ولديه صدقه فقد استلزم صدق كل كذبه وقد دللنا على  
 وجوهها على التحقيق التبريد فيما اقره ان الاشارة التي لا يكون

لحلها



ان يدعوا لها لنفسها فلا يكون هذا الكلام من اوله وسومعه  
وهناك لا إشارة الى امر والموضع حاشي الخبر عليه بل كشي  
سراة حكمه ليجاز ان لم يكن شاعره معورته بل اقوال كال  
امكان الإشارة الى الموضع خصوصه لانه لم يجرى تحت الحكم  
خبره والتمنع مكانه وان نقض عقل قول الخبر مركب منع قوله  
تحت حكمه وان كان متصفا بالتركيب وقام بالحكم به عليه  
والحمية سال كعبه المنع والظلمة على نقضه عن بعض المحققين  
ان يقول الصدق والكذب امران الخبر لهما بالخبر عن خبر  
يقول والمطابقة وعدم الملكية لهما واما اذا احتمل الصدق والا  
سلبها البسطة بالخبر المذكور له صادق ولا كاذب وفيه ثمة ما  
لا شك ان عليه مستقلا لا دفع له ولذا ما نقل عن بعضهم ان لا  
الخبر هو احد الاشياء على ما صدق وانما هو لا انصافا واحدا  
والواقع على انه لم يثبت اعتناء الخبر بالصدق خبرا واحدا بل  
لان ان نقل هذا الخبر انما حكمه بالاتحاد بين طرفيه فان كان  
فصادق والا فكاذب ولتحقق الدوافع انه ليس خبر حقيقة وان  
كان في صورة لان الحكاية لا تقضو المعاصرة بينها وبين الحكمي  
عند طرفي التي حكاية عن نفس غيره قبول والذات تحت فيه

اولا هو كقائمة التعار بالاعتبار فلهذا هو العام كما ترون في  
ان نقل خبره هو خبره اليه فليس هو من اوله وسومعه الحكم عليه  
كلا ولا يصح معقول ولذا توجب العقل ان يكون عقدة اشكال وانما  
بالنقض من قولنا طر حله فان من افراد خبره قدما وبلن دفعها  
بان المراد ان ليس حكاية حقيقة صالحة للصدق والكذب بل  
تغيبه باها العقل ويحيلها اذ قولنا خبرا انما هو حكمي عن غير  
نفسه مستقلا وليس بحقيق او فرض عدم الحكاية حاضر وهو قد  
قولنا كل خبر مركب كاحد له ونحو فان قولنا حكاية انما هو خبر  
من الاخبار والحمد التي لا تخصص ما نحن فيه ليس كذلك ولكن  
يراد انه ليس للقصا بالكاية التخصيص كقولنا اجمع فيجب  
او ارتفاعه واقع حكمي من غير بل لا يمكن التفرع لاصل سواء كان  
به الموضوع او النسبة الخارجية فيلزم ان يكون خبرا  
الحكم عن قولنا انما لا يقضي كاذب الحكاية لانه من انها حكاية لان  
اريد نقلا كون حكاية عنده عام وناسيا الاشكال في طر على  
كاذب خبرا عن نفسه وغيره من الاخبار التي لا يتقدم كذا بان  
واما ما قد بين صاحبنا من ان مرجع احتمال الصدق والكذب  
الى امکان اجتماع النسبة الذاتية مع خبرها في الواقع وعدمه ولا شك

انما كان كذا من نفسه لا من غيره  
 بالذات لاجتماع ثبوت المحقق مع انقضاء غيره معيد  
 انما الموضوعات مع نسبة غير محقق  
 فاما الاشكال الثاني فانه لا يقدح في صحة ترتيب الذات في المحققين  
 والاشكال الثالث لا يقدح في صحة ترتيب الذات في مدلولها باعتبار  
 ان هذا الكلام ليس بمعنى محصور حقيقة فلا ينزول لاشياء فالحصر  
 بهما هو الكلام المحصل معقول وقيل انما في صورة الخبر لا يخصص  
 في ذلك النوع هو الانسان الذي ليس في صورته وليس في الدلائل  
 ان ترتيب هذه الكلام لموضوع ليس باعتبار خصوصية طرفيه  
 او هي خاصة وسواء في ذلك ما يخصص بينهما وانما ترتيب الحكم  
 من الموضوعات افراده باعتبار استحقاق الفردية لخصوصية كليها فلا بد  
 من صدق هذا الكلام بحسب خصوصية كذا بحسب تنوع الفردية  
 والعنصر الثاني في هذا الموضوع من حيثين ومن بانه  
 غير رافع محقق كذا في هذا كاذب وبانه لو لم يجر حكم العقل  
 وخصوصيات في تقديره لكان يترك الاشكال الاول على الاصل  
 الى ان يتصور ضرورة كذا ان يتصور ان يخصص ان موضوع هذا  
 الكلام وهو كذا في هذا المكان حيانه من جميع كذا كاذب كان

انما علة الكذب المحمولى عليه فيه بمعنى كذا في كاذب كاذب بل هو من غير  
 فلا يلزم منه الاثبات الكذب الموضوع وهو كذا في كاذب ولا يلزم منه  
 انما هو موضوع في الوصفين ومنه ان كذا في كاذب كاذب موضوع وهو انما كان  
 لغيره بل هو من ثبوت الصدق وهو كذا في كاذب وقد فرغ من كذا  
 وبانها اذا صدق كذا في كاذب والحكمة فيه على نفسه كان صادقا لا لغيره  
 وكذا لا لا يحكم عليهم بالكذب في قضية صادقة اقول لا امراد الجميع  
 ان الوهم وان خيل كون موضوعه لنفسه ولكن العقل يباري عملا  
 لا اعتبار الكذب فيه بيان وفي موضوعه من وما في السلام هذه  
 تمامه ما حوز في جانب الموضوع فالنسبة بينهما على حال وهي تحكي بعضها  
 ومن حيث يتعلق الاقبح بها المحسنة فالنقصان وهي الحكاية فاختل  
 الاشكال بخلافه ومن نظره لا يكون كل حمله فانه من حمله على  
 فالحكاية هي المحكي عنها فكان حكاية محسنة اذ الصدق والكذب  
 اماها من عوارض النسبة لحكاية التعصبية بل هو يخصصها  
 المحكي يحكي عنه على ان المحل والمقصود اما بتقدير ان كذا لا ادنا لا  
 يتصور صدق احدهما وكذا في الاخر ويستفاد من كلام بعضهم في  
 علل ان ذلك الخبر كاذب اذ لا يمكن ان يخبر موضوعه المفهوم بالحكاية  
 المفصل لان الموضوع يجب تقديمه على النسبة وهو وجه احد هذا

[illegible]

اخبار اليوم كاذب ما نزع من اخباره على هذا الخبر فهو لا يفر  
 من هذا الاشاع عدم شمول الحكم لنفسه لانها لا تقع  
 حكم الحاكم بها لان تخلفه فيها والى ما ذكره من ان هذا  
 مسمى او مفهومه او موجد من افعالها الى النفس فانها اخبار  
 صادقة قطعا لا يحكم على هذا صادقة بالغير بل هو صدق و  
 ثانيا بان شمول الحكم الكلام لنفسه بحسب الواقع وحقن في حرمه ك  
 او في حكمه مع ذلك تحت طلبة موضوعه ليسكن في تحكيمه على  
 ذلك الحكم مقرر وثالثا لانه لا يوجب الحكم الكلي خبرا ولا ك  
 عن الاول بان الخبر يصدق تلك الاخبار انما هو كقولنا انما  
 خبره من صفات والمركبات جميعا غير موصوفه بغيره فلو لم  
 عن انما وانما مع هذا الاعتبار والخبر موصوفه بغيره فلو لم  
 عن الصفات في فعل الامر في مقابلة الخبر انما هو كقولنا انما  
 حكم ما هو انظر الى ما بين دخول خبره في صفات بغيره فلو لم  
 ثانيا وقدس جواب حسن وهو ان انما هذا الكلام كاذب مثال  
 الى خبر من الاخبار الصادقة والكاذبة فهذا حكم بيان كتاب  
 هذا خبر عن حال موضوعه وكتابية موضوعه عما يحكمه وغیره لا بد  
 ان يتبادر الى الحاك صدق وكذا وما اذا اشبهه الى معنى مقرر غير







الصغر المستوفى ومن يملكها ج...  
 الشريك المستوفى من قبل...  
 الصفت ويجوز ان يكون لها ما يلي...  
 بل ان يثبت عليه الامانة...  
 اما الطفل فلا يملك الكثرة فلا يصور منه فرض الشركة بينها وفيه  
 الا صورة البهية اما صورة ما...  
 الشركة كما في الميراث ما عداه فلو لم يكن مطلقا وبوليها فان  
 غير ترد فاما ان يقال ان صورة ما...  
 الاستيذان لكل واحد من الايجاب...  
 استأجرها وطلها ما يرى...  
 بصورة فغيره...  
 ان للفرق المنشتر محبين ما هو صانع...  
 الاجتماع كصورة رجل امة ما كان...  
 البهية مع الشخص...  
 الطفل ما هو صانع...  
 حاد...

لشركة

للشركة ونفسه كمنهم رجل ما...  
 في الطبيعة الشركة الاجتماعية...  
 صلاحية الاول والاجتماعية...  
 منها الا عند الذهن...  
 جزئيا ما يرام...  
 في الاول كيف يستلزم...  
 الشركة...  
 مع الاعلى على المحجور...  
 الوحدة موجود...  
 من الشبهة...  
 الذهن مع...  
 ...  
 الاجتماع...  
 القسمين...  
 تصدق...  
 المقترية...  
 المقيد...



كلامه وورد بعض لاعلام الاول بان ان اريد به ذلك الذي في هذا الكلام  
 فالمستخرج عنها لانه حرف وان زيد الصادق بالذات والارض  
 فعدوا في بين صدق مجموع وهو ان المسئلة اخبر كان لمع  
 وان صدق ما دلل مكارنة او لثاني او لا ما مر سقوس ما يخص تمام  
 لذات الترتيب فيه بعينه **فانما يمنع اعتبار قيمته في انضمامه**  
 او اعتبار ما كان يخص عند القدر وانما انما يحول منع القيد عن الشركة  
 الاختصاص اعتبر لانه لا يستخرج من المطلقة فلا تسلسل لانه لم يظلم  
 ما دام موجود في جميع الاشياء في صدق عينها اعتمادا على بعضها  
 فقط بل يخرج الاربع واحد وجود كل واحد على المدرك مع وجودها  
 اعتمادا فغير معروف وتخصم ان يقول بغير وجوده في بعضها سر جمع  
 كانه اعتمادا على كونه غير مشترك في وجوده اني رجو ما لو كان متعين في  
 نفسه وليس بغير صدقهم انهم سبب جعله غير على الدمية  
 والذي كان ان يكون رتبة ونسبة كذا متساوية في كل رتبة  
 من الاسماء المتساوية في رتبة تدرب على ذلك فبذلك **استمر الى شعلته**  
 السراج وما ان القوا مع غيرهما في الخطر والحظ ولكن قد لا يبرح ذلك  
 ردت وقد لا يظن به غير متناهية لانه في ذلك اصلها في خصوصها  
 هو من خصوصها بل هو لا انما يصغر جرحه لا يميز بين غير المتساوية

وان اللازم للكلية هو حق الشركة مطلقا لا يخصها بالاجتماعية واللازم  
 معهم ما لم يزل الاول وعنده العذر والاسان **فان**  
 وما في كل واحد من هذه الصفات ما يمتنع في هذا الاسود هذا ما كان  
 كليات وانما افترق الحق والكلية بالافان ما لم يمتنع وهذا مر  
 الله اعلم اساس هه الكون والخرقة بين صفات العلم والغير  
 اختلاف فان رجح اليقينية الكلية بمطابقة الصورة ككثرة او صغر  
 ذهاب عليها فلفظ لا يجري بطاير وان عاد الى هه وهو معلوم امر  
 وان على مقيسه الكلية هو ما طنا سبعين في انضباط على نرة او بعينه  
 ولان من لقاء العلم باحساسا او تخيلا من غير ان يكون فيه لغير يقينه  
 حتى ان المحسوس او التخيل لا يورثك تعقلا كما كان سار على ان  
 كانه من الاول ان من صفات السائر في كل احد ان النسق الاخر  
 ورواى الطوطم كغيره فلا سفة وانكاره على سعة نه ما مارت  
 الما ديس حيث هي خفية اذ رجعه الى بعض الحاد العلم وهو احتساب  
 والتقدير سعة ما لان في علمه تعالى مع الاسباب وكان هو الاول  
 اوله وهو معروف من هذا لاهو مفهوم الانسان فقط والاصدق على  
 غير ولا يميز بين امر والذات انضمام او انما هو المتعين وهو  
 الخيرية والجملة فاما ما هو في الوحدة والقدرة وكون ما يبرأ من ذلك

على

الخافض من مابا امتيازها فهو عقل وما يقال ان الطبيعة  
 ونسجها واحدة لا يكون لهو صالحا لوصفين بحسب الظاهر  
 بل امتياز لا يخفى من مابا الخافض الى مابا الخافض  
 بان الطبيعة في نفسها امتياز من سائر الطباع فلهذا وجد ايضا  
 بالضرورة على ما تقدم وهو على ما في نسخة اخرى من سائر على جز  
 امتيازها الطبيعي من الوجود في ذاتها فاما ما يتعد  
 بقدر هو من صفات العقل العكس الامر واما ان كانت انما امر اندر هو  
 انفس الشايع الحقن الخفية لا يكون كاشا ولا مكتسبا الا بعد  
 تارة احكام جزئيات من احكام جزر غيرها والى الفعل ك  
 ولما تارة تفكر في الحس والوجدان وتقرّب بمثل الى ما حقيقة بوجه  
 التمدد الكلي الى التمدد الاستفهام لان كاشا لمكتسب فيها هو  
 والافعال والاشياء او التي فيها والافعال والاشياء  
 وعرض حركات في ذات الحسوسة من العرض والاشياء  
 اسباب في حركاتها من حركاتها على غير  
 المعنى والافعال في حركاتها من حركاتها على غير  
 في الزمان من حركاتها من حركاتها في الزمان والاشياء والاشياء  
 المتكسبة ويجوزها من قبل ان كانت الصورتين من الحقائق

بل ما هو الذي يثبت ملائمة ما هو عليه في ذاته واما ما  
 والاشقية فاما تقدير العاقلية فمقتضى ما قد يبين  
 فكانت نوع من الاستدلال والاعمال بحقيقة الحال **الثامن** لا بحث  
 في العلوم الحقيقية عن حقائق اما هو الذي هو سر من كونها  
 وكما كانت والاشقية واما في ما هو سر حكمة عقول عدم مضاطرة  
 وثبات احوالها وهذا هو لا يخفى على من يدرك المتعقبات وهو ان  
 منها ما انزل به الى اجسامية ففى حيز البدر فلا يعبر انزلها  
 حال النفس متعددا فانيا سقاها وما المجرى كاهننا والنفوس  
 العالمية فلا سبيل لنا الى الصحت عنها الاعلى وجعل في الارزاق  
 الحسية عن كمالها التسعة لانتها ما شغل فبها ما كثير وكما  
 مختصرة في شخص من راي البحث بها عن بعد ذلك الحرحله وارجاعه الى المفومات الكلية  
 معصية الحق الخفيات لانه من مقتضى ما في هذا الباب من كماله  
 لاسا عن سر تحقيق اقدار يكون كليا تحت جلاله وحرره  
 حقيق لوجوده في راجح متى لا ينفك بل هو سبغ ما عرفت هو  
 من غير ان يكون القضية قد ران الى ذلك معيار خاطيء وان ما تميز  
 الى ان يكون واحدا في كل معنى الخزن ولكن احدهم ما عدمه والمملكة  
 الاخر ايضا صلب وهم فصل المفومات الكيان اما ان يصدر كل عن

صاحبها نفسا وان كان الانسان ولان من اواحد هما فقط كذلك  
 هو امر مطلقا والصادق على نفسه مرتبة <sup>صاحبه</sup> محروم مطلقا كالحيوان  
 والانسان او على من بعض صاحب فقط على عرس وجبر ليس  
 من وجبه كالحيل ولا يعرفها ما واد تصادقها وانما تصادق  
 او لا تصادق ان صلاحات بيان كليا وهو المراد من المطلق التباين  
 ولما التباين الجبري فاعلم ضرورة ان المعنى هو التخصيص من وجبه ليس  
 على كونه وان اوجرت قلت اما تصادق ان كليا من الجاهل ان اوجرت  
 حاشا وجبر تباينها الا اصلا وانواعه نسب متخذه عقلا في اربع و  
 يستلزم كل نسبة تباين في مفهومين نسبة اخرى بين نصيبيهما  
 انهما نصيبا مقيضا لساكنين متساويين والا لزم تصديق نفيها  
 على بعض صدق على بعض من جبر جبره نفيه فليكن صدق قد يكون  
 صاحبه من جبر تباينها هدف ونفيها الامم والاخص المطلقين  
 بكمه ما فنفيها الامم اخر من نفيها الاخص والا لزم تصديق نفيها  
 الاخص وجبه على بعض صدق على بعض فليكن صدق قد يكون  
 بدونك الا عرفت ونفيها عرس من وجبه والتباين متباين  
 خرباء من جبهه باله تخالف في بيان من صاحبه مستحلف لنفيها  
 قد تباين في بعضه في حاشا ما ساكنها ما واد تقيدها العيان

تصادق

تصادق النقيضان فكان بينهما عرس من وجبه ما لا يكون من الله  
 والانسان والادرس والاتب ياهب كالموجود من يد مل  
 الخاص واللام وجود واللام عدم وهذا اجبات الاول ان النسب  
 الاربعة لتصور الاربعة كليات اذا تجر بيان اما متساويان فاما  
 متباينان او اعتبارا لتصادق ان تصادق ان حصل احرفي <sup>لطاق</sup>  
 عليها المتساويان او لا تصور بينهما تصادق ان نفيها متساوي  
 واما الجبري بالنسبة الى الكل فاما كان قد لا تاحضره مطلقا ولا  
 فاما ان له الثاني مرجع التساوي الى وجبتين كليات في العرس  
 والتخصيص المطلقين الى وجبه عليه من وجبه الاخص وجبه تقيدها  
 الاعم وسالفة جبرية كذلك والعموم من وجبه الى الجواب وسلب  
 جبرية من الجاهل والتساوي الى وسالفة تقيدها كانت لا تصور  
 لتناقص معنى التباين المقدرت على معبره في النقص من مل  
 اعتبار نسبتها الى الموضوع بل معنى قد لا الساعد ورسالة  
 مفهوم ويدخل في معنى عليه فيحصل مفهوم اخر في غاية البعد عنه  
 فاما لا يعتبر لهما نسبة لم يتباينا اذا الانسان والادرس كلام  
 والواحد والا اعتبر نسبتها الى الموضوع فاما لا يكون لهما  
 فبالعكس لصدق سلبها عند عدم الموضوع واما تباين الجاهل من

واساكن

لنفق وصلة فراجع ان ما قصر المقتضى ان يقع قالوا يقتض  
 كل شئ رفعه فان اريد ان يقتضى جاك كل مفهوم وجوديا واعتدا  
 لنسبته غير محقق وورع ان يقتضى كل مفهوم فواته رتبة نفسه  
 فاما ان يقتضى بالوجودى او لا يقتضى ان يقتضى الانسان هو لا  
 انسان الا الانسان لا هو لا رتبة مساو له يقتضيه فلا يكون التناقض  
 نسبة منكوت واما حال الكلام على عكس فتارة لم تعدد المقتضى  
 لمفهوم الا ان يلزم ما ذكره فيظهر بعض المقتضى ان الرفع  
 مصدر يتجلى من الفعل والمفعول معا وانت تعلم ان الرفع  
 هنا مجع الكثرة وليس معنى مصدر يا فالالاتساع حل الانسان  
 على الفرد موافقا ولو سلم فاللفظ الواحد لا يعمل معيين  
 متجاربين الاعداد وروقد يرس على عكس الكلام انه يلزم كون  
 عدم العدم المطلق نقضا للعدم كونه فردا منه وهو مدغم بات  
 هذا المفهوم لا مصدر له في الواقع كيف ويلزم من وقوعه وجود  
 جميع الصفات واما ما ساء الفهم في الحقيقة والمقتضى في مفهوم  
 ما نسب الى آخره سئل مدغم في المقتضى فلا ينقض باهوت  
 محض لا يقتضى وقوعه اصلا وهذا كما ان مفهوم فردية الوجود  
 والعدم لا يرتفعا على حصر الواحد في النصف وما قالوا ان كل

مفهوم ثابت في الواقع كونه مصدر الاتساع واقعية انما المقصود  
 فلا يوجد مكان صدق على شئ والواقع الا ان مفهوم شئ  
 البارز واجتماع المقتضى بنحوها عين صدق والواقع والامر  
 لصدق الحكم عليه بالاتساع فيه على ان صدق مفهوم على تقيده  
 جاك كصدق المفهوم على الوجود واما الحال صدق المقتضى  
 على واحد ولا محذور في صدق الوجود مفهوم انهم على نفسه لانه ليس  
 بالحل المتعارف كحل المفهوم عليه ولم يتجلى لئلا وهو غير في النصف  
 ودفعة المحقق الحرى تارة بان عدم العدم ليس نقضا بل تقيده  
 الوجود ووجه بانه ان لم يكن تقيده الله فلا شك انه لازم مساو  
 لتقيده ومضافه فلا شك ان الجمال تارة بان عدم المطلق اما  
 معناه سلب الوجود فعدمه ليس ذرا او السلب المطلق عدم ليس  
 تقيده لانه لان المطلق امدان يلجمه الاطلاق او نفس تبعته  
 لا مدغم وسلب على الوجه الاول غير يعقل لكونه مطلعا لنفسه وعلى  
 الثاني جامع لشئ في ضمن فردى وهو شئ على ما احده عين لفرق  
 بين الشئ المطلق ومطلق الشئ بان الاول يتفق باسقا جميع افراد  
 والثاني باسقا فردا واما بان سلب السلب المحذور في الاطلاق في  
 معقول السبب فان اريد ان لا مصدر له فلا يتناقض كونه تقيده

المسألة اقول لعلمه والاعلام ان له في تفسيره كنه فيروا  
 لتفسيره كما عرف من العمل صوب حل مسألة الماء الدائم  
 في العلم المقيد بل لما في من حجب من تقديره فان خصوص  
 ملغاة في الضرر به وانما هو يصير باعتبار حصول تقييد إضافي  
 اليه فلهذا تغير موضعه في الضرر في التقييد بالاعتبار وقد مر  
 ان الاعتبار اذا لم يترك فيه قيد بل انما هو مطلق كفي الاول الى  
 الاصغر بخصوصه بل من متخالفين في الاعتبار غير المتبين بل  
 اخضع كل الصبيان احاسير وعلو الارض بالنسب القاض صرع  
 وقصور فهي نفسى المساويين منع استلزام سلب احدهما  
 حاصد في عليه الاضطرار في حد المساويين بدون صاحبه اذ  
 سلب بعض الشيء اعين انما في تصريف السلب عن عدم الوضوح  
 دون الانحياز كما قال في المسألة المذكورة اعلم من الموجبة  
 والنقص من ذاته مع عدم ان استلزام كالتام في الاستلزام  
 وتغير كل واحد منهما في غير احد التقييد سلبا في غير غيره  
 فارجع القضية الى جهة السالبة المحرر بل الطرفين وزعمها  
 الله عز وجل في المسألة السببية وروى ان اقتضاء وجود  
 الموضوع سائر حقيقة الانحياز بخصوصية المحرر وفي السلم

لوسیل

وسيدنا ما من المضمونات الصعبة كالنقش والمكرو دون السلب  
 ولا شريك المبارى الاجتماع القضيض اقول الامع مرث  
 العقل السليغ فيما بين ومن خصص الحكم بعرفا مع المثلث  
 الناعلة بعد زمان تقيم نوعا الفن انما هو بحسب الحاجة  
 او بعد الطاقة اقول يجب على هذا تخصيص الطبيب لما هو  
 في السلب غير الكلمات العزبة ايضا والا لا تقبل بحسب الاراء  
 يلتزم دخول الاشق والامراض في المتباين ومن اول تساوي  
 القضيضين بسلب صدق شيء منها مع احد العندين ومن شبه  
 تساوي ما يجب التحققة على ما لو وجد كان كذا فهو بحيث  
 لو وجد كان ذلك وروى شايع المطالع بان موضوع التحققة  
 لو وجد بحيث يعبر المتغيرات كدبت ويتقد صدق في الجملة  
 فيما نحن فيه مع الخلف في صدق احد المتساويين على تقدير  
 صدق بعض الاخر نحو انما استسلم مجال الجلا وان حصل المكاش  
 فلا تلازم بين الموجبة والسالبة ذلك ان نقول العقل لا يحكم  
 باستسلام مجال الجلا دون آخره لاطعية الحكم الانسانية دون

فربما وانما ان تلام نقيض المبدأ من الاول فغير  
ان يعقد ما نقيض حقيقة كلفي بالفر من في عقد رصع ما

[illegible]

الحال في الامور  
ان يستقر  
و هو مودة  
الانفس  
و ان يستقر  
ان يستقر  
ان يستقر

في المحمول المطلق والافريقي وجوه الحكم انما هي في الارتفاع  
 ذلك هذا والاول على ان لا يصدق الارتفاع في بعض الامكان  
 مع ذلك لا يلزم لتصورهم العقد الذي بين محالين والاوليم  
 انما هو من اعتبار الفرق بينه وبين بعض اعتبارا وجوبيا محض بل هو  
 كذب الكليات الحقيقية على انهم قالوا هو وجه الفرق بين بعض  
 العقل في صلب الكليات النفسية والاوليم من اعتبار هذا المعنى  
 في الجميع محذرين ان قولنا المعدوم المطلق محمول مطلق او لا يلزم  
 والحق عليه ليس عقد الوصف فيه من مواد الامكان بل قولنا شراب  
 الدار في اجتماع اليقطين والحقاها متمتع والمتنوع معدوم بل  
 هذا تحقيقه وان في بعض الامور والافريقي في بعض وعلى ذلك  
 القياس اذا لا يكون من مفهومات استقامة الشيء وانما  
 استقصاها الاخرين من الاصناف وهذا قد بينه الاستقراء  
 اجتماع اليقطين وبين الانسان وقر الكاشف اليقضي بأنه  
 مستقيم فبما انهم قد علموا عدمه قد علموا انما هو خاص  
 مدع عام خاص بل انما هو عام ملزم عام وهو وجه لكل  
 على القياس ايضا وكذا الحال في بعض المتباينين فقد يكون جلد  
 العيين من نقاشنا لثلاثة الامور مع الانسان ولا تباين بين

بين

بين الشيء والانسان السادس من مقادير لصور النسبية بين  
 هذين كذا ان لا نسب احدهما للآخر شاملة لجميع موادها فلا  
 لا تباين ان النسبة بين يقضي الاخرين من وجه هو التباين  
 المحض من نفي انساها بالعموم من وجه ولا يصدق ان لا تباين  
 بين عين الامم المطلق ويقضي الاخرين من وجه هو التباين  
 الكلي بين عين الاخص ويقضي الامم واما في التباين الكلي بين  
 لثمة مواد العموم من وجه محذرين ان في النسبة بين يقضي  
 المتباينين فبما انما هو متباين في جميع انواعه او اقلها  
 ويسمى دائما فاما تمام مشددا بين مصداقها فبما انما هو  
 خارج عنها ويسمى عن صيغها فبما محض ما هي خاصة او مشتركة  
 بين ما هي خاصة فبما انما هو مشترك بين ما هي خاصة  
 نوع ولا تباين لجنس وفصل وعرضان خاصة وعرض عام  
 قد يطلق ذلك على ما ليس بعرضي في النوع واعلم ان الله تعالى  
 على ان لا يكون تام حقيقة انما هو مشترك وانما هو مشترك  
 من جميعها وانما انما هو مشترك في جميعها وانما هو مشترك  
 وجميعا كالانسان على ان لا يكون مشترك في جميعها وانما هو مشترك  
 المحقق هو تام حقيقة انما هو مشترك في جميعها وانما هو مشترك

ما هو مجموع الامثلة كالحيوان على الفاعل والفعل على  
 من المهيبة عايشا كها تميزا فيا فاعله بان جوابا لشي  
 صوفي ان كان الناطق للسان والخاصة مبركة لها غير شي  
 فيقال عنه بان جواب اي شيء هو في صفة كالكتاب للسان  
 والعرض العام مقول على حقائق مختلفة قوله عريضا فلا يقال  
 عليها في جواب اصلها كالماتى الانواع الحيوان ثم الحيوان اما ان  
 تحول اليه المهيبة او لا بل واسطة ففريق كالحجوان للانسان  
 ويكون هو تجرد عن المهيبة وعن جميع مشارااتها في اوتانيا  
 بواسطة اما واحدة هو القرب فبعد مرتبة كالحجم الذي  
 له او متعددة فبمرتبة بحسب الوساطة كالحجم المطلق في الحجم  
 له في بعد فاما يكون جوابا عن المهيبة وعن مشارااتها فيه  
 فقط لا في الوساطة ايها وتشارك المهيبة عايشا كها في الحيوان  
 القرب فالناطق للسان البعيد على هذا القياس كالحساس  
 والناطق للسان القريب من الاحاساء المرتبة يسمى سافلا في  
 اليه بعد غالب وما يسميها متوسطا بخلاف الفصول فليس بها  
 عال او سافل ومنه سطا ليس فيها تداعل وترتيب طبيعي طائ  
 الاجناس اليها النوع المعنى الاول وليس تحقيق فلا يقسم فيه

يقسم الفصل في ترتيب  
 بعد مرتبة وترتيب  
 صاعدا على وترتيب  
 هو مرتبة

ترتيب بل لا تقدم نعم قد يطلق معنى مهيبة يقال عليها انها  
 جبري حواسها هو ليسوا اسافل نعم الحيوان القريب من  
 بالنسبة الى الفوق فالاصالة ترتيبا لتاثير ترتيب الاحساس  
 متصاعدة فنوع الانواع هو السافل كان جبري الاحساس هو  
 العاقل قد يكون الجبري منقرا لافوقه جبري ولا تحته وكذا لك  
 النوع والفصل بسنة النوع بالذوق والنوع الجبري بالتقريب وكل  
 مقوم لمرتبة من الانواع مقوم ما تحته ما دخل مقوم لمرتبة الابل  
 مقوم لما فوقها من غير عكس فيها والعرض حاسة او عرضا عاما  
 ان اوسع افكاكه عن المهيبة واما من حيث هو في بلاد المهيبة  
 فالترجيحية للاربعة او من حيث وجودها خارجا كالنحو للجمع  
 او فهنا كالنقص للثلاثة فلان الوجود ومنه لازم الصنف  
 كسوادا عيشي وكل لازم فاما بين او غير والفقار فاما بين  
 الزوال او طبعيه وهما انجات الازوال ان لفظ الكل يطلق على  
 نفس المهرم الاصطلاحي القابل للمهرم الجزئي وهو الكل المنطقي  
 وعلى ما تصديق هو عليه كالانسان وهو الكل الطبيعي وعلى ما  
 فيها كالانسان وهو الكل العقلي ومنه عليه النوع والجبري غيرها  
 بهذا النوع سطحي وطبيعي وعقلي وجبري وفصل كذلك وبالجملة

من



بالمفاهيم المعارضة المعقولة الباقية بطفلة كونهما متقاربان  
 له ومعوضاتها من حيث هي كذلك طبيعة الانسحاب بها إلى  
 الطبيعة الخارجية والمفاهيم الباقية من المعارضات و  
 عوارضها عقلية أو بديهية، باهوا باعتبار العقل ثم البحث  
 عن وجودها في المثلث خروج عن الصنعة لما انشؤ طفيفة  
 الا وهي لهم بحسب عن وجودها في الطبيعي تهيأ للفن ويرا  
 له واختلافه فاستدلاله الاول ونفاذ الاخر وتحديد حريم  
 النزاع انه ليس بوجوه شوط افاده لا تحاوه بها على ما  
 هو مناط حله عليها ولا في امتناع وجوده بحججها خارج  
 مقارن لها فاما هو في انه هل في الخارج موجود هو بعينه  
 مع توجده مستترا وفيه بان كثيرين وهو وحده الكلية هناك  
 او هل هو بوجهه اذ القدر العقل كل هو من غير عمل به سلا  
 عن صوابه الكلية في ان لا ما في الكثرة وهو صورة معنى  
 المعالفة لها هو هل هو موجود في العقل بحسب شخصه  
 عجزه ذلك وتدلنا بالتفوق انه يجب ان المقام الثالث ليس  
 محال ان الذي سبب في انما هو احد الاولين وان البحث  
 هو استيادها على وجوده بمعنى هو بحيث اذا نظر اليه في ذاته

مع فهو الشك فيه فان الاول المنبت الثالث والنزاع لعقل  
 ورده المحقق المروي بان المنبت قائل بانها المتبرع والمتبرع  
 عند الدائت والناظر في ذلك الا بالعرض، قوله بليم منه على  
 المنبت اثبات امر هو مناط التجربة بخلاف العقل فيحصل العقول  
 الحكي والمفهوم عن الاوائل خلافه وعلى الباقي فحسب الا ان  
 في العقل لا يتقابل باشباهها وانما لها خارج المحقق للذات  
 ونبضا اذ عليه في المقدمه والمتن ان ادلة منها المشهور المذكور  
 في الشفا ان الحيوان خبز لهذا الحيوان الموجود وجزء الموجود  
 موجود خريفه وفيه ان ادلة بهذا الحيوان هذا المفهوم  
 المركب القيد في مع وجوده او ذات المشا الى منع حزمه  
 الحيوان له لا يحسب العقل والخبر العقل الموجود لا يلزم ان يكون  
 موجودا وقد تقرر المحقق المروي بان حقيقة الانسان حاله انما  
 بالحواس في الخارج عتدها موجودة فكل من حيث هي كذا  
 والا لزم مغايرتها لنفسها وبطلانها عند الاقتران ههنا  
 هي متعينة في ذاتها والحق ليس عينها ولا جزءها فيكون ان لا  
 لا يتبرع ويكون كذا وبشر طيفون في ذاتها او حسنة وفيه الا ان  
 مفهوم الطبيعة مقيده بالاقتران هو عين المتنازع فيه ووجوب

مصدرها غير معد وثابت كون الطبيعة في الخارج معروضة  
 لها من السبعين بمعنى عدم الواسطة في بعض مسائل عرض الحكيمة  
 لها فيه في بعض النظم من غير ان غير المتعارف منها صاحب  
 السلم والمسلم في تحديد افعال الخلق المتصل بالوجود متحدة بالحقيقة  
 ولا متحدة فصاعداً وتوجد الحقيقة مستمرة منها في  
 على القول بمطالعة الخلق ليس هذا الاشياء الفصل بل في واحد  
 متصلاً في معنى الاتصال الاضافي الذي لا يعقل الا بين شيئين  
 ويجوز ان يكون هذا الفصل غير قابل للفصل اصلاً كالاجسام الذرية اصبحت  
 ولكن ما زاد في الخارج بالحقيقة في الخارج لا يستلزم وجود حقيقة  
 فيكون يمكن ان الخارج طواف الفصل الاتحاد لا لوجوده فلا يلزم منه  
 وجوده بالاتفاق وبما انصحه لا بد من اتحاد الاستخاص  
 في معنى حلا الاتحاد مع معنى واحد في كنه الحقيقة وفيه يافيه  
 وهو ان يكون ما لا يمكن من الحقائق الثابتة لها في ذاتها  
 بحسب اتحاد الالات كما كانت ما في ذاتها وفيه ان شوقها  
 لها في ذاتها بمعنى كونها غير معد او جرها هو اول المستلزم  
 عام في سطر غير معد ومنها لا يخرج الحقائق المختلفة على  
 واحد من تعدد مصدرها الاتحاد انزال الحقيقة من

غير المتعين  
 ان احرازه

في مبدئيه ظاهر باليسه بعد في العلم على علم النظم  
 المستلزم فيكون بالوجود بالوجود بالوجود بالوجود بالوجود  
 اما على جزئية فلم اعتداهما في ذاتها وهذا فافهم  
 عديت في مرتبة تقدير العقل في العلم بالوجود او بما فيها  
 بين البطالان اذ لا وجود لطبيعة الانسان خلاصة عن ذي غيره  
 وثانياً كان الموجود لما وجد الطبيعة العين فيكون وجودها متعينة  
 في المكنة متعينة واتصافه بصفات متضادة وهو مع آخرها ما  
 لها وجود واحد فانه مثل ما فيكون قيام معنى واحد يحل في غيرها  
 فلا يكون كل منها موجوداً هرف او وجودان فيتمتع حمل نصيب على  
 محرم وهذا ان الوجهان لتعارض المطالع وبوجه على الوجود مع غيره  
 الخيرية للاتحاد المحل الخيرية في ذاتها في ذاتها من متباينين  
 مصدرها الحلقها عليها وفيها عينها ولا يجوز ذلك على ما في ذاتها  
 الاصل في العلم بالعلم وفيه بالوجود والخارج مستلزم للعين  
 ومنع استحقاق اقام معنى واحد يحل في ذاتها في ذاتها  
 اعتبار الاتحاد غير ذلك المعنى في الوجود فيكون العلم اليه فاما  
 ان يستلزم او في ذاتها في ذاتها في ذاتها في ذاتها في ذاتها  
 خارج مستلزم في ذاتها في ذاتها في ذاتها في ذاتها في ذاتها

اتحاد



فيقال في خروج المعاني المستعملة في الازمنة عند مطلقا عند  
 من ما يرى لها اثر في سوي، فخصص فالحق ان القيمة بالقيام الى  
 الامر ومطلقا ليدور بها جامع الطير المستعملة في مفهوم بالنسبة  
 الى امر مختلفة فاحساس حس للسمع والتعبير نوع لخصصة فصل  
 للمعنى ان خاصته لتأني عرضاء للناطق والمطلوب للاسود والابيض  
 وتخصصه والتجسيم للمطلوب والتجسيم المطلق للمعنى ان اعتبارية  
 الحقبة لا يقول به القائلان بوجود الحق الطبيعي ط عرفت من  
 انهم جعلوا الوجود حقيقة هي خصصة المندرجة في الاشخاص  
 والانواع فكانهم زعموا ان اقسام الشخصات والسموات الى الانواع  
 والالوان موجبات الوجود لا وجود موجبة منها تارة تارة وتارة  
 من غير وجود من بينها اما انهم زعموا جعلوا لخصصة عبارة  
 من القيمة الحقنية من حيث اعتبار العمل فخصصة تقيدية كقولهم  
 لخصص من مقدر بالناطق وهو مفهوم العدم لضاف الى البصر ويجب  
 عليه اعتبار التقيد واجبا عنها والاداء ان الحق تمام مصيغا  
 واوهم انهم زعموا ان الوجود يقيد بالواقع اما هو غير عقل لها  
 محذور بها وعلى ان لم يعلم به مستلزمه او غير خارجي فيكون الحق  
 ايسر من ذلك لهدف وان لفظه في التقيد من حيث هو معنى الحق

لخص

بالناطق

غير مستقل لا لاسرارته باهو ولا مدخل في جواب السؤال فاذا  
 قيل انما يكونان الموضوع في النطق فيلزم جملان لا غير والحكمة  
 فيكون لخصص عبارة التقيد للاشكال ان يكون النوع تمام  
 مصيغا بل التقيد ان النسبة الاضافية التي هي صيغة لاند  
 لها في الحق وضعها ولا حد حتى ان الحق على المضاد للموضوع  
 او بربر يمكن التحكم عليه ويجمع الذات والنسبة بل الذات  
 فقط ولكن لخصص عبارة التقيد ان المضاد للموضوع من خارج  
 فاعتبار التقيد في مفهوم لخصص انما هو عبارة عن افتراض انما يحل  
 هذا المفهوم عن لخصص خارج حتى يورج ان الخبران المقيد  
 كان حقيقة من تحيل فقط وكان النطق التقيد من قوله  
 حقيقة واليس لنا حينئذ كذا في الواقع واما هو غير تقيد في  
 محور الوجود في باوري النطق كانت الحقبة من اعتبارها لا حقيقة  
 عند القائلين بوجود الحق الطبيعي باحار فان نسبت التقيدية  
 المحذورة والاعتراض الحقبة لا تكون من اصناف اعتبارية فيكون على  
 ان يجوز انما يكون حكاية عن افتراض انما هو خارج ط في لخصص  
 او من داخل انما كان المفهوم التقيدية عنوان النوع ان لخصص وان  
 لو حطت مستقلة بما انها شئ في نفسها واعتبرتها مع مفهوم

فما خارج

مفهوم

ما لا يصير في ذلك لغو على الجمع والرب قطعاً وهذا علم  
 ان ليس للكل ما عد الاكواع والاشياء في نفس الصنع ولما  
 الاسرار فان عتبه الفعل المصنوع بالجماع عن حقائقها  
 كانت حصة او داخله فيها كانت الزاها اعتباراً من جهات  
 تخصصها باعتبار العقل ونحو كسائر المهمات الاعتبارية وظهور  
 ان ما قاله المحقق الخرف من ان تقديره لا يأخذ اما بحيث يكون  
 كل من التقيد والتقييد داخلًا ويقال له الفرق او يكون التقييد  
 من حيث هو تقدير داخلًا والتقييد خارجًا ويقال له الحقيقة كذلك  
 فظاهر حقيقة ان المقوم التقييد المتناول المشتمل على  
 التقييد هو جهة اما عنوان لما داخله التقييد ويقال له الفرق بالحق  
 المقابل للحقيقة شأن المفهوم السوء والسخن لا عدد من مركب  
 التستحق تعالى لا ادر به اوله حج عند هؤلاء الحقيقة ولو لم يكن  
 بذلك لم يعلو الا لافق الحضر بالمقيد بعدد ومع قيد وثانياً  
 ان القيد يخل في مفهوم الحقيقة بحسب العنوان والتقييد خارج  
 عنه بحسب العنوان والاول يمكن المطلق تام مبدية فلا يصح الفرق بين  
 الا وهو معنى من اعتبارات ثنائيات اطلاق الفرق بمعنى تعال  
 الحق من حيث هو غير مبدية بل لا ادر عن اعم الاحقة هي الاكواع

والاشياء

والاشياء من اعتبارات من حيث هو هذا ما سيأتي في هذا  
 المقام باضافة الغرض لعلام التثاثل جنباً الى جهة المبدأ والحق  
 وهي المحقق والفصل احوالها واحد الا كونه متعددة فاما  
 تلك الامور موجودة من جهة واحدة او موجودة متعددة  
 فعدد احتمالات ثلثة فزعمها المحقق الشريف وهو اشاح  
 التبريد بان صور الامور احوالها ماخرقة من امور متعددة الى  
 وجوبها المحقق الخرف بان الامور احوالها من صورها  
 كما دخلت في حقيقة المركب او خاضعة عنها وعندها اعتبر الفرق  
 بين كون الصور الامور متعددة وكونها ماخرقة عنها بان  
 الاس في الاول يحكي عنها بالصورة لثمة عنها وفي الثاني مصداقات  
 للحكاية بغيرها فاشتمل لا في احدهما فقط وقد جرح عن الثلثة بان  
 الاجزاء اما متحدة ذاتاً او جرحاً او وجوداً فقط ولا اسلا ولما  
 عكس الثاني فبالضرورة من على الترتيب وتخصيصه اما متحدة  
 مطلقاً بحيث لا يجازيها امور متعددة في الخارج او متحداتها  
 امور كذلك داخلية والمركب او خاضعة عنانها من مطلقاً  
 ذاتاً فقط وهذا الذي ذهب اليه بعدد الاحتمالات احوالها ثلثة  
 عن امر بسيط في الخارج باطالة وفترة ولكن باعتبارات ثلثة ثنائيات

ضارحة التبريد والمواقف ، وقال لا استكمال فيه الا لرقم مطلقا  
 موزون متطابقه لسلبي بعضه واستماعه ممنوع وهو حكمه من حيث ناس  
 عن قيام الصدر العقلية بالحكمة والخيال مع العارف فان  
 العقلية لا تتأخر فيها ولا تراحم لتجربها عن الغرض الى ما لا يتصور  
 ولذا جاز فيها ما تقدمت عليه ، بل لا يخلاف غير هذا القول  
 وليند المنع بصفات الواجب تعالى وهو قوي وما قيل ان  
 ان اتراهم عن ذاته قال الذين على انها داخله في قول حقيقة  
 تارة طنا بانفس في نقد ما فيه وما اما ان المحقق الدوافع  
 هذه المذنبات عا بهجة الحكم اتخاذ الاحكام العقلية المركب  
 الاخر لا زدهم قبل اتخاذ المعانيم بالموجود وحرزها عن  
 عدم الاصلاح من سلها عن غير حيث هو هو نفع بان عين  
 اتخاذها بان تراهم عن نفس ذاته فلا يصح سلها عنه صلاحها  
 الخاصة عن المنصب على مجازاة انما بان مادة وموهم  
 ما حبيب فان الريب الهوى سلبها من النجاسات واختار المحقق  
 الهوى والظلم عليه ولا تعدد تمام مهية النفس وجوب حد ثانيا  
 لتجوز اتخاذها بالاجزاء الخاصة ايضا ورفع بان الاجزاء العقلية  
 هي اجزائها ، عسا ليرغب ان اتخاذها من القبليل مع كون

لاحتراق فلس معناه الا الاية اع الا انفسه في محلي خواريا  
الاغزل والقيام مقام الجلس الفصل الحكاية عن نبوت الحبيب  
والغلبة الوردية ب القيام مقام الدارين الحاديين الحارين  
الخارجين ركبي لافق لا ت وسعما بان المقدار وجب وكذا  
القول وبان المولات كليا احاس عالية وعقد عدة باحت  
في ذلك وحمل الكل على المساحة لتصف وتاثيرها انها مستعدة  
عنها اخذوا بالها من معان يتبعها معان اخر خارجا زوا الغرض  
بالجمل في المولات الاخيرة عن المعاني المتبرعة زيات و عن  
السابعة فضيات فالانسان مثلا لا يار ونمو وحركة ارادية  
ويظن في مدعها انهم والنام والحاس والمتمرك بالارادة  
والناظر في شتى الخبر والبلوغ والوقوف والذلة واللام وجد  
المادة ودفع القادر للتحف والاضحاج على المستقام من هذا  
تقريب ويزيد من فهم في من عن جز خارج يتبع كونه زياتا  
معرفة انما على البس احارة قطعها فكيف بالمشق من معنى  
خارج الوجود بان يذره الا معنى الدلائل الا لما خذ من معنى  
ثابت للرب لا يلاوعد بان انبات معنى غير ذلك ووجز ط  
القادر بانها اياه الامو بعدة مرة موجودة ووجز ان شدة

كان الجبس حروما في العنقا البنية لا يجوز له ان يكون  
 للنوع طبيعة الجبس واحد في النوع ما يدرك بان الفصل جاريا  
 عن معنى الجبس بل معنى فيه وجوبه من حيث تحصيله  
 فكل ما بهم لا معنى لهم يحصل الا بالتقارب بين الماهية والمحصل  
 فكل ما بهم لا معنى لهم كان الذي يحصل لنفسه ولا يمنع المحل وكان  
 الذي ليس انما في النوع المحل الجبس في العقل قبل النوع الآخر  
 فيه فله مطلقا ولو قيل معبرون السبق غير حقيقة فله حقيقة  
 الجبس عن حقائق اوضاعه وان كان معبرون غير ما قيل معبرون  
 اما غير انما فلا يكون حاصل في الذهن بنفسه بل يشهد  
 ايضا بغيره خلافا لغيره المذهب العاصي عن هذا فيكون  
 حقيقة الشيء غير ذاته الخ لا يقال شيء ان ما هو حشاشي  
 باعتبار الاشياء بغير مادة او صفة او اعتبار بغيره لا وانما  
 التقدير بالاعتبار لا بد منه بعد ما عرفت من استحالة الاعتقاد  
 الاتحاد بالذات الالهية بل ان يتقارب الاعتقاد بالذات على  
 في المشايخ باحتلاله هو الذات الامثلة وهو الجوهر العاصي  
 ما حقيقة مع اتحاد حقيقة الكل بها خصوص الجبس وعصم  
 الفصل في تحصيل السبل والاعناس عداية وهو عكس العقل

وهو يتكف من شرح السبل في المحررين ان المراط لما  
 والصورة هنا حران بخازنها الجبس والفصل مخدرات  
 وجودها فالتكسب منها اتخاوى لا الهولي والصورة تم تحسبا  
 المتعارفان ذاتا وجودا فان ترك التكسب انما هي اقوال لا  
 معنى للتكسب اجزا من حرة تحسب الخارج مع اتحادها فيه  
 وليت شعري اذا كان التركيب اتحاديا فله الجبس الحشاشين  
 على الآخر وعلى التركيب منهما مع تحقق نشاط المحل على ان ليس  
 صرح وفصل الفصل بين الجبس والمادة من الهيئات متفاداه  
 بان الجبس بمعنى المادة متفاداه بالذات على الحيوان اذهبت  
 له وعدمه ان ليس له المادة والصورة هنا الهولي الا ان  
 المتشابهة والصورة الجبرية المتشابهة فله هنا التحصيل المطلق  
 عندهم خاصة اذا لا يمكن ان يكون الجبر على تقدير كونه حسا  
 الجواهر الخمسة بان الهولي وقابل الاعداد اذ الجبرية على ما  
 يعم ما ارا انواع الجسم وصورتها النوعية والجميع عليها العقل  
 فادتها هي الجمعية التي هي هولي تامة عند المشايخ اما جها  
 اجمع من نوعه فالجسم المطلق مادة للانفلاك وللنشاط  
 العنصرية والفعلية والذاتية ونحوها صولها والجسم المتمرج





حتى يضاف ما يمكن به على ما يرد في هذا البيت فيما كان  
 مركباً والاسم في هذا البيت من اعتبارات في نفسها  
 في الوجه فلا يكون من حيث هو جسيم في هو مادة ثم قال  
 بعد ما ذكرنا قلنا ما بقايتين ان الجسم اذا اخذ على وجه  
 يكون جسيم وهو الجسيم بعد لا يوجب انه على صورة وكونه صورة  
 يستلزم ويطلب النفس تحصيل لا يستلزم بعد بالفعل شيء جسيم  
 محصل وكذلك اذا اخذنا اللون واخطناه بالبال فان النفس لا  
 تقبل تحصيل شيء مقرباً بالفعل لطلبه معنى اللون زيادة حتى  
 يقر لون بالفعل وما صبغة اللون فليس يطلب فيها تحصيل  
 معناه بل تحصيل الاشياء فقط انتهى ثم لا يخفى على من آمن  
 النظر والاعتقاد ان الجسم بمعنى الجسم ليس هو الجسم بمعنى المادة  
 لانفسها فانها غير متناهية على الابدية والاباض وهو ذات  
 الاقوال اذ هو المحقق الذي لا يتخالف المشهور عن المحجور  
 على انه لو كان النفاذ من الاعتبارات الشبهة بالذات لصح  
 التحديد لا بشرط مثلاً صدقاً ذاتياً على ما بشرط لا ضرورة ان نسبته  
 اليه ولو استلزم على بسوطة فظاهر ما ناهى عنه حقيقة  
 موهبة الجسم في ذاته من تلك المادة من الجسم والفعل بل من مادة

عليه

وجسم ثم ويتسلسل الخامس من التركيب الذي هو يستلزم  
 التركيب المتماثل وبناؤه الاول في ان يتعامل اقول  
 لا يخفى عليك ما هذا بعد الاطلاع سابق وكان المحرك هو  
 الاخر فقد عرفت ان اسناع انتراع بدويين من بسط عصف  
 ما لا دليل عليه وكذا اسناع بعد التحول انما من جنس  
 التركيبين بناء على جواز التغير بالاجزاء العينية على ما  
 تعلم وقوم التركيب العيني الشيء واحد انما متعدد كتركيب  
 الانسان من العناصر من الاعضاء المفردة ومن المركبة ولا  
 يحتاج الى الاعتدال بان الاجزاء هناك متداخلة فالذاتية والذاتية  
 وما بعدها اذا تحذف من مشتق فان الذاتية تكون فيها اجزاء  
 الذاتية غير ذاتية ضرورية وموهبة اخرى موهبة الجسم  
 في الاعيان عين المجموع السائر في الحضور او جرمه الخارج  
 فتستخلص فلا يقال على كثرة الاول فلا يقوم الاستحالة المحجورة  
 فيه ولا يقال عليها ان جرمها هو واجب على الاول كالمفردات  
 بان المادى اما داخلية المستخلص الصغرى موهبة او باعاض  
 له المادى وقدر عرفت ما فيه وعلى الثاني باننا نفهم ان  
 في الفهم وفيه ان الجسمية والاجزائية لا يختلفان بحسب

الظروف فلا يخلو إلا عما يعلم بالخرقة على المساحة وكذا  
 الكلام في الفصل السادس الكلي جنس خمسة فنقول علم من  
 الجنس واحد من هذه هف هج ا ه ز غ من الدلات واختر  
 بحسب العاد من لغوهم خمسة من الجنسية له والاهكام  
 تختلف بالاعتبارات ولذا قيل للاعتبارات لطلت  
 الحركة فان قيل فيكون الكلي في نفسه ويلزم كونه غيرها  
 هف قيل ان يعرف من خمسة من نفسه تقاير الاعتبارات  
 هكذا جميع المفردات العا حصة لانفسها كالمفهوم والمكان  
 غيرها اقول لك ان تبحث فيه بان تخصص الحصة انا هو  
 بالنسبة الى اخرتها بما هو متاخر عن العرف من حيثها  
 واما ما كان يلزم عرفه التو في نفسه من غير تقايرها ما ان يبين  
 ان الحصة خصوصية تلي تبع عنها مفهوم القيد وقيل  
 ان المفرد هو المفهوم الموجه به جوهري على العاد  
 الخامس والفصل بين الفصول غير هان العاد التي اقترن  
 بالجنس قال النيس في احيات شفا ليس يلزم ان يختلف  
 اثبات حاشية فصل كذا عن كل جنس ولا فصول النواع  
 واحدا ولا لثمة ذلك بالامانة وسعنا معرفة القانون في

ذلك ولا كيف ينبغي ان امر الفصل في نفسه اما ان ينظر  
 الى معنى من العاد الخاصة للجنس هل هو على نرد ذلك  
 القانون ولا فراجلتنا في ثبوت من الصور ربما علمناه في  
 بعضها فنقول يجب ان يكون النضا في معنى الفصل الى الجنس  
 على سبيل القسمة حتى يرد الى النوعية وان يكون القسمة  
 لازمة مستحيلة ان ينقلب بان يدخل داخل في قسم منها تحت  
 اخر منها مع بقا شخصية كصيرته المتحرك ساكنا والعكس  
 بل يكون ذلك المعنى الخاص لا لايقا وقد سطر الخاص من  
 الجنس وان يكون عرض ذلك المعنى للجنس وليا لا سبيل  
 قبله والا كان هذا الامر هو الفصل وذلك المعنى من لوازمه  
 كما لو قسم الجوهر الى قابل الحركة وغيره فان قبول الحركة انما  
 يلحقه بعد ان يصير قابلا حيا نيا فانقسامه يقسمها  
 وعدمه ليس له ان يتخلل وانقسامه بالجنسية وعدمها بالامانة  
 هو حصر لا يتوسط امره وقد يجوز ان يكون بعض الاخر  
 او لا الجنس فصل ولكن لا يكون فصلا قسريا بل فصلا بعد  
 فصل كل قول الجسيم من مطلق وغيره فانما الجسم يحتاج الى  
 ان يكون الا وانفسه حتى يكون ناطقا واما كونه ذاتا نفسا

فليس بسبب شي آخر فهو قد يحصل من هذا الكلام شيء طرفة  
 للفصل يتقدم منها علامته مطروحة فليست له وهو لونه قاسما للجسم  
 قسمته لانه مستحيلا الانقلاب واليتير وفيه انه قد يكون انقلابا  
 انواع الاجسام العنصرية فان قيل نعم والاشخصية للمقلب  
 والمراد استحالة الانقلاب مع بقائها وادامتها مع بقاء  
 شئ من الجواهر مع ولام تحل بدورها وقيام الغذاء بدل  
 ما تحل منه واما بقاء نفسه الناطقة او الحيوانية فتصور  
 مع المسخ وقد نطقت النفس بوقوعه فضلا عن امكانه  
 واما ما لا بعد ذلك من ادعاءه لطبيعة الجنس عوارض  
 ينقسم بها فاما الاستعداد للانقسام بها الطبيعية فجنس  
 او الطبيعية منها مثل ان الحيوان من ابيض واسود والآن  
 منه ذكر وانثى وان كان للدع فليست من الفصول فان  
 الحيوان انما ساواسود واسود لان جسمه طبعي فان الجسم  
 من شانه ان يكون وان لم يكن حيوانا وكذا الانسان انما  
 استعداد للذكورة والانثى لاجل ان جوارحه بل العوارض  
 المختصة بجنسها انما هي في فعلها لا في وجودها وان عارضها  
 له من جهة موصوفته حتى انقسمت بها الصورة الاولى واما اذا

ذلك

حضرت له من جهة مادته فانما هي من الاعراض الانسانية  
 مثل الذكورة والانثى الحيوان فان المقياس الصالح لصورة  
 نوع من الحيوان يعرض له انقلابا لا في صير كذا او ميو  
 في صير لشي وهذا الانقلاب وحده لا يمنع الحيوان ان يقبل  
 اي فصل له يعرض من جهة صورته اي كونه في الفصول الاربعة  
 محركة وكان يجوز ان يقبل البطون وغيره فاما ان يكون في  
 نوعه حتى لو توهمناه لا ذكر ولا انثى اوله تلقت الى  
 شئ منها لكان نوعا مابعد فلا عارض في شئ منها مابعد  
 النوعية ولا يمنع عنها ليس كذلك لان ذاتها لا اطلاقا  
 ولا اعم او توهمنا الاول لا السبب والاسود ومع هذا فلا  
 ينافي الفرق بين الفصول الثلاثة والحواس المقاسة  
 بان يقال العارضة من جهة المادة ليس بفصل فان كونه  
 عارضا او غيره انما يميز جنس المادة ولكن يجب ان لا  
 الشرائط التي وضعها اولها لا يعتمد شيئا من انواع الجسم  
 المعتمد يدخل في جملة غير المعتمد ويحذف الانسان من  
 نوع الاحياء الحيوان يدخل في جملة الذكر والانثى جميعا  
 وكذا الفرق ويحذف ويقيم الذكر والانثى يدخل في الانسان

لتمام

وفي بعض ما ذكره من مشرق ما لا خلاف انه شعر واشتد ولا  
لفصل كونه غير عارض من جهة الماد ولا حتى يخرج فصل  
جميع الانوع المادية فان اختصاص الجنس الواحد منها بالامر  
من تلقا استعدادا لا يغير ولا يحل فيها هو لا يحل اختلا  
استعداداتها على ما هو المقرب عند هرو حرة يصح منقش  
وكهاية السرية الملية السابقة واما ما يافلا فيفيد ان الذوات  
والانفرد اما لا تكون منوعين لحيوان او لا تدخل بها في  
نقوم النوع بل لوقد رعد ما قام نوعيت انساها او غير نجاة  
وضياد القائل يكون الذكر كالأناشي منوعين بمختلفين كيف  
سيد نقا الوعيت على ذلك التقدير ما اريد ان الانسان  
يوجد ما بين منصفين طبعي الجنس لا يتصور خلقه من  
منوعة فشيء لا يجوز **الذكور** الخلو عنها سوا علوه وان  
ايرد جود ولا يلاب من ابرامه بل ما نانا فلا يشعيران  
دون ان الانسان ملاحق الذكور مع امتناع دخول  
نوع تحت فصلين منوعين وجوز ذين الصنفين في الفروع  
الحيوان مع امتناع دخول ثلث تحت نوع وليس على فقي فصليته  
الوصفين وفيه ان القائل بفصلية ما لا يسل كونه الانسان مثلا

نوعا حقيقيا التاسع **الواجب** ان يكون واحدا من الجنس  
والفصل على صاحب ولا لا ان لا يكون في سها ان  
وليس الجنس على الفصل ولا لا يستلزمه واستدلاله بالانواع  
فالعلم هو الفصل وفيه اولان العلم الناقصة لا يجب استدلالها  
لعلولها وثانيا ان الجنس لا يصح على في الخارج لا تقا حامية  
ولا في الذهن لوجود الجنس فيه بل وفيه فصيل المراد انه علم التحصيل  
ورفع ابرامه اى احتمال سقا من عدمه انطفا على واحدة  
منها اقول على هذا بقدر يعبرهم على ذلك القول الاستدلال الاربعة  
المسبورة واعية امتناع الخطر الجسدي والنفسي بين منوعين  
وقدر الفصل والعرب للمجته وقوية نفسا واحد لموسى ونجس  
لجسدي كان على غير اصل اما الاول فلا ان لازم من الانكسار  
كون ذات كماله ما علمه تحصيل الأمر لا له ولا على العسير  
المعلولية على انه يور النقص بالحيوان والناطق فان النطق يتم  
الملازم قبل المراد بالناطق القوة العقلية التنقيذ الانسانية المطلقة  
اقول مفهوم النطق المقيد بالنسب الى الانسان لا يصح فصله  
للزوم الدور وان اريد ان هناك حقيقة نطقية تختص به هي  
النفس وريان هناك حقيقة مستقلة لا يمكن ان يكون ما رايها









من تصور الانسان ان طهارة نفسه لا بد ان الزوجا وكذا بان  
 الذائق لا تتغير اذ جعل الله العقل محلا للمعنى ولولا انهما  
 رتبا في العقل لم يكن العقل هو جيل من رتبا  
 وكان هو العقل المحض. فهو يشتم ان الذائق على الهيئة  
 الموجودة في ذاتها. فارتحل عليها ولذا اولى الحق الشرف  
 بان المراد به تقدم العقل في الوجود فيكون جزءا من العقل  
 متقدما في العقل من حيث هو جزءا من العقل ايضا باعتبار  
 اخر قوله فليخرج الشئ في الشفاء. تقدم الحيوان لا البشر  
 وهو اعتبار محمولية على امره ويا في فيه كلام ان شاء الله تعالى  
 ش في عشرة روايات في الهيئة ما بعد الطبيعة انها مغايرة  
 لجميع عوارضها الاثنية وخالقة فليس من حيث هي شيئا  
 منها الا من ينشأ منها شيئا ولا جزاءها واخلال فيها الا انها من حيث  
 هي ليست شيئا منها والعقل هو السلب ايضا ولا حيز  
 والوجود فيه لا يشتمل على الوجود في ذاته فانه مقامه  
 عقله في ذاته. واما في جواب المحدثين وتأخير  
 العقل في الوجود فانه لا يشتمل على الوجود في ذاته فانه مقامه  
 العقل في ذاته. واما في جواب المحدثين وتأخير  
 العقل في الوجود فانه لا يشتمل على الوجود في ذاته فانه مقامه

وتسمى حقيقة وشبهه به. فانه لا يشتمل على الوجود في ذاته فانه مقامه  
 يشتمل على الوجود في ذاته فانه مقامه. فانه لا يشتمل على الوجود في ذاته فانه مقامه  
 كذلك لا يختلف في وجودها هناك فانه لا يشتمل على الوجود في ذاته فانه مقامه  
 فيكون لا اذ الوجود الذي في العقل لا يشتمل على الوجود في ذاته فانه مقامه  
 العقل لا يحتاجه فقط. فانه لا يشتمل على الوجود في ذاته فانه مقامه  
 امكان تصورهما مجزئ بمعنى تصور تجربتهما اجماعا ولا في  
 امتناع كل منهما حال تصورهما مجزئ ونفس الامر واما المطلقة فتكون  
 وجودها خالصا بخلاف وهو الخلاف في وجود العقل ليس في  
 نقل عن افلاطون القول بوجوده مجزئ عن تصور من يتكلم  
 ان لا يدل وهو لا يقابل المتقابلات ويستعمله من مع ان  
 في كل العقل واوله صاحب الاشراق ارادة العقل المحض المسماة  
 بالانواع فيقول ويطلق عليها المتلا فلا طورية تحت التصور  
 النوعية على الصور العلمية القائمة بدورها في تحت العالم وعلى  
 العالم المنسوبة طبق عالم العقل المحض كذا في بينها واخلالها  
 به وجه شبهها في تحت العقل والاعتبار في الهيئة الاعيان  
 الثلاثة مع تصور اعتبار المقسم لا يشتمل على الوجود في ذاته فانه مقامه  
 والعقل لا يعيب بالاعتبار حقيقة بل بان حال الهيئة من

حيث لها تلك الاعتبارات الصواب كما حققه المحقق المذكور  
 ان المقسم لا يستر غير مقيد بالاشترطية ونقسم هو المقيد به  
 مقيد به المقسم لا يستر عليه ولا شرطه التحل المتعارف بالاشترطية  
 ويظهر صدق مفهومه مع على مفهومه انما عند قد يشترط  
 الاشتراك فيكون في اجراء المهمة في مقامها من الاجناس بالقياس  
 الى حصولها المتعملة هانها بالحيول بستره النفع هو الانسان  
 وترط لانه لا يستر غير مقيد بحول عليه عام وهذا مطلقا على كل  
 قياس لا اعتبار المهمة بالقياس الى عدمه منها وانما الاشتراك في العباد  
 فان المقيد في اجراءه شرطية تدخل في المقيد في المقيد وضروية منه  
 ولا شرطية بل في الاخر شرطية لا تقرب وعدمه ولا شرطية بها وما يدور  
 عليه من المهمة بستره لا متفعة للوجود لا فيما يخص عن افلاطون ولما  
 احيوا من الحياة فلا مانع من وجوده وما يجب الحكار الصلة بين  
 شتات الصلة بين ولا عريان الحق وقد يكون نصارم قد يبع  
 الى ان يخرج الحقيقة العامة للمهمة بتجمل تارة من تمام حقيقتها  
 فيها الانسان حيث هو حيوان ناطق ولا يقال حيوان ولا  
 ناطق ولا عن شدة انما بما به من دنيا تامة ليس عما به من هذه  
 الحجة عن رضاءها في شاعرة العقلية بمعنى ان شتيها منها لا داتها

ولا تعلق لها وهو معنى ما جاز وان رفع النقيضين في المرتبة  
 فجميع رفع المرتبة عنها وما او من ذلك الحق الذي يقرب من ان شتي  
 الوجود في المرتبة سلب الوجود المقيد بالاشترطية المقيد في رفع  
 النقيضين في المرتبة رفع احدها عنها ورفع هذا الوجود ايضا  
 بعيد عن المقصور بل ان تارة عن مرتبة طلائها وتجربها  
 في الزمن عن خصوصيات الوجودها واختصاصها بكون الاطلاق  
 قيدا لها ولا يلزم الخلف من التقييد اذا الاطلاق بالنظر الى  
 الخصوصيات النوعية والخصوصية لا ينفى التقييد بنفسه  
 ثبت لها من هذه الحقيقة العولية في المرتبة من الحقيقة  
 والوعية ونحوها ما لا يثبت الاخر بها فكل موضوع عالطبيعة  
 وتارة عن كونها في مرتبة ما من رتب ويجزها وهذا الخارجا  
 فتكون سالحة لان شتيها على كون مرتبة كانت من  
 الموضوع الملزمة المتعارفة للقدما والبعين المستلزمة للبعين لشدتها  
 في مارة الطبيعية وتارة عن اقتضاء ان بها لا يجب اليها انما  
 او من حيث وجودها في ضمن افرادها من غير مدخل في خصوصية رفع  
 او حال ما في شتيها لوالها من الدانية الوجودية دون غيرها  
 وايلا لا الخططين هذه المعاني فيورث الخطط والعلل اذا

قدت برجل الذي عن حال هذه المعاني في جميعها عن الاعتبار  
 اسئلة وجبت لا بد من ما يتعلق شئ منها ولا بد من علو بيان  
 معارضة المبهة بجميع ما عارضها من عوارضها بحيث يصح سلبها  
 عنها من حيث وانها بها يثبت بها تلك الاعتبار بالسنه  
 اليها فانها ظهرت مرتبه المبهة مستوية النسبه الى تلك الاعتبار  
 سناريه في جميعها وان اجبت الان تحصل تلك المرتبه من فروع  
 احدها فان رجاءها الى ما يشترط اقرب قال قد احدث المبهة من حيث  
 كونها في مرتبه متقدمة على ما عارضها وهذا المعنى كما هو صفة  
 لها ولو لم يوافقها اعتبارا معها هو اعتبارها من حيث وان اجبت  
 فهو اعتبارها عن عوارضها ولو لم يوافقها المعنى انما كانت  
 فهو اعتبارها من حيث ان النسبه الى المنوعات والشخصات والى  
 سائر العوارض الخارجيه ومستند ما يقاس الى العوارض بدنيه  
 ولا بد من كونها مطلقا او كذا من راجع الى القضاء بالوسط  
 او شرط او غير ذلك من الحقائق المحققه في وقتها وانما عدل ان اجبت  
 المبهة لا بد من قسم او اعتباريه في الذات واعتباريه مطلق  
 الشئ والشيء المطلق والذات المعتبره المجهله اما ان يتعلق  
 المبهة في ذاتها او في عوارضها او مطلقا فهو اعتبار مرتبه في ذاتها

او مع ما يكون عنوانا لمحض الاعتقاد واللاه على المطلق مطلقا  
 باعتبار الشيء المطلق وتعلق باعتباره من حيث اعتبارها  
 اعتبارا له في ذاته معها واعتبارا مطلقا على العرف بل المطلق  
 ان المطلق لا يعنون الاطلاق وهو الشيء المطلق واحد ووجه  
 ما به يتحداه بافراده ذاتا لا خورا واعتبارا او موجد بوجوده  
 قبل الكل ويوجد بوجوده في ما يستلزم اعتبار جميع الافراد  
 ويسند اليها حكم العموم دون الخصوص وهو موجد في الطبيعة  
 واما مطلق الشيء المخصوص اوجه من غير اعتبار علاقته لمخلو  
 ذاتا واعتبارا او موجد بوجوده في الشيء وطبيع او موجد بوجوده  
 في ما يستلزم اعتبارا ويستلزم على جميع المرتب والنجاسات  
 الى الخلق والنجس واحد ووجه الشيء لمطلق متعدد  
 الاخر وليس في نفسه شيئا منها ويقتضي له الحكم العموم  
 المخصوص جميعا وانما يستلزم غير بطريق المقتضى اوجب بها ما يقتضيه  
 ايجابا مقتضايا مقتضين وهو موجود الماهية القديسة في  
 ما من هذا القسم اعتبارا خارجيا على المحال في انما يتقرر  
 في مصانف الاسلاف ولا خلاف وفيه اشياء خارجة عن  
 مسائل الغيوب المطلق لا ما بان العقل بالقبول اذ هو على الا

مرتبة المبهة لحدود مرتبة محاسن من ادعياتها ولو كانت  
 من اقسام المبهة الشبه و مستغنى بقضية التي موضوعها تلك  
 التي لو عاينها من الغضب على ان القسمة في الآخر انما  
 ان لا معنى لتعلق حبيب ما مبهمة او اعتبارها من حيث ذاتها هو  
 تعلقها باعتبارها ولو سلم ما تعلقها بالمرتبة المبهة والشعور  
 المطلق بغير واحد فليدرك ان يكون المطلق فيما من مرتبة المبهة  
 فيلزم غير ما يسلط عنها او زعمنا السلب عن تلك المحسنة المعينة  
 تكون السلب ذاتا السلب عن مرتبة او عين ذاتها ولا يحجب  
 حرف السلب على المحسنة حتى يفيد سلبها او بمقتضى فكان الواجب  
 ما نه على ان يكون اعتبار الاطلاق في الشيء المطلق لغو بل بخلاف  
 بالحكم المصلح ان يجعل المحسنة في مرتبة المبهة حكما يبرهن  
 مرتبة ذاتها في الشيء المطلق عن مرتبة عمومها واطلاقها عن  
 قبولها وانما ان الاطلاق انما يعبر به في المطلق كيف يكون  
 ما عاينها من احكام مرتبة المبهة عن القيد لا المانع ما كان  
 ناسا قبل اعتدائه ولو لم يفسد مطلق موق المطلق وهل هذا الا  
 احكام في الاطلاق ولا لاخر غير ان موضوع الطبيعة زعمنا  
 هو المقيد باطلاقه ولن يحل في احكامه الى اخره واما

ان موضوع الطبيعة باهو موضوعها لا وجوده من جهة افاده  
 شيئا ما عاينها او لا يوافقها في تصديق على وجوده او لا  
 موضوعها كما لا يخفى بل ان في ذلك الطبيعة وان لا يقتض  
 وجود موضوعها في الخارج وفيمن افاده ولكن له وجوده فيه في  
 جملة على القول بوجوده في الطبيعة وان لم يكن من نفسا  
 صدق القضية له وما راسا ان كون مطلق الشيء واحدا لنفسه  
 ولا كثير ولا جزاء ولا كلي غير معقول اذ لا مفهوم له في عالم  
 الواقع فظهر كيف وقد اصر على ان الوجود وظرفه ما ساق  
 فلو حدة فيه وان اراد ان الوجود ليست ذاتية لمقتضى يحجب  
 في الشيء المطلق على انه يرجع الى مرتبة المبهة الا ان يراد ان الوجود  
 غير مطلق فظهر بخلاف الشيء المطلق ان عاين اطلاقه في غير  
 وحدته وكيفية وبقي لان مطلق الشيء وان كان واحدا لم يفسد  
 اعني ان لكنه غير متعين في الوحدة وظهر فحسب المصدر وتعدا  
 سمي المطلق وما راسا ان مطلق الشيء ان سمنا ذلك انما يترتب  
 المبرر منها الشيء المطلق برغم الذي لا يصح ذلك لا سنا به  
 وجب ان يكون مطلق الشيء بحيث لا يصح ذلك لا سنا والى انهم  
 وتس عليه سائر احكام الشيء المطلق وقد يترتب ذلك ما عاين

فيه ايهام بجماع الحقيقة وتوحيده من جهة ذلك الاسماء واليه  
 انما يريد للاتحاد اسماء افراده وعدمها انما هو كاتحاد بالشئ  
 المطلق بخصوصه واما ان يكون مطلق الشئ بوجوده فبغير ما في شئ  
 باشتقاقه فيستلزم ان لا يكون رفعه حقيقة الله وهو خلاف ما  
 انفاه علام الجول بالسبب واللب ان نقول ان مفهوم مطلق  
 الشئ كغيره من فرضه في عدم تعيين مصداقه ولا لا يكون رفعه  
 مقصدا لله تعالى فاعلم ان هذا هو المصداق الرابع والاربعون **والتاسع** ان  
 مطلق الشئ انما يتبع من الشئ المطلق كالحق وجب ان يستلزم  
 اشتقاقه لان اشتقاقه من عدمه لا اشتقاقه من عدمه لا اشتقاقه من عدمه  
 متكررة وفيه العقل له منكرها احد من ارباب المعقولين  
 انما الشئ مطلق اشتقاقه من القول ان عدم مطلق الشئ  
 اعتبارا كاعتبار الحق في جميع سلب محال العلم وقضية الاشتقاق  
 المانعة من صحة العلم المحط عليه لا تعام بحسب الاعتبار اما  
 في عدمه من جهة الوجود والعدم على ما سبق فثبت ان الشئ لا يتجرب ان  
 تخصيصه بغيره باعد عن خصوصه وهو تخصيصه باعد عن عقلية  
 متعلق بالخصوص على وجهه اليما قبل من ان المستلزم لا اشتقاق  
 الاتحاد بالعدم اشتقاقا لعدم رفع جميع اشتقاق وجوده ولا شك ان

فقط

محمدا

اشتقاقا مطلق الشئ بهذا المعنى يستلزم اشتقاق الشئ المطلق واما  
 اشتقاقه باشتقاقه من ما عين رفعه من وجوده الطبيعي المتعدد  
 بتعدد الافراده لا يتم وجوده الا بالاشياء الطبيعية المطلق فثبت ان  
 اشتقاقه للثبات والارثاقا هو ارتفاع جميع الارتفاعات وهو انما  
 ما اشتقاق مطلق الشئ باشتقاقه من الملائكة على خلاف المتعارفين  
 واما ان بعض الاعلام من ان الشئ مطلقا فيرفع بعض  
 اشتقاق وجوده باشتقاقه من الملائكة ان يدعي ان هذا المطلق لا يندرج  
 اشتقاق وجوده اصله ان نحو وجوده هو الارتفاع الذي لا يقصر  
 قدره وعاشرا ان السلام بين شئيين وجودا يستلزم اشتقاق  
 السلام بينهما اشتقاقا لان انعكاس الفرق بين المتعديتين مت  
 وجودها انعكاس النقص الى المعقد من اشتقاقها على اشتقاق  
 شئ مطلق باشتقاق مطلق الشئ واما ان يكون اشتقاق  
 السلام بين السلامين بحكم على النقص انما هو باعتبار الاشتقاق  
 الذي هو لغيره في الوجود وانما يتبع مطلق الشئ بهذا الاشتقاق  
 ان الارتفاع جميع الارتفاعات وجوده وكذا انما يتبع في ما اذا اشتقاق جميع  
 الارتفاعات وجوده فلا يمتنع والاشقاق انما هو بالاشقاق انما  
 السلام الزجرى اما ان يعتد بحسب الوجود والاشقاق للملائكة

واللزوم له هو اللزوم الاعتراف بحسبه والارباب في صدقها او  
بحسب وجودها في نفس المطلق. فيسعى لمطلق الشيء فاما ان  
يقدر الطبيعي مطلقا فلا ريب وسواء سلزم الاستغناء ايد  
او بحسب ما قد يفكر فيه ان اللزوم الوجودي اصله فقيده  
به يمكن اعتباره سلزم الوجودي بحسب مطلق الوجود الطبيعي  
لمطلق الشيء وقد بررنا علم ان اصل اعتبار المطلق بحيث يصح ساد  
احكام افرازه ابيه ويصلي موصو عالمها امر غير مستنكر ولكن عيان  
بحيث يكون موصو على احكام العموم كالكلية والوعية اية بحمل  
بحت او لاستدراك عين الطبيعة انطلقه وبين افرازها الاعلى في  
القدر ما تعولم بوجود الكل الطبيعي في اختياره بافرازه بالدار لئلا يك  
حقيقة واحدة تعبر به الكلية تارة والشخصية اخرى سانه في جميع  
مرتبها ويورد ما فكل اعتنا بها اعم من الكلية والخبرية وما على  
قول اذ لا يرضى وجود الكل متعدي ولو غير افرازه بالدار لكان  
مفترقا عما به ان هو ما يجوز على نفسه فلا ريب ان لا يتجاوز حقيقة  
وعلى افرازها اية ما شاء ان يرضى على بسطة ان لا يرضى بها  
فلا يمازى بحسب افرازها لاعتبار حله عم من الخوف والظن  
ان الاستدراك انما هو على خطا وليس له امكان اعتبار موصو

يحل

بحمل عليها عليه الطبيعة بمعنى ان من يحملين كان مقدر ما يرضى  
قطعا ولو ان لم يرضى من وجه الحق في اعتبار المقدم المستند  
عنيث يكون انتفاء ما تارة من المنسب كلب فيه الا ان يراد  
انتفاء ما تارة باعتبار مصدر اقامة ومع الاغراض من الانجاث  
كلها فالتحقيق ان اعتبار مطلق الشيء قد يوفق فلسفي لم يبعد وضع  
لفظه لغة ولا عرفا فامر موصو في اللغة لشيء ويمشي مثلا هو الشيء  
المطلق بحيث يكون القيد من افرازه جميعا ولذا كان قولك ما  
مضى ولم يمش ولا يمشي مفيد الانتفاء بالمرم ولو كان الموضوع  
له ذلك الاعتبار للاختراع لم يمتصو ككتاب كل ما مضى اصله  
ان لا يرضى فيه ولا في كلام متبب والا ما كان الذي نقضه الا بآ  
وهو خلاف مقتضى العرب في اللغة وقد كان انتفاء المحتر عين  
لهذا المطلق الى اعتبار في خمسة في موصو عند ليس الى  
يعاين ومن العجب انهم اجابوا نوع استخار على كون المقدم  
هي الدلالة الموصلة الى المقتر بقوله تعالى اليك لا يتبدرك من  
احسب الاية بان المار في مطلق الدلالة على ما يرسل ولكن  
مقتر بنفي الموصلة التي هو نوع مقتر ولو يتبدرك وان المقرات  
المجيد فليس معنى متجاوزا هل اللغة ويتعاطاه ارباب البلاغة

مثل ان يقال المطلق قد يفي معنى الفرد الكامل من غير ان يفتقر الى  
 اشكال البعض في العلوم من موصوفاها بان موضوع  
 العلم هو المطلق لا يختص بالذات ولا اعتبارا بمرز ولا يحددها بالذات  
 هذا الاعتبار يجب اختلاف موضوعات العلوم ان يصح ان يقال  
 مطلق الموجود موضوع لا يتحد به الجسم الطبيعي ومطلق  
 الجسم موضوع لطلب الاتحاد بدنه الانسان هذا لما يتصور  
 في هذا المبحث الدقيق ومنه عرجل التوفيق لتحقيق سادته  
 عشر في شرح المطالع وهو شبه الشريعة التي المعدوم في الاعيان  
 لا تتعلق به فائدة حكمية والموجود فيها اما ان يتعين ويوجد الشيء  
 وهو الكلي مع الكثرة اولى وجوده العلي فاما وجوده هذا اسبب  
 لوجوده البسي وهو اولى فعل اللزوم او بالعلم وهو بعد  
 لما قيل ان هذه السمات المعقولة للذات اعيان وهي على اعيانها  
 وما بعد الذات وهي سمات المستزعة عن التجليات بعد وجودها  
 وبمعنى على اعيانها فهو هذا هو المناسب لرأي المتأخرين  
 الذين لا يوجد على البسي فاما ان يقال ان هذا القول ما كان قبل  
 المتن في الجواب قال لا يبرهن بهيات شفاة لم يحسن ما خولف  
 بعون به هو البسي طبيعي والمأخوذ قبل تراه لا يبرهن هو البسي

التيق يقال ان وجودها اقدم من الوجود تقدم البسيط على  
 المركب وهو الذي يحصى وجوده بالذات لا بالذات لان  
 وجوده باهو جريان عناية الله تعالى واما كون مع ما ذكره  
 عن ارض هذا الشخص والذات عناية الله تعالى فهو بسبب  
 الطبيعة التجزئية التي لا يخفى ما فيها من الاشكال اذ لو كان  
 للطبيعة لا يبرهن وجوده قبل جريانها لم يكن يحسن عليها صورة  
 امتناع اتحاد المتقدم وجوده بالمتأخر به وقد يقال ان هذا  
 وجود واحد نسبتة الى الطبيعة اقدم في اعتبار العقل من  
 نسبتة الى التجليات قلت فيكون الاشكال في قيام وجود واحد  
 بالطبيعة البسيطة والمأخوذ منها هو ما ذكره وعوارضها  
 اعلم انما علمت ما اورد صاحب السمع الاشكال لا يبرهن وهو ان  
 الكلي لا يصدر عن كلى واحد من اراده كذا على الكلي من مصادره  
 واحد فيجمع الانسان والفرس جميعا فله فصلان قريبان  
 واجاب عنه بان وجود الاثنين يستلزم وجود ثالث وهو  
 المجموع وهو واحد وقد فانه ما اورد على هذا الاستلزام من لزوم  
 وجود امور غير متناهية من وجود اثنين لانه يحصل بضم الذات  
 اليها رابع وهكذا بان الرابع امر اعتباري فانه يحصل باعتبار

من واحد مرتين والمسلمون الاعتبارات منقطعاً - كلا  
 الاصلين اذ صدق الخلق على الكثيرين او ادمه بسبب واحد  
 اى بائنون الكثيرين او ادمه بما انما اذله واستلزم  
 وجود اثنين ثالثا وبهذا فلا السؤال في الجواب ما  
 الاول فلان الواحد يصدق على الاحاد منفردة لا على مجموعها  
 فان قيل المجموع واحد ونوعا اعتبارا فنقل الكلام الى الواحد الحقيقي  
 وكذا لعنه يصدق على كل واحد من المادى والصورة لا على مجموعها  
 ما نه هو للعلول بعينه ولا اعتبارا في المسلم ان المجموع معلول  
 وحده كثير اذ انشاء كثرة الصدق على الكثير والمفروض حدث  
 وقد نفي خبر واحد الصدق بالواحد بالصدق على السوا وكان  
 ارباب الاستواء الاحتجاج والارادة النقص بالكل المتشابه واياما  
 كان فلا اعتناء بالسؤال فان الانسان والفرس حيوانان فلم  
 يستحال السكوت لهما فصلا ولما الثاني فلانه ان اريد بذلك  
 الاستلزام صدق مجموع الاثنين بوصف الوحدة  
 بائنون مجموع واحد واحد مع الاصل الاول ولم يقع عليه  
 دليل على صحته وان لم يوصف لكثرة كان معناه اذا وجد  
 انسان كان هناك وجودان والاحتجاج لغو بتر هذا الحكم ومع

الا ما فرغ من هذا الفصل استقر على ان ابا اهل الثاني فمما وما على  
 الاول فلان وجود الثالث لا ينفى وجود الاثنين فيكون لعدلات  
 لتخرج واحد وهو محال مطعما سو هذا هو مجموع وجود اول  
 ثم على تقدير تمام الاصل الاول بحيث يتجه لسؤال يتجه بالجواب  
 ايضا اذ مجموع الفصلين ح فصل واحد ولا حاجة الى الاصل الثاني  
 علان ما اورد عليه من استلزام عليه لوجود غير المتساويين الورق  
 لا مدفع له ومبني ما ذكره ووجه تخصيص الحكم بالبعين فيه  
 جزو مرتين وهذا هو الذي نقله الفاضل القزويني عن استاذ  
 المحقق المعروف ميرزا جان الشيرازي ويحتمل فيه بان المقرر عند  
 ضمهم يترجم وجود السواد بوجود جميع اجزائه وامتناع عدمه بالاجزاء  
 واحدها تكليف بوجود الرابع مع وجود واحد واحد من الاجزاء  
 ومجموعه او واجب عند من اصل الايراد بتخصيص الحكم بالشمول  
 مجموع يكون اجزائه مستقلة الانفكاك بعضها عن بعض واجزاء الرابع  
 ليست كذلك لامتناع وجود الثالث بدون الاولين ولنا في  
 الاصل الثاني كلام جزاء في انهم جنات لم يجمع اليه من ارباب  
 عليه الثامن عشر الذي معان في غير كتاب اياغ من فصلها  
 خارج المطالع ويقال العزى لما يقابلها جميعها وليعلم ان العزى





سفدي وسفيد غير بعيد فان احتمل ان لا يتغير من  
 الالوان واستحال الى حمار الامير على الباس غير حية ولا ميتة  
 ودعوى الموت باطل ما نرى من السامى بين الخنازير  
 تشق وتمايز اياه ولولا اعتبار ان كان اللون لا يتغير من تحت  
 شيئا تحول استحالة اصل الامير معنى ماله الدنيا فلو على الباس  
 ما يحكم الضرورة العقلية قطعاً وانما هما في مثل هذا الحكم برفع  
 الوتر عن احكامها بامره وان كان الكلام في غير ذلك المعنى  
 طبيين حتى يتبين على انه يمكن ان يقال بوجوه اصل الامير على الباس  
 لكن كما على الشوب الامير كان جنسها فكلان داخل تحت  
 مقولتي جوهر والذات معان من يقول بكون الحيوان لا يشترط  
 بحر او على نفسه بشر اعنى الانسان بشر لا وهو مادة الانثى  
 المتأخرة لها حقيقة بل ان يقول بثله في الامير بالنسبة  
 الى الشوب الامير والباشر سابعه قسمي اللازم بمعنى  
 ما يمنع انفكاك عن المنيه المانع من انفكاك عنهما من حيث هي  
 هي وهو لا من المنيه او من حيث احد وجودها وهو لازم الوجود  
 وتطبيقات المطاع بانه تقسيم النفس الى نفسه وغيره اوله  
 للموت من حيث هي لانفسها واختار ان المقسم انما هو ما

أدبت

من

يتبع انفكاك عن الماهية للوجود واقوه المحنة القرب وفيه ان يميز  
 المجرى ومهية الوجود والوجود فيقسم لانه المني في الجملة انما يميز  
 يكون لزوم اقسام حيث اطلاقا وفيه ما لا يقسمها الى قسمين ثم الاشكال  
 استبان لمطلق الضرورة للتفسير في الضرورة لان ضرورة فهو لا  
 والا يمكن اللازم لانه ما هو مشهور بالانزاع بان التسلسل والاعتبار  
 واجبة لقطع ما يقع الاعتدال والاركان تقترب بان كل واحد  
 لازم ونفس الامير لا يكون له كذا من ضرورة من غير اعتبار  
 فقد لم يوجب ضرورة متصلة بل يدخل من الاعتبار والاسم  
 الجواب بان كون الشيء لازم ونفسه لا يستلزم كون ضرورة في نفسه  
 فالراي ان ثبوت الشيء في نفس الامر لا يقتضي ثبوت المثبت له  
 فيها لانها عمداً بانه يقتضي شئ على الحقيقة اجماعاً فيجب ان يكون للضرورة  
 المثبت لها لازم ونفس الامر ثبوت فيها ولا بان نفس الامر مع  
 الدهن والحاجز سقطت ولا ان التسلسل موجودات الحقيقة  
 في الخنازير وثباتها بان الدهن في الضرورات الخنازير طرق للثبوت  
 الحقائق لا الحكم عند بل ان الحكم ملزم للزم حكماً لا يتناول الاماثل  
 وما اشبه ثبوت غيره بمتناه في الواقع امتنع حكم عليه فيه وهو قول كل  
 لازم في تعاده او نفس الامر ضرورة ثبوت فيه وهو قولهم مات

وغيره

فيه وفيها فهو لازم كذلك ايجيب بان ثبوت الانتماءات انما هو  
 ثبوت منشأ انتماءها لا على حدتها فان ثبوت اللزوم استقلالاً  
 او بغير ثبوت موجوده متفقا انما هو لازم امر ولو سلم فلا يقدح في  
 لانما هو من القويات المترتبة سواء في هذا منشأ واحد هو ان  
 الحكم بها او الحكمه لو انتم جميعها متغير وقد بان للزمان دعوى ليس  
 التسلسل في الامور الاعتبارية جازما في الزمان والاعتبارية  
 تقف عنده لا يمكن اعتبارها بعد او وجود غير المتناهي  
 منها بالقرينة وجود مصدر واحد لا كما في السلم ان سلب الاستقالة  
 يصار بعد العوض فان الاستقالة هو ضرورة العدم ولا ينقص  
 وجوبه بغيره فكيف يصار فيه بغيره ولو مع تصديق سلب  
 عن غير شرك المبارك هفتم ما اجاب به شراح المطالع من جواز  
 التسلسل من غير جانب المبدأ كما في انتماء اللزوم والامكان وغيرهما  
 عللة المحقق الشريف بان لا تعلق على استقامة خط من جانب المبدأ  
 لوجوب انتماء المبدأ الى الواجب بقاى بالاولية القاطعة لا بشاى فيه  
 ان السلب المتعلق احدهما لا ينافي الواجب تعالى ولا ينافي  
 في الوجود بل هو سلب عن ان يخلو ان تسلسل انتماء القويات  
 مقطوع به بان محض ما يجتنب الاشتغال منها اما لازم فيكون هذا

آخر

آخر فلا يكون التدوير كما صاحبت به لام فلا يكون الامور  
 تقسم الى قسمين قريضا على المطالع ان اللازم البين المتناهي عن  
 وسط غير ان لقولنا لا بد من البين المتناهي له وجودا في  
 ولو كانت القويات متغيره بغير تفرقة وانما هو المحجة واللام  
 البطلان ولما كانت كلها في الوسط لم يكن لها في الوسط واساطع  
 متناهية ولللازم ما لا لا تسلسل من جانب المبدأ وبهذا  
 او لان الملازمة انما يتم لو كان الوسط لا يوافق يكون له وسط  
 بمقتضى القدر وجرا لا يكون عزها من رفا مشا ملا لا في  
 ويكون اللازم ان يات له فيكون اللازم هو باللمية لان القياس  
 الصغرى المطلقة والاكبر الصغرى في التسلسل الاولية الصغرى  
 وتا ميان الاواسط لا يلزم ترتيبها اذ الاواسط ليس من صفات  
 الصغرى بل هو من لوازمها وجا عن الثاني بان يلزم هذا في تصديقات  
 غير متناهية وسكت على الاول وجزمه المحقق الشريف بان لا يخصص  
 عنه اقول بل هو ان ذاك المقارن مقارن الا ان يكون لا ينافي  
 لللازم انتم او لا والله والمعروض عددا لا يتغير منها ضرورة بل  
 ضرورة لا ينتج اضطرورية في كبرى الاول مع الصغرى الاضطرورية  
 وهذا ما لا ينافي على اواسط الا ان كان فلا بد من كبرى على اواسط

الاعيان لا يبقه قتل يكون المعارف مقابله تنبع انفسها عما يكون  
 الذي المشتري سبها الامرا لا تافعل بياض المعر والمردن  
 المعارف لا زما انهم فالذي المشتري اما ذات له اولان هم  
 من كل الحاسب للفساد هو الفو للفتاح والمعرف للشيء اى  
 المقيد للمعرفة ويسمى تعريفا فان قصد به تحصيل صورة غير حاصله  
 تحقيقا او احضار صورة بحرية فلا يظن والتحقيق ان عرف حقيقة  
 معلومة الوجود فيجب التحقيق او لا فيجب الاسم ويقم للاولى  
 التحقيق والثاني الاسمي فالتحقيق معنيان عام وخاص والاسمي  
 هو الشارح لمفهوم الاسم من غير اعتبار وجوبه وتخصيص بالميزات  
 الاعتبارية فلفظها هي الامضاء الحية والتحقيق قبل العلم بحقيقة  
 وطن تحقيق والاسمي اما بالذاتيات فقط كتحديد اقسامهم ومن بينها  
 ان يدعى جنس قريب وتبين جنس محدد تمام او لا فاقصوا احد  
 التام هو المركب من الجنس والفصل القريبين والناقص غيره ولو  
 مفرقا كالفصل واحد عن اثنين يجوز الترفيع بالمفرق والرمح التام  
 هو كسب الجنس القريب وجامع تساو الفصل القريب والناقص  
 خلافه وهذا هو الالهي اضطرب ظلم القوم في الفرق  
 بين اسمي الخلق وعرم العلاقة الالهية ان نحو التام هو كسب

اجزاء الحدود منها: علم ذهنا للشيء خارج روائت فبما ان  
 مجموع المقدمات لا تعيب لونه متقدما اذ العلم يخرج من الاورد  
 واختار صاحب المعقول ان تقدم الجزئ التام معنى تمام على  
 منه كقدوم العلة العامة والما مجموع الاجزاء هو مجموع اقسامه  
 وعليه فلا يكون المجموع المسمى بالحد التام كاسما ما حقيقة  
 اجزائه هدف والتم يكون اجزاء كل معقول مؤلفا كاقصص المعقول  
 كاسية له والمشتبه ان التباين هذا الى الاجمال والتفصيل وبما ان  
 المجال اما صورية واحدة متحدة او صور متعددة فالوجود ان  
 لا يسا عدة كحقيقة تحقق الترفيع او صور لخصوصية شيئا او وجود  
 فيه جمع منه الكسب الذاتية كحالات متعددة الملاحظة احد لا  
 يكون الكسب والاكسار للصور بالتحقيقة على الحاد وتبين  
 ان الصمد هو الحاد تفريقا كالمشتبه فاذ قيد بعضه يحصل  
 تصور واحد لجموعه هو تصور الحدود وكان محصلا اعتبارية  
 الذاتية في الحدود دون الحد وفيه انه لا يكون الجمع مؤلفا هدف  
 وذكر الرئيس الهيات شفا ان الحاد باعتبار ما بعد الحدود  
 فيكون كاسا لروبا اعتبارا فهو هو عينه وزلا لان الحد بعيد  
 عن طبيعة واحدة فمعقول حيوان ناطق حتى واحد هو حيوان

الحجرات هو المناطق فيه وانظر الى ذلك المتعلق الواحد لم يكن  
هذا الكثرة في الذهب وان كان هو محض عينه لا كاسباً له ولكن  
انظر الى العدم حينئذ هو من حيث من معينين مثلاً طيناً معيناً  
الاخر كان هناك كثرة في الذهب وكان المحرك بهذا الاعتبار كما  
للمحرك ويكون المحرك الفصل حسب له غير محمولين عليه  
ان كان اعتباراً كاسبية المحرك هو اعتباراً من حيث شرط لا من حيث  
صوابه اعتباراً من حيث لا يشترط كانه يحسنه لزم ان يكون المتحد بالما  
والصورة لا بالحد والفصل وهو باطل اجماعاً على ان الحجاب  
هذا الاعتبار غير محتمل من حيث كلف وجميع المادة والصورة هو  
ادب المحرك ورسمين ولعلهم فلو كان الجزئين ملحوظين من حيث  
لا حركه لا شرط ما ياء الضرورة للمحرك وان كان هو اعتباراً  
الحجرات حسب المقنوم ومقاله اعتباراً اتحادهما بحسب الوجوه  
و ان ملحوظ على ان الاختلاف هو الاتحاد دون التقابل على تاس  
طرق المحرك لم يكن هناك تصور كاسباً الا ان يقال ان تقابل المقنومين  
نائب فيه لم يأتوا به الا في المقدمه بان للكاسبية والما في القسم  
من ان الحسب وان كان محتملاً ما ولكن الذهب من خلق له وجوداً بولسه  
ويضيف اليه من غير محصل على ان لا خاف من حيث تحصيله فاذا احتمل

لم يكن شيئاً اخر اذا تحصيل لا غير المتعلق بالتحقق فاذا كانت اليد  
محركه من طرفان هذه ممان كالتدبير المنفرد على كونه باعاً الى اخر  
بحسب الاعتبار فضلاً عن العمل بالاعمال لاجل احدهما على سبيل  
على المحرك ولكن اذا جعلها واحداً فوجد احد يحصل كان  
مؤيداً الى صورة ومعدلة للمحرك وكاسباً لها فالمحرك انما هو  
مقتضى شئ واحد كان العقد المحل يقيد الصورة الاتحادية التي  
الطريقه في الخارج الا ان هذا لا يساويها في حكم وهذا ليس  
تقيد يقيد تصور الاتحاد فقط فاقول ان حوز من عبارات الزيد  
غير من القدر ولكن غير محتمل ايضاً ان لو بين الاعتبار والفرق  
شأن التغيير واستيعاب المحل بالغير بخلافه فبقيت لما خزنه فان  
الرئيس جعل هذا الاعتبار هو لفظ كاسبية على عكس ما يعبه  
فوله ان الزيد جعلها واحداً وتحصيل بالآخر كان مؤيداً الى الصورة  
الحركية من ان الحسب المقيد بالفصل المحصل به مؤيداً الى صورة  
نوع كاسبية لها ثم السطر بالعدم الحسب ليس محتملاً وليس هناك  
صورة ومعدلة ذهنية لو كانت كان كل عقد محتملاً كاسباً ولا فاعل  
به وفيه المحقق المروي ان في التبرعات صورة واحدة شائعة  
بالعقد كاسباً بالذات وبالمكتسب به بالعرض فهو المحرك

التاخر من حيث هو كقولك كاس من ذهب انما هو قولك ان  
 ملكك كاس قوله اما ان المراتن الصورة المفصلة فتقلب بتوجه  
 المحاطة بالجهة فغير ما عرفت ولما ان الفصل يصير مرة للكل من  
 غير يكون المراد حصوله في اثنين من جهة فيرجع معنى السبب  
 الى الانتماء الى المذهب من وسطه من غير ان يكون المنسب <sup>للمذهب</sup> انتماء  
 بالحقبة الى الصورة فغيره والغير لم يكن من مفهوم معنى الي  
 كاسا للعبون به وما قرره في محله ان القصير بالكنه نظير  
 مختل و قصور الكنه على قاسه يختلف حال القصير بالوجه <sup>للتصور</sup>  
 الوجه الغير وكان التزامه من الما انتماءه ولما اما الزم عليه بعض  
 الاعلام من لزوم انتقال الحركة اليه بل الانتقال اليه في  
 الامرات ان لا تصور الانتقال الى المرة الى اللزوم لا تصور بها ولا  
 وقت الانتماء بقدم الصورة فلهذا عتراض المرتبة والمرتب فغيره  
 انه غير ما يكون مع الانتقال عن المعنى محله مرة بعد ما لم يكن  
 في اول حصوله له الانتقال عنه بعد ما عرفت مرة ثم هو ما عرفت  
 من لزوم انتفاء التسام في ذات من حد نظري او باري كونه احد  
 حاصله والاولى من ذلك والاولى من ذلك في حالة  
 واحد الناس الغرض بين العلم والهمم مثل اشكال اولاد <sup>الرجال</sup>

للقرابة تغيرها فانما لا تفسد خلافاً لقضية الوجه لان فان صورة مجزئة  
 الشاغل لا تقيد بالسورة مفارقة لما دللت كصورة الطالب  
 الوجه ان التاطق كيف يطرح كون اسم مفيد التصور والآن  
 اما على الثاني فظاهر وبما على الاول فلان المرسوم هو  
 الكاتب المحال على الذهن متضمن للتبغير بها بالاجمال  
 التفصيل ولانه يلزم منه انقلاب المرسوم عند المرسوم المتضمن  
 هو المحل الخاص من توجه المفضل وقد قرر بعض الاعلام  
 الاشكال بان التحصيل بالمرسوم في المرسوم اما نفس حقيقة المرسوم  
 او لم يحصل يحصل من توجه المفضل او بما خذته فيه والاوا ان كان  
 محتثا في بعض المرسوم ولكنه غير مطرد في جميعها ولا معلوم يتحقق  
 احدها والثاني يستلزم كون المرسوم لغواً وتلقوا بلا بل لا لانه  
 الجاه والمفضل سيان في كونهما من عوارض المرسوم فلا فائدة  
 في جعل المحل ذاته دون المفضل والا ولولا ذلك لم يترك قوله  
 لك ان تقول الجمل السبب بالمرتب المتحد وهو بالمرتبة  
 ولعل المرتبة من خبريات حصول اللازم لحصول المفضل فلا  
 يظلم رعاية على ان الواوية اما يلزم لوليكن المفضل سرة  
 انهم وهو ممنوع بالظاهر ان معنى الاجمال صيغة الموصولة

مرة اخرى ولعل قد تشبهها انها مجرد مركب بها وبصدد  
 اللسان التي قد بان ان انكاره لا ينافي ذلك كساب في هذا الباب  
 قريب الى الصواب انما كانت الصورة انما يحصل ابتداء او من  
 سادس مرتبة اما لا سبق فتعوز وتطلب او بها اما مع حركة ملائمة  
 منه اليها او بالعكس او معها معا او بين هذا والاقسام العقلية  
 تسعة فان الحاصل بتدريج يسبق الطلب عند مرتبة  
 ينقسم لولاها بوجود الحركة الاولى وعندها قسمين فحصلت ثمانية  
 والحاصل من سادس ينقسم بذلك قسمين ينقسم او بها بوجود  
 الحركة الاولى واحد واختر او عدها معا اربعة اقسام وثانيها  
 بوجود الحركة الثانية وعندها قسمين فحصلت ستة هذا ان  
 قلنا بان الطلب من الحركة الاولى واما ان قلنا استلزامها جميع  
 الاقسام ستة والحاصل بمقتضى البديهة فيكون دليل النظر  
 من سادس اهو المقصود بالثلاثة او احدىها على الخلاف في تقسيم  
 المظان فحسب اعتبار المبدأ بوجود والمعرف واقسامه كيف لا ويرد  
 النقص بالمدامه بالطلب والامه الذين الاخص وما استمر من  
 ان المظان يجب استلزامه ستة اربع بوجودها فالمدامه ستة المطلوب  
 فالنقل من حيث هو مطلوب لا تساع طلب المجهول المطلق لال

مجموع يوجد العلم يمكن طلبه والا فلا حاصل سادس لوجود  
 المادى دفعة مرة شتى في الحواسيات فلا يكون سادس بعد  
 بان ان مدار النظرية يكون للنظر لا يجوز بالمبادئ واما حكم  
 المهرى بان التصور بالكنة نظري مطلقا فغير من اهل  
 النظر بل للايقنه الامن لو تصور طريقه بالكنة الرابع الحق  
 ان الشهور بالمطلوب يجب ان يكون بوجوده سادس لا معترف  
 لا اخص والا لم يكن هو مطلوبنا بخصوصه او بعينه بل ان المعلق  
 في الاقسام والافاض ايضا لثمة المبادئ المناسبة لاعت  
 غيرة هاهنا ظاهر جليل وان حتى على الترتيب الخامس على عرف  
 بمقدارها خالف فيه واختار الترتيب في لفظي معنى على تفسير الطر  
 بالحركة الاولى فقط او بالثانية وحدها او مع الاولى ثم ليق  
 ان التصور يقع بالمركب وما يقال من ان التعريف  
 بالمعرف بالحقيقة تعريف بالمركب سادس من الوجه العلوي قبل  
 التعريف وان المفرد المعرف به انما يكون شتقا وهو مركب  
 حقيقة لاستعانة على الذات والسقاة ولا تارة من المعرف  
 المفهوم فلا بد من قرينة مخصوصة والتعريف بالحقيقة انما هو  
 بالمركب منه ومنها وانما يفرج خداج اوليس للصاعرة والاختيار

فيمدحها في ثلاث ركعات فاولا لان الوجه السابق آلة التخليع قبل  
لا يعتبر فيه شيء من ذلك والحق الخبر ان لو كان الوجه  
السابق على التعريف بعد لزوم طلب المجلد المطلق فيه ان يجرد  
السبق وانما يجب وقتئذ ان يحتمل المعنى في الشق  
منه وكيف الفصل حقيقة هو المجلد المطلق مثلا لا مفهوم  
ولهذا لم يطل الشق على سبيل ما رسم فليس بين اجزائه ترتيب  
بل هي على نيل واحد والثالث لان هيئة الناطق فلا يجب  
المفهوم الواضح في المرتبة مختصة بكونه بطل المبدأ الناصر  
والكيفية لان القرينة اعم من مفهوم المؤلف كذلك اذ اواسية  
فاما عن محور ولو تحسب المفهوم فلم يكن مختصة هدف ان  
هو المحيى فيكون المؤلف عدلا تاما واما ما قبل الواجح الاعمى  
عجب المفهوم في القرينة لم احتياج المحل التام اليها فغير نظر  
والله اعلم بالصواب والافاضة لا يوجب الا هذا والكلية  
الخاصة لان معنى الواحد بالثبوت العامي للاختيار مدخل في  
تحصيله والخاصة في معرفة ثبوتها في المطلوب وملاحظة تعريف  
غيره في ان يعرفه من حيث انما المشتبه حصول في ذلك  
فيحصل منه هو هذا المقصود فغير يكون الكتاب مجموع الفنون

مخف

هذا يحصل فيه وهو حصول الكتاب فلا يكون هناك عملية الا  
ان بعد التعريف يكون الحصول لاحدهما بالذات وللاخر بالعرض  
كما بين الوجه وفيه في التصور الوجه موع فلا تصور الانتقال  
اول نصيا الا سيكون الكتاب والاشياء في نفسه غير ملتبس  
بل بالملتبس ثم يلتفت بالعرض ويصير جزءا له او يكون اول الاشياء  
المناسبة له ثم تعلم حقيقة ما على الوجهين يكون الاستعمال  
الشارف مقتضاه ان حصول الكتاب بزمان ما والافعال متاخر  
الايان فاما ذلك زمان السكون فلم يكن بحركة الفكر من مقتضى  
المطلوب معناه ان منقطعته دون زمان حركة ثابتة ليست  
لاجل ترتيب المبادئ والاعمال قائل سئى من ذلك والاعمال سائر  
هل لتعريف محور على العرض حال كونه تعريف الفاعل به بل في  
الاماتين على السئى تصور ان تحقيقه وتفسيره كالاشياء على ما في  
السلم وطرنه ان يكون المطلوب التصديق بقوله لمعرفه حق وان  
ثبوت له نظرا لقصد الاثبات بل للاعتبار اقول ان عمل هناك  
ليس مقصودا بالذات بل بالعرض وانما المقصود بالتصور البعث  
والنفقش المحض على قياس ما من المقتضات في جواب ما هو فاف  
المقصود بها تصور السؤل عن ضرورة انهماك المطالب بالتصور

وَالْمَقِيسُ



مع انها محولة عليه فانك تعلم ان الصور المحض غير متوقف على  
 التصديق فلو كان هو المقصود في التعريف لكان التسمية الطبيعية  
 المشكوك والمقتضية كافية فيه فيكون مثل قولنا الحيوان الناقص  
 عندنا منك وشوبت المعنويين لربح من ما نخرج ما انتفاها  
 عندنا وانت خيل شيعته انه تعريفها ولا انها عارفا بالمقصود  
 من التعريف يشك في جلاله فالحق ان المقصود بالتعريف  
 المعروف بوجوب مطابق بل معلوم اللطافة له فيكون التصديق  
 مقصودا بالذات فيه ومن هذا حصلت ان ما يقول بعض اقطار  
 من ان مثل التعريف كمثل التقاطع فيش في الوجه فلا يتوجه عليه  
 سوى من الاسئلة الثلاثة ولو قيل له لاشتمل تعريفك كان كمالا قيل  
 للكتاب لاشتمل كما تبين نعم هذا دعاء في معنى يتوجه المنع اليها  
 في دعوى المحررة والتجسيرة والتفصيل ودعوى محضة لا يضمن  
 لثباتها حجة ولا يقوم عليها بينة وما في السلم من ان منع التعريف  
 باعتبار الاحكام العقلية ولا كان جائزا للكل العلماء اجمعوا على  
 عدم جواز ذلك كما شرع فيجب تختص به العمل بها نعم يقضي باطال  
 الطور والعكس مثلا ويما يرفى في المحررة والتحقيقية اذ حقيقة الشيء  
 لا يكون الا واحد بخلاف الرسوم ففيه اولان المراد ان حيوان

تصور

منع التعريف بمعنى طلب الدليل على ما يقتضيه من الاستحسان منسوخ  
 بالاجماع على الاستناع فلا يخفى ان المدعى بطلب البيان عقلا  
 وشرا وعرفا اجماعا على العقلا على منع اجماع العقلاء على منع  
 واما ان الاجماع على الاستناع منسوخ بحكم العقلاء بالحوال فيكون  
 ان حكم العقلاء بالحوال مانع عن وقوع الاجماع على خلافه لانه  
 ناسخ له واما لا يفرق بين المنع والوجوب عقلا فلم اجمع على جرحها  
 دونه واما ان الصور المعاصرة في الرسم التام باطل او غيرهم يصح  
 للتجسيرة القريبة غير ما قصد الرسم وباطل او خاصة مقابل لما  
 وضعتم التقضي باطل الطور والعكس انما يتوجه على المشارطين  
 لها والالتصاف التام هو باطل صدق التعريف على شيء ما ان على  
 سوى من افراد المعرفة السامع شرط للمساواة والعرف  
 مطلقا ويلزم الطور والعكس ان يستلزم للعرف شيئا وانتفاء  
 وجز القدر ان التعريف لا اعم والاخر وجه الحق الشريف  
 غير بان تصور الشيء بوجه له او اخر منه قد يكون نظرا ولا يمكن  
 التساوي الا بالاعم والاخص فلما ان يجوز التعريف بما او بطل جسر  
 كاسد الصور في التعريف اقول للمفهم ان يقول بنا على انه  
 ان صور في كاسب والمكتسب لا تتقاربان لا يخفى من الاعتبار

واجماع

فالكاتب بالوجه الام هو الاخر وكذا الخاف الاخضر قد يغير قول  
 القديس. با قال الرب في الكتاب البرهان من شفاة كانت  
 الصور المكتوب به بقول الشق بمنع عن اولنا فيصير الوجه  
 وغيره والقول الخاص قد يطاق في كل حقيقة وقد لا يتناول الا  
 شطرا منها كذا القول المستعمل في تحديد الشيء وتعيينه قد يميز عن  
 بعض احواله وقد يميز عن جميعه اقول صريح هذا الكلام جواز  
 التعريف بالوجه الخاص بالمعرف لا بالخاص منه نعم كلام المعلم  
 الثاني في المدخل الاوسط صريح في جواز الرسم بالخاص ايضا والحمد  
 فلا يصور اخصيته لاستقلاله كون الذي اخص ولعل الخلق استماع  
 التعريف بالخاص مطلقا اذ ليس الاخص من فوق الوجه بل من تحت  
 فقيضه ان ينفصل الاخص عن الوجه ولو من وجه وايضا الاخص  
 ليس بمفلق على الام من حيث هو بل من حيث خصوص بعض احواله  
 والتعريف انما هو للبطيعة من حيث هي اما الاسم فمطلق على الاخص  
 كلا وبعضا فيصير معر فانه يمكن ان يقال انه ليس اولى بالخاص  
 منه فقيضه ان ينفصل الاخص عن الوجه ولو من وجه ثم ان تصور  
 الشيء قد يكون بغير بطيعة دون احواله كما تجبئ في الحيوان  
 فقول بمع التعريف به الظاهر انه اول من الاخص والاعم والله اعلم

انما من المعلوم لكنه لما اهل يكن تحديده فغيره لا لا تفصيل  
 الحاصل وتبين علم اذ التحديد تفصيل اقول لا يتم هذا على  
 المشهور من الفرق بين التحديد والاحمال والتفصيل الا  
 ان يقال الاحمال قبل التفصيل بمعنى وحدة الصورة نفسها وبعد  
 بمعنى وحدة الظاهر نعم اذ الحاصل بالرسم علم اخر وقال الحق في الفرق  
 لا اذ يعلم العلم بالكنه لا بقصد الانشور والوجه فلا يكون المعرف نفس  
 زلا والمعلوم الكنه واورد عليه نقضا انه لو تم انشاء التعريف  
 بالكنه ولو ابتداء او بعد ترسيم آخر اذ الرسم لا يفيد الكنه فلا يكون  
 الحاصل بقول المرسوم بل بوجه فيكون هو المرسوم حقيقة هفت  
 وايضا لم انشاء التعريف بعد الترسيم وحلا ان الوجه جهة  
 الانشور والوجه والكنه حفظا للمحيط والمفقت البية واحد وقدر  
 بعض الاعلام الدليل بان المقصود بالكنه التصورات اما في  
 الشيء بكنهه او بوجهه متنازعا عاده فلورسم الشيء بعد حصول  
 كنهه زاما بالتفصيل الكنه فتفصيل الحاصل والقيس فكله لا يحصل  
 من قبل اتم وجهه التحصيل ارجح فلا بد من اعتبار قيد في المكتسب  
 بغيره الحاصل من قبل فيكون المعرف شيئا اخر ولا يكون التقدير

نحو  
يحل

والاكتفاء لا يتعارف في الكتاب فلا يرفع الاستحالة الا في تعريف  
المكتسب فنقط العقل بالحل اول حصوله من التمييز لا بتمييز  
التمييز فهو اخر ولو ان عقله تميز بتمييز التمييز في الجملة  
فلا يمنع التعريف لتحصيل علم جديد بالمعرف ولو اردت ما حصل  
قبله لان اجتماع العلوم يفيد زيادة اكتساف وامتياز للعلوم  
الغائبة اختلف في التعريف اللغوي فحمله الحق الشرفي من المطالب  
التعريفية اذ المقصود فيه التعريف بوضع اللفظ ولا في لولا  
فتم تحصيل المحاصل حصول التصور سابقا وورده الحق لله رعا  
او لا يجوز ان يكون المقصود به احضار المعلوم المخزون واعادة  
الى الذاكرة بعد زوالها وتانيا بان يكون حجة الغوايا خارجا  
عن وظيفة العقل ودفن الاول بان معنى اللفظ قد يكون متعارفا  
ويعتاج الى تعريف لعدم العلم بالوضع وعن الثاني بان البحث من  
مفهوم التعريف اللغوي وبيان احكامه نظير البحث عن احوال اللفاظ  
واوضاعها بالجملة فيلزم على من يرضى على لفظ الجملة واما البحث  
عن التعريفات القبطية للالفاظ المصطلحة في الخاصة فمن سبيل  
الفتوى ان يتم اتمافلا بحدوده وفيه الحق في التفسير ذلك من  
المطالب القبطية فبار على عدم الفرق بينه وبين التعريف اللغوي

ورد

المفهوم

ورد بان البدن هو تحت التعريف اللفظي دون الاسمي ودفن  
يا عفر الاسمي ما يتناول اللفظي فلا يوارد ولا شأه والحق  
الدواني منها الهم ولكن ما هو ان المقصود منه احضار الصورة  
المخزونة محققا بان القول على الوقوع مطلب ما الاسمية  
على سائر المطالب بانه ما هو الهم من معنى اللفظ لا يمكن التعريف  
بوجوده ولا طلب حقيقة ولا التعريف باحواله وهذا ما يتم  
اذا كان التعريف اللفظي مطلبيا والالهيته وجوب تقديم  
هذا المطلب لا غناء اللفظي عنه وورده الحق لله رعا بان المقصود  
لمع اللفظ هو الاسمي واما اللفظ فانه هو بعد تصوره فلا يقف  
تمام ذلك التعليق على ادعاءه اقول معنى اللفظ قد يكون  
بدنه ساجر منه بل فقط غير معلوم الوضع له وح قيت في السؤال  
عنه بان التحقيق والهلل على تعريف اللفظ الاسمي غير مرد  
ما عرفت من ان المعنى الحاضر لا يمكن احضاره الا ان يرا حاضرا  
من حيث هو معنى اللفظ من احوال اعتبار التصور بل من الحقيقة  
محاوره بعض الافاضل ولكن فيه ان المقصود هو التعريف بذلك  
الحقيقة ليستعين بالمراد مواد الاطلاق لا مجرد التصور المحقق  
الشك ايضا واما ما قرأ الحق لله رعا من ان المقصود بالذات

م

في العلم الخفية <sup>أو</sup> التصديق بالوضع وإنما يقصد التصور بالعرض  
واما العلوم العقلية فبالعكس فحين ان العلوم العقلية كلها  
متوقفة اذ لا بد واسفاقة على العلم بالاوضاع الاصطلاحية  
المستفادة من التعريفات العقلية فقد تحقق

لذا ظهر البصير ان الحق هو الاول

قد علمت ان الله تعالى احسن توفيقه بقولت الكتاب المحي  
بعين الميزان للعالم المتبحر والجزر الفاضل على امر من التحقيق  
رائع الوتر العظيمة وابنية التدقيق منبع العلوم العقلية و  
الذاتية معدن الفضائل العلمية والعميقة ذرى الطبيعة اللوئية  
والسجية الالهية صاحب الرحمة الوفاة والسياسة النفاذ  
لوسمية العقل المجمع لما جئت اولى بغير بالروح الاعظم لما  
اظهرت وهو الامام المحافظ للاحاديث النبوية والحق <sup>الاسم</sup> والحق  
المعطوف <sup>الله</sup> والحق في اعلاله كلمة الله قولنا وانا واجب  
الله القديما <sup>الله</sup> افاض الله عليه سائب غفرته واسكنه جنته  
جنانا <sup>الله</sup> في ضعف المشتب بازال الطاف الله العلم  
عبد الولي ابن المصنف وخادمه

سنة ١٢٧٢

الربيع

حيث كدابه

ان يكون في شمع نقيذ الاقدار دردا  
تتم مقدار ذرية فاضل ونصفه وانما جزوا  
س كيد حلا في ذرة من شمع را حرا في برادره كرم  
كدرشت باوین درین ظرف جبر که کید زنده تمام  
با برشت مقدار آرزو در این بابا در بر شکر و خط فانی  
جدا بقدر دو خط نذیر قبل ارجاع تناول غایز  
در بین از ترس اقرار فانی

نایب